

المبحث الاول الاطار المنهجي للبحث

(1-1) المقدمة:

إذا اردنا ان نقف على حقيقة اداء اقتصاد اي قطر، فلا بد من التعرف على مسار مؤشرات الاقتصاد الكلي و التي تعتبر المرآة التي تعكس التفاعل بين العرض الكلي و الطلب الكلي، كذلك انعكاسات الاختلال في التوازن بين عناصر المؤشرات الاقتصادية المتغيرة والتي تؤثر على العلاقة بين العرض والطلب الكليين واهم هذه المتغيرات المتحركة تتمثل في معدل التضخم و نظام سعر الصرف وموقف الحساب الجاري و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وان اي انحراف في اي من هذه المتغيرات يؤثر مباشرة على المتغيرات الاخرى، فيتفاعل معها حجم الطلب الكلي وبالتالي يؤدي الي اختلال في التوازن بين الطلب والعرض الكليين و ينجم عن ذلك عدم استقرار في نظام سعرالصرف وضعف قدرة الصادرات على التنافس في الاسواق الخارجية فينعكس ذلك بدوره على الحساب الجاري مما يترتب على ذلك تدهور البنيات الاساسية و تراجع في الخدمات الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر .

و يعتبر التضخم من اهم المؤشرات الاقتصادية التي يقاس بها مستوى الاداء الاقتصادي للدول لذلك نجد ان السياسات الكلية الاقتصادية دائما ما تعمل على السيطرة على المستوى العام للاسعار و ذلك بتصميم سياسات معينة تعمل على خفض معدلات التضخم .

يعاني السودان ومنذ عقود طويلة من نقصان في كمية العملة الاجنبية المتوفرة لديه بسبب الحروب الأهلية التي استمرت لفترة طويلة ولعدم اكتشاف البترول في السودان الا منذ عهد قريب، حتى وبعد اكتشاف البترول وزيادة الكمية من العملة الصعبة لم يتم توظيفها في النواحي الانتاجية بل تم صرفها في النواحي الاستهلاكية مما ادى الى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي وارتفاع معدلات التضخم، وتفاقت المشكلة بشكل كبير بعد انفصال الجنوب وخروج البترول الذي كان يعتبر المورد الاساسي للعملة الصعبة واكبر مصدر للايرادات في ميزانية الدولة مما ادى الى زيادة معدلات التضخم بصورة كبيرة ومتسارعة والى انخفاض قيمة الجنيه السوداني داخليا وخارجيا نتج عنه العجز المتزايد لميزان المدفوعات السوداني، وفي هذا البحث نحاول التعرف على ظاهرة التضخم انواعه آثاره نظرياته طرق قياسه وسياسات علاجه في السودان خلال الفترة (1980-2014م) وخلال هذه الفترة مر الاقتصاد السوداني بالعديد من التقلبات الاقتصادية.

(2-1) مشكلة البحث:

التضخم ظاهرة اقتصادية ذات آثار سلبية على الاقتصاد السودانى منها آثار اقتصادية واخرى اجتماعية وسياسية وتكمن مشكلة البحث فى الاسئلة التالية :

1- ما هى اهم العوامل المؤثرة على التضخم فى السودان؟

2- ما هى الأسباب التى ادت الى التضخم فى السودان؟

3- ما هى الآثار الناتجة عن التضخم فى السودان؟

(3-1)اهداف البحث :

1- بناء نموذج قياسى لتحديد اهم المتغيرات المؤثرة على التضخم فى السودان.

2- التعرف على التضخم وانواعه واسبابه وآثاره ونظرياته وطرق قياسه وعلاجه.

3- معرفة وبيان اثر التضخم على الاقتصاد السودانى.

(4-1)اهمية البحث :

وتنقسم اهمية البحث الى نوعين اهمية علمية واهمية عملية كالاتى :-

الاهمية العلمية للبحث:

هذا الموضوع قد حظى بكثير من الدراسات مع ملاحظة انها كتبت فى الخلفية التاريخية للتضخم ، كما ان هناك دراسة تناولت المتغيرات الاقتصادية الاتية (التضخم- الناتج المحلى الاجمالى- سعر الصرف- عرض النقود) ودراسة اخرى تناولت المتغيرات الاتية (الناتج المحلى الاجمالى- سعر الصرف- عرض النقود-التضخم عجز الموازنة) ودراسة اخرى تناولت المتغيرات الاتية (التضخم- سعر الصرف- التمويل بالعجز- عرض النقود- الواردات) وجاء هذا البحث بالمتغيرات التالية (التضخم-الناتج المحلى الاجمالى- سعرالصرف- عرض النقود- تكلفة التمويل)

الاهمية العملية للبحث:

تتمثل فى الجهات المستفيدة من نتائج البحث وهى وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، الجهاز المركزى للإحصاء، بنك السودان المركزى، والدارسين والباحثين، بالإضافة لسد الثغرات التى اغفلتها الدراسات السابقة مثل عدم استخدام البرامج المناسبة والمخصصة فى التحليل وعدم التقدير الجيد واخذ البيانات والمعلومات من الاماكن الغير مخصصة لها .

(5-1) فروض البحث:

1- هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين التضخم وكل من (وعرض النقود و تكلفة التمويل)

وعلاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم وكل من(الناتج المحلى الاجمالى و سعر الصرف)

2- من اسباب التضخم تدهور سعر الصرف، التضخم المستورد، التوسع النقدى، تدنى الانتاج وارتفاع التكاليف، زيادة الانفاق العام وارتفاع عجز المزانة.

3- من اثار التضخم آثار اقتصادية وآثار اجتماعية وآثار سياسية.

(6-1) منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي والاسلوب القياسى .

(7-1) مصادر جمع البيانات:

يعتمد البحث على المصادر الثانوية المتمثلة فى تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، تقارير بنك السودان المركزى، المنشورات، التقارير السنوية من الجهات ذات الصلة بالموضوع .
تم جمع البيانات الخاصة بالنموذج محل الدراسة من الجهاز المركزى للإحصاء وبنك السودان المركزى وهي بيانات سلاسل زمنية عن التضخم، الناتج المحلى الاجمالي، وسعر الصرف، تكلفة التمويل، عرض النقود، خلال الفترة من 1980-2014م

(8-1) حدود البحث:

الحدود المكانية: السودان.

الحدود الزمنية: يتناول البحث الفترة من عام (1980 - 2014م) وخلال هذه الفترة مر الاقتصاد السودانى بالعديد التقلبات الاقتصادية كتذبذب معدلات التضخم، تدهور سعر الصرف، زيادة معدلات البطالة، عجز الميزان التجارى وغيرها.

(9-1) هيكل البحث:

يتكون البحث من اربعة فصول مقسمة الى عدة مباحث، الفصل الاول يتمثل فى الاطار المنهجى للبحث ويشمل مبحثين، المبحث الاول الاطار المنهجى للبحث والمبحث الثانى الدراسات السابقة، اما الفصل الثانى ويشتمل على اربعة مباحث، المبحث الاول مفهوم التضخم وانواعه المبحث الثانى اهم النظريات المفسرة للتضخم وطرق قياسه المبحث الثالث وسائل علاج التضخم المبحث الرابع آثار التضخم، اما الفصل الثالث يتناول التضخم فى السودان ويشتمل على ثلاث مباحث، المبحث الاول اسباب التضخم فى السودان والمبحث الثانى آثار التضخم على الاقتصاد السودانى والمبحث الثالث سياسات علاج التضخم فى السودان، الفصل الرابع يتناول بناء وتقدير النموذج والنتائج والتوصيات ويشمل مبحثين، المبحث الاول توصيف وتقدير وتقييم النموذج والمبحث الثانى يحتوى على النتائج والتوصيات.

المبحث الثانى

الدراسات السابقة

1- دراسة ماجستير فى الاقتصاد القياسى، اعدھا الدارس: الدرديرى اسماعيل بلال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا للعام 2006م.¹

اولاً: عنوان البحث:

دور السياسة المالية والنقدية فى ضبط التضخم فى السودان فى الفترة من (1970 - 2006م) .

ثانياً: اهداف البحث:

1/ معرفة العوامل المؤثرة على التضخم فى السودان.

2/ معرفة ادوات السياسة المالية والنقدية المستخدمة فى السودان ومدى فاعليتها فى ضبط التضخم.

ثالثاً: منهجية البحث:

يتبع البحث منهج التحليل الكمي لاختبار الفروض تحديداً يستخدم تحليل الانحدار المتمثل فى طريقة المربعات الصغرى لتقدير المعادلة بغرض معرفة العوامل المؤثرة فى التضخم.

رابعاً: نتائج البحث:

العوامل الهيكلية تعتبر من اهم العوامل المؤثرة على التضخم فى السودان ويمكن ان نعتبر التضخم فى السودان (هيكلى)، كما تمثلت العوامل النقدية فى الزيادة فى عرض النقود والتي تم قياسها فى الدراسة، زيادة عرض النقود (الافراط فى الاصدار النقدي) تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم.

2- دراسة ماجستير فى الاقتصاد القياسى، اعدتها الدارسة: اميرة عبد السلام محمد بشير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا للعام 2010م.²

اولاً: عنوان البحث:

محددات التضخم فى السودان خلال الفترة (1980 - 2008م).

ثانياً: منهجية البحث:

استخدم الباحث فى هذه الدراسة المنهج الوصفي للاطار النظرى ومنهجية الاقتصاد القياسى للاطار التطبيقى وذلك للبيانات الخاصة بمتغيرات التضخم فى السودان للفترة محل الدراسة واختبار الفروض قد تم التحليل باستخدام برامج (evivus).

¹ - الدرديرى اسماعيل بلال، دور السياسة المالية والنقدية فى ضبط التضخم فى السودان فى الفترة (1970 - 2006م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.

² - اميرة عبدالسلام محمد بشير، محددات التضخم فى السودان خلال الفترة (1980 - 2008م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م..

ثالثاً: اهداف البحث:

- 1- دراسة ظاهرة التضخم من خلال نموذج يبين ويفسر سلوك الظاهرة.
- 2- معرفة العوامل التي تؤثر على معدلات التضخم في السودان.

رابعاً: نتائج البحث:

- 1- ان هناك علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي بعد اجراء التحليل
 - 2- ان هناك علاقة طردية بين التضخم وقيمة اسعار الواردات وبعد اجراء التحليل تم التوصل الى انه توجد علاقة سببية بين اسعار الواردات والتضخم.
 - 3- المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج النهائي هي الاكثر تفسيراً لنموذج التضخم من المتغيرات الغير مضمنة في النموذج.
- 3- دراسة ماجستير في الاقتصاد القياسي، اعدتها الدراسة: ريان ابراهيم الحسين محمد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لعام 2014م.¹
- اولاً: عنوان البحث:

استخدام نماذج المعادلات الآتية لدراسة محددات التضخم في السودان في الفترة من (1990-2013م).

ثانياً: اهداف البحث:

- 1/ التعرف بالتضخم وانواعه واسبابه وكيفية معالجته.
- 2/ معرفة العوامل التي تؤثر على التضخم.
- 3/ بيان اثره على الاقتصاد السوداني.

ثالثاً: منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للاطار النظري واختبار الفروض يتم تحليلها باستخدام برنامج (Eviews).

رابعاً: نتائج البحث:

¹ - ريان ابراهيم الحسين محمد، استخدام نماذج المعادلات الآتية لدراسة محددات التضخم في السودان في الفترة (1990-2013م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م..

1/ ان المتغيرات المستقلة فى النموذج الاول تؤثر على التضخم حيث ان قيمة معامل التحديد تساوى 0.50 وهذا يعنى ان المتغيرات المستقلة تؤثر فى المتغير التابع بنسبة 50% والباقى عبارة عن اثر المتغيرات العشوائية الغير مضمنة فى النموذج
2/ توجد علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود وذلك بعد اجراء التحليل وعلاقة عكسية بين التضخم والنتائج المحلى الاجمالي.

توجد علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف بعد اجراء التحليل.

4- دراسة ماجستير فى الاقتصاد العام: اعدھا الدارس: عبد الماجد المكاوى رحمة الله، جامعة امدرمان الاسلامية للعام 2002م¹
اولاً: عنوان البحث:

مشكلة التضخم فى السودان الاسباب والمعالجات فى الفترة من (1982 - 1999م).
ثانياً: اهداف البحث:

1/ التعرف بظاهرة التضخم واسبابه وانواعه.

2/ معرفة اسباب وآثار التضخم فى السودان.

3/ معرفة السياسات المتبعة لعلاج التضخم فى السودان.

ثالثاً: منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج التاريخى فى جمع البيانات ووصفها ثم المنهج التجريبي وقياس تقدير فى اطار الكشف على اسباب المشكلة.

رابعاً: نتائج البحث:

لجوء الحكومة لسياسة الاستدانة من البنك المركزى لتمويل عجز الموازنة كأحد الاسباب الرئيسية للعملية التضخمية فى السودان.

¹ - عبدالمجد المكاوى رحمة الله، مشكلة التضخم فى السودان الاسباب والمعالجات فى الفترة (1982 - 1999م)، جامعة امدرمان الاسلامية، 2002م.

عدم وجود سياسات مالية ونقدية ثابتة في السودان خلال فترة الدراسة وان النموذج افلح من تحديد لعلاقة بين التضخم وكل من التمويل بالعجز وعرض النقود والنتائج المحلى الاجمالي ولكن سعر الصرف لم يوافق العلاقة التي افترضت النظرية الاقتصادية وجودها والتي اظهرتها نتائج التحليل.

5- دراسة ماجستير في الاقتصاد القياسي، اعدتها الدارسة: ناهد فاروق على سيد احمد، جامعة امدرمان الاسلامية للعام 2006م

اولاً: عنوان البحث:

مشكلة الارتباط الخطي المتعدد دراسة قياسية لمصادر التضخم في اقتصاد السودان للفترة (1985 - 1998م).¹

ثانياً: اهداف البحث :

1/ معرفة التضخم في السودان

2/ معرفة اسباب التضخم في السودان.

3/ معرفة العوامل المؤثرة على التضخم في السودان .

ثالثاً: منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الاستنباطي و الاستقرائي.

رابعاً: نتائج البحث :

1/ وجود علاقة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ومعدلات التضخم و يعزي الارتباط القوى الى طبيعة المتغيرات الاقتصادية والتي تميل معا للتغير عبر الزمن لخضوعها لنفس العوامل السائدة في فترة معينة.

2/ ان الاخطاء المعيارية منخفضة رغم وجود الارتباط في الدراسة تفترض النظرية وجود علاقة بين معدلات التضخم وسعر الصرف.

6- دراسة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل): اعدتها الدارسة: حباب التوم شرفي

عبدالله، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا للعام 2015م¹

اولاً: عنوان البحث:

¹ - ناهد فاروق على سيد احمد، مشكلة الارتباط الخطي المتعدد دراسة قياسية لمصادر التضخم في اقتصاد السودان للفترة (1985 -

1998م)، جامعة امدرمان الاسلامية، 2006م.

¹ - حباب التوم شرفي عبدالله، اثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة (2002 - 2013م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م.

اثر التضخم وسعر الصرف في ميزان المدفوعات في السودان في الفترة (2002 - 2013م)

ثانياً: اهداف البحث:

1/ توضيح اثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان.

2/ التعرف على متغيرات البحث (التضخم، سعر الصرف، ميزان المدفوعات) في السودان خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: منهجية البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول متغيرات البحث الثلاث (التضخم، ميزان المدفوعات، سعر الصرف) باستخدام برنامج التحليل الاحصائي spss استناداً على المصادر الثانوية وهي التقارير والاحصاءات الرسمية الصادرة من بنك السودان المركزي، الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بالإضافة الى الكتب والمراجع والبحوث والدراسات السابقة والدوريات والمواقع الالكترونية.

رابعاً: نتائج البحث:

1/ الزيادة في معدلات التضخم تؤدي الى الزيادة في ميزان المدفوعات وهذا يتطابق مع الفرضية الاولى.

2/ الزيادة في سعر صرف الجنيه السوداني تؤدي الى تحسن وضع ميزان المدفوعات في السودان وهذا يتطابق مع الفرضية الثانية.

3/ تزامنت حالات العجز في ميزان المدفوعات مع السنوات التي حدثت فيها عجوزات في الميزان التجاري بحيث يمكن القول انه وخلال السبع سنوات التي شهد ميزان المدفوعات في السودان فيها عجزاً خلال الفترة 2002 - 2013 كان الميزان التجاري يظهر عجزاً ايضاً. ساعد اكتشاف البترول وتصديره في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات في السودان.

7- دراسة ماجستير في الاقتصاد القياسي: اعدھا الدارس: خالد حسين احمد عبدالله، جامعة

السودان للعلوم والتكنولوجيا للعام 2010م.¹

اولاً: عنوان البحث:

¹ - خالد حسين احمد عبدالله، ادوات السياسة المالية والنقدية واثرها في محاربة التضخم في السودان خلال الفترة (1980 - 2005م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م.

ادوات السياسة المالية والنقدية واثرها فى محاربة التضخم فى السودان خلال الفترة (1980-2005م)

ثانياً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى ايجاد افضل النماذج من ادوات السياسة المالية والنقدية لمحاربة التضخم فى السودان، وذلك من خلال التأكد من مدى اثر ادوات هذه السياسات، ومعرفة اى السياسة اسلم وافضل لمحاربة التضخم، هل هى السياسة المالية ام السياسة النقدية، ام الاستخدام المزدوج للسياستين معاً .

ثالثاً: منهجية البحث:

حسب طبيعة الظاهرة محل الدراسة وتعقيدها يستخدم الباحث المنهج التاريخى والاستقرائى ومنهجية الاقتصاد الاقياسى، لبيانات السلسلة الزمنية للفترة محل الدراسة وذلك بأستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد وذلك بأستخدام برنامج (Eviews).

رابعاً: نتائج البحث:

1/ اثبتت الدراسة عدم فعالية السياسة المالية المتمثلة فى الضرائب والانفاق العام والتمويل بالعجز فى محاربة التضخم وذلك لعدم اجتياز النموذج لمعايير النموذج الجيد مما يقلل من درجة الاعتماد عليه فى محاربة التضخم فى السودان.

2/ اكدت الدراسة وجود العلاقة السببية القوية بين ادوات السياسة النقدية المتمثلة فى تكلفة التمويل وسعر الصرف والتضخم كمتغير تابع وذلك بأستثناء عرض النقود لعدم معنويته فى النموذج الخاص بالسياسة النقدية.

3/ الدراسة اثبتت افضلية النموذج للسياسة المالية والنقدية كآلية فى محاربة التضخم فى السودان وذلك من خلال النموذج الذى ضم اهم ادوات السياستين والمتمثلة فى تكلفة التمويل وعرض النقود واسعار الصرف والانفاق العام، وهذه الادوات تفسر التضخم بنسبة 87% وذلك من خلال معامل التحديد.

مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

1/ تتفق الدراسة مع الدراسة (2و3) فى المنهجية للاطارين النظرى والتطبيقي.

2/ تختلف الدراسة مع الدراسة (1و4 و5) فى المنهجية للاطارين النظرى والتطبيقي

- 3/ تتفق مع الدراسة (6) فى الاطار النظرى وتتختلف معها فى الاطار التطبيقى، وتختلف مع الدراسة (7) فى الاطار النظرى وتتفق معها فى الاطار التطبيقى.
- 4/ تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة فى المتغيرات الاقتصادية.
- 5/ تختلف الدراسة مع الدراسات السابقة فى الفترة الزمنية.

المبحث الاول مفهوم التضخم وأنواعه

قد يكون من المفيد ان نبدأ دراستنا بتعريف التضخم ،لأن كلمة التضخم من الاصطلاحات الاقتصادية التي قد تثير التساؤل لما يكتنفا من الغموض والابهام¹.وان مصدر كلمة تضخم هو ضخم ،اي كبر او زاد فالشئ المتضخم هو شئ غريب وغير مرغوب فيه كما يوجد التضخم فى مجال الاقتصاد فنه يوجد فى مجالات أخرى كالتب مثلا²،فالبعض قد يتكلم عن التضخم فى الاسعار بمنى ان الاسعار قد ارتفعت ارتفاعا غير عادى والبعض الاخر يتكلم عن التضخم فى الدخل اوفى جزء من الدخل القومى كالتضخم فى الاجور او الارياح ،مما يعنى ان الاجور والارياح قد ارتفعت ارتفاعاً غير طبيعى على حساب دخول عوامل الانتاج الاخرى ،وهناك الى جانب ذلك التضخم فى العملة مما يعنى زيادة فى المعروض من النقود وهناك ايضا التضخم فى التكاليف .

ويطلق بعض الكتاب على الزيادة المستمرة فى عدد السكان كلمة تضخم سكاني كما انه من الممكن ان يتضخم جزء من دخول المجتمع على حساب الجزء الاخر دون ان يصيب مستوى الدخل العام اى تضخم، ودون ان يصيب التضخم مستوى الاسعار العام وقد تتضخم الاسعار فجأة نتيجة الحرب او لضعف المحصول الزراعى دون ان يصحب هذا التضخم فى الاسعار تضخم فى الدخل النقدية ،وايا ما كانت المفاهيم العامة تقترن بلفظ التضخم فالامر الذى يعنينا فى هذا المقام وهو انه عادة ما يقصد بالتضخم زيادة غير طبيعية فى الاسعار ،يعرف التضخم من جهات سلوك القوى الاقتصادية بالآتى :-

الزيادة المستمرة فى المستوى العام للاسعار لفترة طويلة نسبيا مع ملاحظة:-

1/ الارتفاع بنسبة طويلة ضئيلة لا يعد تضخما بل لا بد ان يكون محسوسا.

2/الارتفاع لفترة ضئيلة لا يعد تضخما بل لا بد ان يكون مستمرا

مع ذلك ليس هناك اجماع على تحديد الدرجة التى ترتفع بها الاسعار او الفترة اللازمة لبقاء هذا المستوى المرتفع تحديدا دقيقا ،اما من وجهة نظر المنتجين يرجع تعريفه الى ارتفاع تكاليف عوامل الانتاج وبما كان هذا التأثير الكبير والايرادات ، اما من وجهة نظر السياسة المالية والنقدية هو الزيادة المستمرة فى الانفاق العام فى ظل ثبات مستوى الانتاج والايرادات ، وهو عبارة عن انخفاض مستمر فى القوى الشرائية للنقود ، كما يعرف بأنه ارتفاع مستمر فى تكلفة المعيشة وذلك نظرا لما يؤدى اليه ارتفاع الاسعار من زيادة فى تكلفة شراء المجموعات السلعية التى اعتاد المستهلك على شرائها ، ايضا يعرف بنقود كثيرة تلاحق سلعا قليلة¹ ويعرف التضخم ايضا بأنه زيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة عن مستوى الاسعار السائد مما يؤدى الى ارتفاع المستوى العام

¹ - مجدى عبدالفتاح سليمان "علاج التضخم والركوض الاقتصادى فى الاسلام" القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 ، ص40.

² - عبدالعظيم سليمان المهل "اسس علم الاقتصاد" جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم، الناشر قسم الاقتصاد، 2010 ، ص89.

¹ . العالم عبدالغني ، الارقام القياسية لاسعار المستهلك ، الخرطوم، الناشر الجهاز المركزي للاحصاء ، ط1 ، 2000م ، ص37.

للاسعار ويشترط في هذه الزيادة ان تكون مستمرة ، ومن هذه التعريفات يمكننا الوصول الى ان عملية التضخم تكون محصورة في جابين الجانب الاول هو جانب الطلب والجانب الثانى هو جانب العرض اى اننا فى حالة بحثنا للتضخم يجب ان نهتم بجانب العرض والطلب حيث نجد ان جانب الطلب هو جانب الجمهور، وبصورة اكثر دقة جانب النقود اما جانب العرض فيمثل جانب التكاليف او جانب المنتجين.²

انواع التضخم :-

قسم التضخم الى تقسيمات مختلفة وفقا لاسس مختلفة وهذه الاسس تتمثل فى الأتى :-

أولاً : على اساس السرعة التى ترتفع بها الاسعار ويمكن تقسيمه الى :-

التضخم الزاحف: هذا النوع من انواع التضخم يعتبر الاخف اثراً وفيه اذا ارتفعت الاسعار عبر عقد من الزمن بنسبة 10% سنويا انما يعتبر تضخماً زاحفاً ولا يؤدي الى حدوث اختلالات كبيرة فى التوازن الاقتصادى وقد اختلف الاقتصاديون حول هذا النوع من التضخم فترى مجموعة منهم ان مثل هذا النوع ليس ضاراً لأن الاقتصاد العالمى يكون احيانا فى حالة ركوض الاقتصاد ،والذين يناصرون هذا الرأى هم انصار الاقتصاد كنز او المدرسة الكنزية، اما الفريق الثانى فينظر اليه على انه خطر لا بد من ايقافه .

التضخم السائر : فى هذا النوع ترتفع الاسعار بنسبة اعلى من النوع السابق عبر عقد من الزمان ترتفع الاسعار بنسبة اعلى من 20% الى 35% سنويا .

التضخم الجارى : وفيه ترتفع الاسعار عبر عقد من الزمان بأكثر من 100% اى الاسعار ترتفع سنويا بمقدار يزيد عن 10% .

التضخم الجامح: يتمثل فى زيادة الاسعار زيادة كبيرة ويعقبها ارتفاع فى الاجور مما يؤدي الى زيادة جديدة فى الاسعار فزيادة جديدة فى الاجور وهنا تركز الاسعار وراء نفقات الانتاج وتركض هذه النفقات بدورها وراء الاسعار، وهذا النوع يعتبر من اخطر انواع التضخم واشهرها ضرراً بالاقتصاد القومى ، اذ ترتفعت الاسعار ارتفاعاً جنونياً بحيث يكون من الصعب قياس درجة التضخم ولكن يمكن تقديره بارتفاع الاسعار الذى يصل الى 100% فى السنة الواحدة ، الامر الذى يؤدي الى انعدام الثقة فى النقود تماما ويطلق عليه بعض الاقتصاديين بالتضخم الراكض.

ثانياً: على اساس العوامل التى تؤثر فى عرض النقود وطلب السلع والخدمات :-

الافراض فى عرض النقود: هذا النوع كلاسيكى من التضخم حيث يكون هناك فائض فى عرض النقود بالنسبة لكميات السلع والخدمات الموجودة فان التضخم يحدث عندما تزداد الكمية الكلية المعروضة من النقود بمعدل اسرع من معدلات الزيادة فى الناتج الكلى من السلع والخدمات .

² . عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال "الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ط3، 2005، ص.37.

تضخم التكاليف (النفقات): وفيه يواجه المنتجين احيانا تزايدا مفاجئا فى تكاليف عناصر الانتاج ،فقد يجد المنتج نفسه احيانا امام نقابات عمال قوية قادرة على رفع مستوى اجور العمال لديها او قد ترتفع اسعار بعض المواد الاولية بشكل مفاجئ وفى جميع الحالات فأن ذلك سيترك اثرا مباشرا على السعر النهائى للمنتجات التى تائرت بزيادة تكاليف عناصر انتاجها ، ويكون الاثر ملموسا كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الانتاج كبيرة ،ولا شك ان تضخم دفع التكاليف بصعب التحكم به خاصة اذا كان من النوع القادم من عناصر الانتاج المستوردة اى تضخم نتيجة لاسعار عناصر انتاج مستوردة ومتضخمة اساسا ،اما تضخم التكاليف الناتج عن زيادة الاجور محليا فيمكن معالجته عن طريق ربط الاجر بالانتاجية ومن ثم بزيادة الاسعار، بحيث لا ترتفع الاجور الا بقدر الزيادة فى الاسعار، آخذاً فى الاعتبار ان تزيد الاجور ايضا وفقا لزيادة انتاجية عنصر العمل وكفاءته.

تضخم العجز: هذا النوع يحدث عندما تواجه الحكومة عجزا، اى عندما تكون نفقاتها اكبر من ايراداتها المقترحة مما يضطرها الى اصدار نقود جديدة .

التضخم الهارب: هذا النوع من التضخم انما هو وصف لمرحلة من العلاقة بين عرض النقود والسلع حيث يكون هناك هروب من العملة ويكون هذا نتيجة لردود الفعل السيكولوجية للأفراد عندما يجدوا انخفاضا غير محتمل فى قيمة النقود ويقولون ان هذه المرحلة عادة ما يصل اليها المجتمع من كثرة تكرار العجز الحكومى.

ثالثاً: أنواع التضخم على اساس الزمن ويمكن تقسيمه الى الاتى:-

تضخم وقت الحرب: فى حالة الحرب توجه كثير من السلع والخدمات الى مناطق القتال وهذه العملية تجعل العرض الكلى للسلع ينخفض مما يخلق فجوة تضخمية¹.

تضخم ما بعد الحرب: وهو عبارة عن مخلفات الحرب ويحدث هذا النوع من انواع التضخم عندما يزداد الدخل المتاح للمجتمع وذلك على اثر الغاء ضرائب الحرب فى الفترة التالية لها كما ان هذا النوع يظهر نتيجة لقيام الحكومة بتسريح الجيش بعد نهاية الحرب مع الاحتفاظ بجيشها الشرعى تكون الحكومة مضطرة للبحث عن وظائف جديدة للجيش الاحتياطى فى الخدمة المدنية واصدار نقود جديدة مما يؤدى الى رفع المستوى العام للاسعار .

تضخم وقت السلم: يقصد به ارتفاع الاسعار خلال فترة عادية اى وقت السلم عادة ما يحدث نتيجة لزيادة انفاق الحكومة على المشروعات الرأسمالية ففى خلال فترة تنفيذ الخطة الاقتصادية يزداد الانفاق الحكومى وقد ترتفع الاسعار تبعا لذلك ، بمجرد ان تبدأ تلك المشروعات الرأسمالية اكلها تتلاشى الاسعار الخفيفة وينقص التضخم.

رابعاً: أنواع التضخم على اساس النطاق ويمكن تقسيمه الى الاتى:-

¹ - مجدى عبدالفتاح سليمان، مرجع سابق، ص44.

التضخم الشامل وهو الذى يكون بموجبه ارتفاع الاسعار شاملا لكل السلع فى القطر

التضخم الجزئى فهو الذى يكون فيه ارتفاع الاسعار محدوداً على سلع قليلة.

خامساً : انواع التضخم على اساس المجال و يمكن تقسيمه الى الاتى:-

التضخم المفتوح: هو الذى يتم بموجبه ارتفاع اسعار السلع و الخدمات فى المجتمع من غير ان تتدخل الدولة فى ذلك.

التضخم المراقب: وفيه تتخذ الحكومة اجراءات متنوعة من اجل ايقاف ارتفاع الاسعار¹.

التضخم المكبوت: وهو نوع من انواع التضخم مستتر، فالاسعار فى ظله لا تحقق ارتفاعا وذلك بفضل القرارات الادارية للسلطات العامة مثل الرقابة على الاسعار وسياسة التراخيص، ويرى بعض الاقتصاديين ان القيود التى وضعت لمعالجة التضخم المكبوت اثناء الحرب العالمية الثانية لم تكن فعالة بالدرجة الكافية فى منع الاسعار من الارتفاع مما ينتج عن هذه القيود خطر قيام السوق السوداء.

التضخم الرأسمالى: وهو التضخم الذى ينشأ نتيجة لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها مما يؤدى الى شيوع ارباح فورية فى صناعات سلع الاستثمار ويجمع بين نوعى التضخم فى صناعات الاستهلاك والاستثمار مما اطلق عليه التضخم الرىحى وهذا النوع ينشأ نتيجة لزيادة الاستثمار على الادخار.

التضخم الحزونى: يتعلق الامر هنا بحركة حلزونية تصاعدية فى اوقات التضخم حيث ترتفع فيها اسعار السلع والخدمات وبالذات العمال فالقوة الشرائية للدخول التى يحصلون عليها قد انخفضت وذلك بزيادة الاجور مما يعنى ارتفاع فى نفقات الانتاج ويؤثر هذا الارتفاع فى اسعار المنتجات وبطالب اصحاب عوامل الانتاج على اثره بزيادة اثمان عوامل الانتاج فترتفع نفقات الانتاج مره اخرى مما يدفع اسعار المنتجات الى الارتفاع من جديد وهكذا فى حلقة تجرى فيه الاجور وراء الاسعار ثم تجرى الاسعار بدورها وراء الاجور.²

المبحث الثانى

اهم النظريات المفسرة للتضخم وطرق قياسه

نظرية الكلفة الدافعة:

هذه النظرية تركز على مستوى الاجور كعامل رئيسى ومحرك لظاهرة التضخم وكان الاقتصادى الامريكى (شارز شولتز) اول من شرح هذه النظرية بكثير من التفصيل وخاصة فى البلدان الصناعية

¹. عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق ، ص 38.

². احمد جامع ، النظرية الاقتصادية والتحليل الكلى ، الجزء الثانى، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1980م ، ص 422.

الرأسمالية المتقدمة، وحسب النظرية فان ضغط نقابات العمال المتعاضم فى البلدان الصناعية يؤدى الى حصولهم على زيادات كبيرة فى مستوى الاجور تفوق الزيادة فى الانتاجية وازاء هذا الارتفاع فان اصحاب المؤسسات الانتاجية يلجأون الى زيادة اسعار سلعهم لامتناس الزيادة فى الاجور وبالتالي الحفاظ على هامش الربح نفسه الذى كانوا يحققونه قبل الزيادة فى الاجور والزيادة فى الاسعار هذه تؤدى الى ظهور التضخم

ومن رأى هذه النظرية ان الزيادة فى مستوى الاجور تؤدى الى ارتفاع مستوى الاسعار من جهة والى انخفاض مستوى البطالة أو ازدياد مستوى البطالة من جهة اخرى، وقسم بعض الاقصاديين تضخم الكلفة الدافعة الى مجموعة من النظريات الفرعية التى تفسر التضخم مثل (تضخم الاجور) الناشئ عن ارتفاع المستوى العام للاجور الذى يترتب عليه ارتفاع مستوى التكاليف الصناعية والخدمية فيحدث ما يعرف (بالتضخم اللولبى) أو (الحلزونى) بحيث يكون الارتفاع فى الاجور اولاً فيتبعه ارتفاع فى الاسعار وتتعاقب الزيادة فى كل من الاجور و الاسعار.

كذلك من النظريات الفرعية لتضخم الكلفة الدافعة نظرية تضخم الارباح حيث تلجأ المؤسسات والمنشآت الصناعية الكبيرة التى يسودها حالة من الاحتكار أو شبه الاحتكار الى رفع الاسعار والتحكم فى كميات الانتاج بهدف تعظيم الارباح مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للاسعار وارتفاع تكاليف الانتاج حتى يرتفع التضخم بمستويات مرتفعة ومتزايدة¹.

نظرية جذب الطلب (ضغط الطلب):

تفسر هذه النظرية التضخم على اساس الزيادة فى الطلب الكلى بقدر يفوق زيادة العرض السلعي عند مستوى الاستخدام الكامل فالزيادة فى الطلب على السلع والخدمات بنسبة أعلى من المتاح منها تؤدى الى اختلال التوازن الاقتصادى الذى سينعكس فى زيادة مستمرة فى الاسعار وهذا يمثل جوهر التحليل الكنزى.

تفسير النظرية الهيكلية للتضخم فى البلدان النامية :-

تحاول هذه النظرية المنسوبة الى المدرسة الهيكلية او البنائية التى يتزعمها الاقصادى (راؤول) من امريكا اللاتينية، حيث تفسر التضخم فى البلدان النامية من خلال تحليل الخلل فى مكونات كل من الطلب الكلى والعرض الكلى ايضا وعلاقة ذلك باتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية ، على اساس ان هذه البلدان تتعرض بسبب الاختلال الهيكلى فى بنائها الاقتصادى مما

¹ - عابدة محمد اسماعيل ، النقود والبنوك ، الخرطوم ، جامعة الزعيم الازهرى ، الناشر كلية الدراسات التقنية والتنمية ، 2009م، ص41.

يستوجب البحث والكشف عن مثل هذه الاختلالات ومحاولة معالجتها بطريقة مناسبة لأن المشكلة التضخمية يمكن ان تنشأ فى هذه البلدان حتى فى ظل عدم زيادة حجم الطلب الكلى لأن الاسباب الرئيسية بحسب هذه النظرية ترجع الى اختلالات فعلية وحقيقية فى هيكل الاقتصاد الوطنى وفى كيفية توزيع المواد الاقتصادية واستغلالها وان اهم مظاهر الاختلال الاقتصادى تنحصر فى الجوانب التالية:-

1- الطبيعة الهيكلية للتخصص فى انتاج المواد الاولية، والآثار التضخمية المترتبة على ذلك خاصة فى حالة زيادة اسعار الصادرات على سبيل المثال حالة البلدان النفطية المعتمدة على انتاج وتصدير النفط بوصفه موردا اساسيا مهما فى ناتجها القومى وهيكل صادراتها للعالم الخارجى.

2- الجمود النسبى فى الجهاز المالى للبلدان النامية مما يترتب عليه ضعف الجهاز الضريبي وانخفاض كفاءته وقدرته الجبائية مما يستوجب الحال الاتجاه نحو تمويل الانفاق العام بواسطة اسلوب عجز الميزانية أو اسلوب الاصدار النقدى الجديد.

3- ضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية فى ظل الزيادة السكانية وتواضع القدرة التصديرية للمنتجات الوطنية من هذه السلع الاخرى التى يمكن ان توفر حصيلة مناسبة من النقد الاجنبى.

ومما تقدم يمكن القول بأنه ليس هناك سبب وحيد لظهور الضغوط التضخمية وخاصة فى النقود (الكلاسيكية) والعوامل المادية البحتة التى ركزت عليها المدرسة الهيكلية، يمكنها جميعا ان تتضافر فى توليد الموجات التضخمية لذا يصعب الاحاطة الشاملة بأسباب التضخم مما يعنى صعوبة الجزم بوجود نظرية مستقرة قادرة على تفسير ظاهرة التضخم بصورة شمولية ونامة بل يمكن ترجيح بعض العوامل على غيرها فى تسبب حالة التضخم وعبء طبيعية المجتمع الاقتصادى الذى يجرى دراسة وتحليل التضخم فيه.¹

طرق قياس التضخم :

لقياس التضخم تستخدم الارقام القياسية التالية :

1- الرقم القياسي لاسعار المستهلك

2- الرقم القياسي لاسعار المنتج

3- الرقم القياسي الضمني لاسعار الرقم القياسي عبارة عن مقياس لاطهار التغير فى الظاهرة عبر الزمن وقد تكون عبر المكان ، فهو لايشمل كافة السلع لكن بشرط ان تكون عينه ممثلة للمجتمع تمثيلاً جيداً فهي عينه غير متحيزة ، وينبغي ان تدرس فترة الأساس للمقارنه بغض النظر

¹ .. عايدة محمد اسماعيل ، مرجع سابق، ص42.

عن أنها سنة أو غيرها ، وسنه الأساس يجب تكون عادية اي لها شروط تشمل في عدم وجود الزواج ، الكساد ، عدم الاستقرار .

في سنه الأساس يجب مراعاة البنود الثلاث ، لان الزواج يكون التضخم فيه عالي وكذلك الكساد الذي يولد البطالة والتضخم:

1- الرقم القياسي لاسعار المستهلك (C.P.I)

تقسم فيه السلع إلي استهلاكية وإنتاجية وخدمات وتعتمد على حاله الأجور مثل ارتفاع مستوى الأسعار 15% الأجور 12% فإن الفرق يساوي 3% وهذا يعني انخفاض في المستوى المعيشي ومن ناحية أخرى يعني ان مستوي الفقر قد ارتفع .

2- الرقم القياسي لأسعار المنتج (P.P.I)

عبارة عن مقياس يوضح أسعار السلع الياسية بشرط ان تكون ممثله لطلب القطاع العائلي ، وهو خاص بالسلع الإنتاجية التي تنقسم إلي سلع إنتاجية اوليه ، أو وسيطه واخري نهائية فالرقم القياسي الإنتاجي معطي على أنواع ، اما السلع الاولية تحتوي على السلع الثلاث لذلك يفضل استخدم كل رقم منفرداً¹ .

3- الرقم القياسي الضمني للأسعار: (I.O.P)

يستخدم الرقم القياسي لاستبعاد أثر التغير في مستوى الأسعار ، فالناتج القومي الاجمالي يعكس القيمة السوقية للسلع والخدمات ولذلك يقسم على الناتج القومي الحقيقي الذي يحسب بأسعار ثابتة لمعرفة تباين الاسعار وقياس التضخم.

ولذلك فإن الرقم القياسي الضمني = الناتج القومي الإجمالي

الناتج القومي الحقيقي

من المعلوم ان الناتج القومي الإجمالي يتأثر بالمستوى العام للأسعار فعند تثبيت احد العاملين (السعر/ الكمية) بتأثير الناتج القومي الحقيقي .

قياس الضخم عن طريق الرقم القياسي لأسعار المستهلك (C.P.I)¹

1- يتم اختبار مجموعة من السلع الاكثر استخداماً

2- تحديد سنه الأساس

¹ . خالد حسن البيلي - عبدالعظيم سليمان المهل " الإقتصاد الكلي " الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الناشر قسم الاقتصاد، 2004م ، ص 52.

¹ - خالد حسن البيلي، مرجع سابق، ص53.

- 3- نفترض ان الرقم القياسي لسنة الأساس هو (100%) ونضع اوزان لهذه السلع حسب اهميتها.
- 4- نضرب السعر في الوزن لنحصل على الانفاق.
- 5- تكرر نفس الطريقة للسنة الجارية (المراد قياسها)
- 6- ويتم مقارنة الرقم القياسي لسنة الأساس بالسنة الجارية لمعرفة مستوى الارتفاع في الأسعار .
عادة يستخدم الرقم القياسي الخاص بتكلفة المعيشة ، حيث يقيس التغيرات في الأسعار التي تمس حياة اغلب افراد المجتمع ، ويمثل التضخم معدل التغير النسبي في الارقام القياسية للأسعار حيث
معدل التضخم = الرقم القياسي في السنة الجارية \times 100

الرقم القياسي لسنة الأساس

المبحث الثالث وسائل علاج التضخم

يمكن معالجة التضخم باتباع الوسائل التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي الذي يمارس ضغوط على اسواق السلع والخدمات أو يحد من تزايدها وأهم هذه الوسائل¹ :

تخفيض الانفاق العام:

وتهدف هذه السياسة إلى تخفيض الانفاق سواء الانفاق الحكومي أو انفاق القطاع الخاص وقد مارس السودان هذه السياسة بالفعل لمعالجة التضخم الذي حدث في السابق.

عرض النقود :

ويمارس هذه السياسة البنك المركزي الذي ينخفض عرض النقود بغرض الحد من تزايدها .

دفع الضرائب:

وتهدف هذه السياسة إلى اختصاص القوة الشرائية الموجودة في المجتمع عن طريق رفع معدلات الضرائب التي هي عبارة عن مبالغ تستقطع من الدخل سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر .

القروض:

قد تلجا الدول إلى الافتراض من القطاع الخاص لغرض مكافحة التضخم وغالباً ما تلجأ إلى هذه السياسة عندما لا تكفي الوسائل السابقة للقضاء على التضخم، كما يمكن أيضاً معالجة عن طريق الضغط على التكاليف بالشكل الذي لا يجعلها ترتفع بمعدلات تضخميه لأن زيادة الأجر بمعدلات تفوق المعدلات التي ارتفعت بها التكاليف تعتبر من مسببات التضخم ، وعموماً لمحاربة التضخم تستخدم عادة السياسة الإقتصادية المتمثلة في أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية فأدوات السياسة المالية المستخدمة في تحقيق الاستقرار الإقتصادي هي الانفاق الحكومي والضرائب فعند علاج التضخم الناشئ عن جذب الطلب يتم خفض الطلب الكلي وذلك اما بتقليل الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب حتي يصبح الطلب الكلي مساوي مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وتسمى سياسة مالية انكماشية.

أما السياسة النقدية فتستخدم عرض النقود كأداة التأثير على النشاط الإقتصادي، و(يرفع سعر الفائدة باتباع سياسة السوق المفتوحة مثلاً) وبالتالي يقل الانفاق الكلي حتي يتم علاج الفجوة التضخمية الناشئة بزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، كما يمكن الجمع بين السياستين الماليه والنقدية لعلاج التضخم.

1/ في مجال السياسات المالية :-

مفهوم السياسة المالية¹:

¹ - خالد حسين احمد عبدالله، مرجع سابق، ص47.
¹ - اسماعيل عبدالرحمن واخرون ، مفاهيم ونظم إقتصادية، التحليل الكلي والجزئي ، الاردن، عمان ، دار وائل للنشر ، ط1 ، 2004، ص 183.

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومه في تحديد المصادر المختلفة للايرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الانفاق الحكومي (الانفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

هذا وقد ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخياً لتنظيم إيرادات الحكومة ونفقاتها وسياساتها الانمائية، وفي خلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية ليعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الانتاج الكلي للحيلولة دون حدوث التضخم الإقتصادي.

تشكل الضرائب في عديد من دول العالم المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، أما الانفاق العام فيأخذ صوراً عديدة تشمل مصروفات الدولة على رواتب واجور العاملين بالقطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام، وما تنفق على المشاريع الانمائية المختلفة بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية كالطرق والموانئ والماء والكهرباء والمرافق العامة الأخرى.

ويتحقق مايسمى بالفائض اذا ماذادت الإيرادات العامة للدولة عن إجمالي ما تنفق، اما اذا حدث العكس، اي زاد إجمالي الانفاق العام عن إجمالي الإيرادات يتحقق بالعجز، وتمول الحكومات هذا العجز بالافتراض من المؤسسات النقدية المحلية والمواطنين عن طريق اصدار السندات الحكومية(الدين العام).

ويمكن القول ان السياسة المالية التي تتعامل مع الضرائب والانفاق العام ماهي الا وسيلة لضمان النمو الإقتصادي بما يؤهلها جنب إلى جنب والسياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل واستقرار في الاسعار في حالة التضخم حيث يزداد الطلب زيادة تفوق قدرة الإقتصاد القومي على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التوظيف الكامل، فلا بد من تخفيض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتناس جانب القوة الشرائية من المواطنين حتي يمكن الحد من الضغوط التضخمية، واعادة التوازن والاستقرار إلى الإقتصاد القومي.

أدوات السياسة المالية²:

ان أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن ان تستخدم في محاربة التضخم هي الضرائب والانفاق الحكوم وتعرف الضريبة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً للدولة أو احدي الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة ومن الأدوات الهامة للسياسة المالية ايضاً هي الانفاق العام وهو كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصددها ممارستها لنشاطها العام بموجب سياستها و سلتطتها الأمره تعد نفقات عامة.

² - عبدالوهاب عثمان موسى، مهجية الاصلاح الإقتصادي، الخرطوم، الناشر المكتبة الوطنية، 2001، ص 305.

لذلك فإن الفكر الحديث يعتبر الضريبة أداة من أدوات التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع إلا ان هذا لاينفي وجود الهدف المالي في بعض الاحيان ومن الصعب تحقيق هذا الهدف خاصة في اللإقتصاديات المختلفة وخاصة في دول مثل السودان، فنجد ان المقدرة للطاقة الضريبة تختلف من وقت لآخر لأن الإقتصاد السوداني يعتمد أساساً على القطاع الزراعي والتي يغلب فيها القطاع التقليدي والتي تتوقف على العوامل الخارجية اي العوامل الطبيعية والتي لاتكون جيدة في كل الاحوال ، وبالتالي فإن الطاقة الضريبية تتسم بالانخفاض، وان نسبة الإيرادات الضريبية تتراوح ما بين 14% - 15% في متوسط الدخل القومي وهي نسبة تقل كثيراً عن النسبة التي حددها بعض الإقتصاديين وقل ايضاً بكثير من دول العالم لأسباب كثيرة منها انتشار الفقر بين القطاعات الواسعة في المجتمع السوداني فدخل الفرد لم يتجاوز 374 دينار في عام 1994 وبالتالي فان أي محاولة لزيادة الإيرادات الضريبية سوف تكون لها آثار سلبية على الغالبية العظمي من أفراد المجتمع، من الأسباب ايضاً ضعف التجارة الخارجية لأسباب كثيرة منها قيود التجارة الدولية وضعف المنافسة على المستوى الاقليمي والدولي، كما ان هيكل الإقتصاد السوداني والذي يتكون من قطاع تقليدي وقطاع حديث والغلبة للقطاع التقليدي ذات الإنتاجية الضعيفة مما يدل على ان احتمال التوسع الضريبي ضعيف كما ان امكانية تحقيق الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ضعيف ولكن قامت الدولة ببعض سياسات الاصلاح الضريبي 96- 2000 والتي تعتبر جزءاً مكملاً لسياسات الاصلاح والإقتصادي، فقد كانت المرتكزات الأساسية لسياسات الاصلاح الضريبي المباشر والتي تتمحور حول أهداف برامج الاصلاح الهيكلي والإقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بإزالة التشوهات فيهيكل القطاع المالي بصفة عامة، فقد صوبت السياسات الضرائبية إلى معالجة الخلل في هيكل الضرائب وأهمها:

- 1- تبسيط النظام الضريبي والغاء تعددية الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج المفروضة على السلع والخدمات من قبل جهات متعددة.
- 2- اعادة توزيع العبء الضريبي لتحقيق العدالة .
- 3- زيادة القدرة التنافسية لسلع الصادر .
- 4- تحقيق زيادة معتبرة في حصيله الضرائب وتقبل حجم الموازنة من النظام المصرفي .
- 5- تخفيض ضريبة ارباح الاعمال وشركات المساهمة.

أهداف السياسة المالية:¹

- 1- زيادة الدخل والتكوين الرأسمالي والنمو الإقتصادي الي الاستغلال الامثل للموارد.

¹ - عبد الوهاب عثمان مرجع سابق، ص 307.

2- تحقيق التوظيف الكامل عن طريق اقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدي حاجة السوق من التخصصات المختلفة.

3- تحقيق استقرار الأسعار إلي التعاون والتنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

4- اعادة توزيع الدخل وبقنضي هنا العدالة الإقتصادية والإجتماعية ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة المالية أدوات اتوماتيكية أو مستقلة، وسنحاول هنا ان نبين طرق استخدام هذه الأدوات لغاية تحقيق أهداف السياسة المالية .

التغيرات الاتوماتيكية في حصيلة الضرائب:

اذا مر الإقتصاد القومي بفترة انكماش فإن الحاجة تدعو إلي زيادة الانفاق الكلي من قبل الدولة باستخدام الضرائب المتجمعة لدي الحكومة.

اما اذا مر الإقتصاد القومي بفترة تضخم وزاد حجم الانفاق الكلي بسرعة فإن عامل التوازن الذاتي يعمل في اتجاه معاكس، اذ ان الدخل النقدية ترتفع وقت التضخم ولكن ارتفاع الدخل يعني ارتفاع عائدات الضرائب، وهكذا فإن تغيير الإيرادات الضريبية بشكل آلي يساعد في تقليل الانفاق العام في فترات التضخم، ويساعد في زيادة الانفاق الكلي وقت الانكماش.

التغير في مستوى الانفاق والادخار:

يميل الأفراد إلي المحافظة على مستوى معيشة معين حتي في فترات الانكماش الإقتصادي، وهكذا حتي لو تدني الدخل الفائض للإنفاق فإن الأفراد يحاولون المحافظة على انماط الانفاق المعتادة، ويتحقق ذلك من خلال الاعتماد على المدخرات الفردية.

توزيع الارباح الرسمالية:

من المعروف ان الشركات وادارات الاعمال لا تعتمد على تغير سياسات توزيع الارباح على المساهمين في المدي القصير، فإذا كان الإقتصاد يقتررب من الدخل في فترة انكماش فإن الشركات لا تميل إلي تخفيض مستوى الارباح القابلة للتوزيع على المساهمين، كما لا تميل إلي زيادة خفض مستوى الأرباح في فترة تضخم قصيره، ان هذه السياسة المشددة المتعلقة بتوزيع الارباح الرأسمالية تساعد على الإبقاء على استقرار مستويات دخول الافراد في وقت الكساد، وتحافظ على الحد من زيادتها في وقت التضخم .

الاعانات الزراعية:

تقوم بعض الحكومات في الأنظمة الرأسمالية والانظمة التابعة لها بدعم المزارعين للمحافظة على استقرار نظامها ويتم ذلك من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية على شكل نسبة يتفق

عليها فكل مازادت قيمة الدعم الحكومي، تنخفض الأسعار ولهذا فإن دخول المزارعين تزداد بالدعم الحكومي في اوقات الكساد ولكن تنخفض في اوقات التضخم بسبب انخفاض ذلك الدعم، وبهذه الطريقة فإن الانفاق العام يتأثر بالدعم أو عدمه، كما ان الاعانات لا تقتصر فقط على القطاع الزراعي بل اصبحت بعض الحكومات تقدم دعماً للعديد من الصناعات أو مجالات دعم السلع الأساسية للمستهلك مثل الخبز والسكر والوقود.

فعالية السياسة المالية:

تتميز السياسة المالية باتباع وتنوع مجالات تأثيرها خاصة في الاقطار النامية فيمكن عن طريق هذه السياسة التأثير على ¹.

1- حجم الاستثمار بصورة عامة وفي السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي، والاعفاءات الضريبية والامتيازات التي تمنح للإستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.
2- مدى وفرة المؤسسات الخدمية.

3- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

4- توزيع مصادر الدخل القومي في توزيع مجالات الإستثمار للفوائض المالية المحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي.

وفي حالة علاج التضخم تعمل السياسة المالية على تخفيض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب بحيث تعمل على تخفيض حجم الطلب الكلي للتخلص من الفجوة التضخمية، وحتى تواكب السياسة النقدية هذا الوضع يجب ان تعمل على عدم تخفيض سعر الفائدة حتي لا يزيد حجم الاستثمار فيزيد الطلب الكلي، بل يجب ان تقيد عرض النقود لرفع سعر الفائدة لتحجيم الاستثمار، ولذلك يجب ان تكون السياسة المالية مصحوبة، بسياسة نقدية مقيدة، ولتحقيق هذا لا بد من ان تكون السياسة المالية والنقدية تعملان جنباً إلى جنب في ظل سلامة مصرفية.

يتطلب الامر اصلاح المالية العامة بشقيها الانفاقي والايردى بهدف تخفيض عجز الموازنة، ومن ناحية الانفاق لا بد من تخفيضه وخاصة الانفاق الجارى وترشيده ومراجعة اولوياته وذلك عبر تقليص حجم النظام الادارى الفدرالى وترشيد الاستهلاك الحكومى ومواصلة الجهود لإيقاف الحرب والنزاعات المسلحة لتخفيض الانفاق الامنى والعسكرى وابقاف الصرف خارج الموازنة وتأكيد ولاية

¹. يوجين وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط3، 1997، ص 191.

المالية على المجال العام ومراجعة اسس قسمة الموارد بين المركز والولايات لتحقيق العدالة وضمان الكفاءة الاقتصادية ومواصلة الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية واعادة توجيه ما يتوفر من موارد نحو الانتاج وتحسين الفقراء.

على صعيد الإيرادات لا بد من اصلاح جمركى وضريبي شامل بهدف تحسين الجهد الضريبي وذلك عن طريق ترشيد الاعفاءات وتوسيع القاعدة الضريبية والجمركية وجعل النظام الضريبي والجمركى أكثر عدالة ومرونة ومراجعة الاوعية الضريبية والايرادية الاخرى ومنع التجنيب، بهذه الاجراءات ستؤدى الى معالجة واحدة من اهم مسببات التضخم المرتبطة بأرتفاع مستوى الانفاق الجارى وعجز الموازنة، هذه الاصلاحات ايضا ستؤدى الى تخفيض الحاجة الى اللجوء للتمويل بالعجز والذي هو عنصر هام فى مسببات التضخم.

2/ فى مجال السياسات النقدية :-

مفهوم السياسة النقدية:¹

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي للتأثير في الائتمان المصرفي تحقيقاً للأهداف الإقتصادية والنقدية وفي مقدمتها النمو الإقتصادي والاستقرار النقدي من خلال تجنب التغيرات في الأسعار المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً .

هذه الأهداف لايمكن بلوغها بواسطة السياسة النقدية لوحدها كما لا يمكن بلوغها بدون السياسة النقدية ومن هنا نشير إلي التفاعل والملاءمة الضرورية بين السياسة النقدية والسياسة المالية كما

نشير إلي أهمية التطور الذي تشهده السياسة النقدية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة اذ يمكن اعتبار السياسة النقدية انعكاساً للفكر الإقتصادي السائد في كل مرحلة من هذه المراحل، فعلى سبيل المثال كانت مهمة السياسة النقدية في المرحلة التي سار فيها الفكر الإقتصادي الكلاسيكي تنصب على السيطرة على كمية النقود المعروضة باعتبارها المتغير الأساسي تتبعه التغيرات في المستوى العام للأسعار في حين كانت مهمة السياسة النقدية في الفترة اللاحقة (الفكر الكنزي) ينصب على تحقيق التوازن في سوقي النقود والسلع وان تعادل كمية النقود المطلوبة وكميتها المعروضة يحددان سعر الفائدة الذي بدوره يشترك مع الكفاءة الحدية لرأس المال في تحديد الطلب على الإستثمار كأحد مكونات الطلب الكلي المحدد للنتائج أو الدخل القومي وفي ظل تطوير مفهوم ومكونات الطلب على

¹ - عبدالوهاب عثمان محمد، السلامة المصرفية والاستقرار الإقتصادي، دراسة تحليلية للعلاقات المتشابكة بين السياسات الإقتصادية واداء القطاع المصرفي، الخرطوم، 2012، ص 102.

النقود الذي يحدد بدوافع ثلاث (المعاملات ، الاحتياطي ، المضاربة) وهي دوافع تفضيل السيولة أو التفضيل النقدي، اما السياسة النقدية المعاصرة فهي تحاول التأثير على مجمل النشاط الإقتصادي بهدف تحقيق النمو والنشاط الإقتصادي والنقدي من خلال التأثير في جانبي العرض والطلب الكلي.

المبحث الرابع

آثار التضخم

هناك اثار للتضخم منها اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن تقسيمها كالاتى :-

اولا :- الآثار الاقتصادية:-

اثر التضخم على الدخل: وتتعرف على نوعين من الدخل وهي:
الدخل الثابت: ويتمثل في الاجور واصحاب المعاشات كل هؤلاء تتخضع دخولهم الحقيقية بسبب التضخم طالما ان الاسعار ترتفع بمعدل اكبر من معدل الزيادة في دخولهم النقدية ويترتب على ذلك انخفاض نصيبهم النسبي من الدخل القومي الحقيقي .

الدخل المتغير: يمثله التجار ورجال الاعمال، فكل هؤلاء تزداد ارباحهم مع ارتفاع الاسعار لأن ايراداتهم تزداد بمعدل يساوى او ربما يفوق معدل التضخم، وهناك من الاقتصاديين من يفرق بين التضخم المتوقع والتضخم غير المتوقع، فالتضخم المتوقع يمكن التنبؤ به بناءً على البيانات التاريخية المتاحة عن سلوك الاسعار، يقوم الاشخاص باستبدال النقود بالسلع وذلك حينما تنخفض قيمة الموجودات الحقيقية عن الموجودات النقدية والحصول على الاراضى والسلع التى هى الموجودات الحقيقية، ويسارع الاشخاص فى الحصول على الموجودات الحقيقية متسابقين فى ذلك مع الزمن فكلما مر الزمن تنخفض قيمة الموجودات الحقيقية نتيجة لاسباب السالفة الذكر فإن مستوى الاسعار يرتفع فعلا فى الاقتصاد، اما التضخم غير المتوقع فيه يربح المدينون ويخسر الدائنون وبالتالي تتم عملية توزيع جزء من الثروة من الدائنين للمدينين والسبب يعود الى ارتفاع اسعار الفائدة، ترتفع الاسعار بمعدلات تفوق الزيادة فى الاجور مما يؤدي الى خفض الدخل الحقيقي للعمال والى زيادة ارباح اصحاب العمل.¹

اثر التضخم على الدخل القومى :-

يمارس التضخم آثاراً متضاربة على الادخار القومى، فهو يمارس من ناحية آثاراً ايجابية، ومن ناحية اخرى آثاراً سلبية، فالتضخم يساعد الحكومة على ما يسمى بالادخار الاجبارى لتمويل مشروعات التنمية ، ومن ناحية اخرى يؤدي التضخم الى انخفاض الادخار الاختيارى فارتفاع الاسعار بصفة مستمرة يؤدي الى زيادة النسبة المنفقة من الدخل على السلع الضرورية وبالتالي انخفاض النسبة المدخرة، كما ان التضخم يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والعوائد المحققة منها فى حالة ان يقل الحافز على الادخار.

اثر التضخم على الاستثمار :-

يؤثر التضخم تأثيراً سلبياً على هيكل الاستثمار ويلاحظ ان التضخم يحفز على الاتجاه للإستثمار فى المشروعات الخدمية والاقلاع عن المشروعات السلعية، ولعل السبب فى ذلك هو ان المشروعات الخدمية تتصف بالصغر النسبى لرأس المال اللازم لإقامتها، وبالتالي سرعة استرداد رأس المال واعادة استثماره لحمايته من تآكل التضخم، اما المشروعات السلعية فتتصف بكبر رأس المال اللازم

¹. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية - رمضان محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، مصر، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2004- 2005م، ص 207.

للاستثمار، وطول فترة الانشاء والانتاج مما يؤدي لأحتجاز رأس المال لفترة طويلة نسبيا في صورة اصول ثابتة قبل ان يمكن استرداده ومع التضخم السريع فإن القيمة الحقيقية للاموال المستردة تتناقص بسرعة تزايد التضخم ومما سبق يتضح ان التضخم يشوه هيكل الاستثمار في المجتمع¹.

اثر التضخم على التجارة الدولية :-

يؤدي ارتفاع اسعار السلع المنتجة محليا الى انخفاض تنافسيتها في اسواقها الخارجية، كما يؤدي انخفاض اسعار السلع المستوردة نسبة الى نظيراتها المحلية التي ارتفعت اسعارها الى ازدياد حجم الاستيراد مما يعنى زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجارى، وتصبح محصلة ذلك النزوع نحو الاستيراد والاحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الانتاج المحلى وتعطل جزء كبير من الطاقة الانتاجية في البلاد.

اثر التضخم على الانتاج الحقيقى :-

يختلف التضخم عن الانتاج الحقيقى من السلع والخدمات في حالة وجود عناصر انتاجية معطاه عنه وفي حالة التوظيف الكامل لهذه العناصر ففي الحالة الاولى يؤدي ارتفاع الاسعار الى زيادة الاريح مما يشجع رجال الاعمال على زيادة الانتاج عن طريق استخدام عناصر الانتاج المفضلة الامر الذى يؤدي الى زيادة ما ينتجه الاقتصاد من السلع والخدمات، وكلما ارتفع التضخم تلاشى الركوض وتظهر الزيادة في المستوى العام للأسعار، اما في الحالة الثانية فان التضخم قد يؤدي الى تخفيض الناتج الحقيقى لأنه يشجع الاستثمار في المشاريع غير المنتجة التي تتساعد اسعارها بسبب التضخم².

اثر التضخم على ميزان المدفوعات :-

يؤدي التضخم الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات فهو يعمل على تخفيض الصادر وتشجيع الوارد وبالتالي يؤدي الى تغير في سعر الصرف، فالدولة التي تعاني من التضخم لا تتمكن من منافسة العالم الخارجى لأن اسعار السلع والخدمات فيها تكون اعلى من اسعار مثيلاتها في العالم الخارجى وبذلك تقل الصادرات في هذه البلدان وتزيد وارداتها فيحدث عجز في الميزان التجارى الذى يصور التعامل بين المقيمين في البلد والعالم الخارجى، وتزيد خطورة هذا الوضع اذا كان التضخم بسبب زيادة الطلب، فتتحول الزيادة في الطلب الى زيادة الطلب على السلع الواردة.¹

اثر التضخم على التوزيع :-

تتمثل مساوى التضخم في اعادة توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع توزيعا لا يؤدي الى العدالة باية صلة فهناك بعض الطبقات تستفيد من التضخم فتزداد ارباحها زيادة كبيرة لا تتناسب

¹ . خالد واصف - احمد حسن الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الاردن، دار وائل للنشر، ط 4 ، 2001م ، ص 264..

² . عبدالقادر محمد عبدالقادر مرجع سابق ، ص 215-216.

¹ . عبدالعظيم سليمان المهمل ، مرجع سابق ، ص 97.

مطلقاً مع اي مجهود او اي مساهمة تسهم بها فى زيادة الدخل القومى وعلى النقيض من ذلك نجد ان هناك طبقات تضار من التضخم ابلغ الضرر فتتخض القوة الشرائية لدخلها النقدي الثابت انخفاضاً شديداً ، اما الطبقات التى تستفيد من التضخم فتشمل المنتجين والتجار بصفة خاصة وأولئك الذين لديهم كميات كبيرة من المواد الاولية والبضائع التى تراكمت لديهم فى الفترة السابقة على حدوث التضخم فعلى الرغم من ان نفقات الانتاج ترتفع كثيراً اثناء التضخم إلا ان نسبة ارتفاعها تكون دائماً اقل من نسبة ارتفاع الاسعار فبعض النفقات تمثل التزامات محددة بموجب عقود طويلة الاجل نسبياً كالإيجارات وفوائد القروض واتعاب المستشارين القانونيين والفنيين، ومن الفئات المستفيدة ايضاً حملة الاسهم الذين تزداد الارباح التى تدرها اسهمهم كثيراً فى فترة التضخم كما تزداد قيمتها الرأسمالية وذلك بعكس حملة السندات الذين يتقاضون فوائد ثابتة تقل قوتها الشرائية كثيراً، ايضاً فئة المدينين الذين تخف عنهم اعباء رد القروض وفوائدها نظراً للتدهور فى قيمة النقود فهم يريدون فى الواقع نقوداً تقل قوتها الشرائية كثيراً عن القوة الشرائية للنقود التى اقترضوها.²

ثانياً : الآثار الاجتماعية :-

يركز معظم الاقتصاديين على دراسة الآثار الاقتصادية للتضخم ويتجاهلوا الآثار الاجتماعية المصاحبة له، والتى تتمثل فى، احتدام التمايز الإجتماعى للتركيب الطبقي للمجتمع فى اثناء الموجات التضخمية تبرز طبقات اجتماعية تزداد ثراء على ثرائها ويطلق عليه التمايز الرأسى وهناك على العكس من ذلك طبقات تزداد سوءاً على سوء حالها ويطلق عليه التمايز الاجتماعى الاقوى، ايضاً هجرة الكفاءة الفنية البشرية الى الخارج فى ظل موجات ارتفاع الاسعار، وعدم امكان مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع، فان الدخل الحقيقى لفئات عريضة من افراد الطبقة الوسطى قد يتعرض للتدهور الشديد، وخصوصاً لموظفى الحكومة والقطاع العام وخريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا، وقد نتج عن ذلك ان عدد كبير من هؤلاء قد هاجر الى الخارج وحقيقة الأمر ان هذه الفئات من العناصر ذات الخبرة ودرجة التأهل المهني العالية ولا شك انهم خسارة كبيرة على الاقتصاد القومى للبلاد نظراً لأنهم كانوا يمثلون احتياطياً هاماً لرفع عجالات التنمية .

ايضاً من الآثار الاجتماعية انتشار الرشوة والفساد الإدارى الذى يلجأ اليه اصحاب الدخول الثابتة وهم غالباً من الموظفين، كأسوب مضاد يخفف من حدة التضخم وذلك لأنهم يفقدون جزءاً كبيراً من دخلهم لما يحدثه التضخم من إعادة توزيع الدخل القومى فيفكر هؤلاء فى الالتجاء الى اسلوب الرشوة كمصدر مساعد اضافى للدخل لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار ومن هنا نجد ان الموظف عادة ما

² .محمد مظلوم حمدي ، النقود واعمال البنوك والتجارة الدولية ، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2001م، ص 151.

يساوم على تادية الخدمة لمن يدفع اكثر ويقتصر تقديم الخدمات على من يعطيه، وفي امكانية الموظف تقديم جميع الخدمات المشروعة طالما انها بمقابل .

ثالثا : الآثار السياسية :-

اما بالنسبة للآثار السياسية فإنه نسبة لإنخفاض دخول الطبقة الفقيرة يحدث التمرر بينها فتتحرك النقابات تحركات سالبة تجاه الوضع السياسى القائم، فيتهيأ الجو للإنقلابيين من رجال الجيش لتغيير نظام الحكم، وقد حدث ذلك فى كثير من دول العالم، وأشهر اثر سياسى للتضخم هو ما حدث بين الحربين العالميتين عندما ارتفعت اسعار السلع ارتفاعاً جنونياً وفقدت فى الجانب الآخر النقود قيمتها فى المانيا مما ادى الى مجئ هتلر الى الحكم فى المانيا واشعاله لنار الحرب مرة أخرى.¹ ويؤدى التضخم ايضا الى تدنى الرفاهية الاقتصادية حتى فى الدول المتقدمة، فقد اكدت دراسة اعدتها الاقتصادى الامريكى (فلر ستاين) فى عام 1996م بأن زيادة معدل التضخم باثنين بالمائة (2%) يقلل من الرفاهية الاقتصادية بنسبة واحد بالمائة (1%) من الناتج المحلى الاجمالى.²

الفصل الثالث

التضخم فى السودان

(1-3) تمهيد:¹

يمر الإقتصاد السودانى بمرحلة دقيقة وحرجة نتجت بسبب مجموعة من الصدمات واهمها انفصال الجنوب، وحدثت هذه الصدمات اختلالات اساسية وساهم تأخير الاجراءات الاصلاحية فى تعميق تلك الاختلالات والتي تتمثل فى الفجوة فى الميزان الداخلى والفجوة الداخلية وتساعد الضغوط التضخمية وعدم استقرار سعر الصرف وتآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع معدلات

¹ . عثمان يعقوب محمد ، مرجع سابق ، ص 50.

² اسامة النور محمد، لماذا تسعي البنوك المركزية الي استقرار الاسعار في المستقبل، بنك السودان المركزى، مجلة المصرفى، العدد17، 1998م ، ص 82.

¹ - صابر محمد الحسن، صحيفة سودانى، العدد 2943، الخرطوم، 2013م، ص 16.

البطالة وتباطؤ النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه الاختلالات والمصاعب يبرز تصاعد الضغوط التضخمية واستمرار ارتفاع الأسعار العامة بشكل مضطرب كأكبر مشكلة ضاغطة يواجهها اقتصادنا وهي من اهم المشاكل واكثرها اضراراً بالنشاط الاقتصادي وابعدها تأثيراً على معاش الناس، واستعادة الاستقرار الاقتصادي هو مفتاح السير في طريق التنمية.

التضخم في السودان ظاهرة مركبة ومعقدة ناتجة من تفاعل وتداخل عدة مسببات سواء كان من ناحية الطلب الكلى او مستوى تكلفة الإنتاج او العوامل الهيكلية وتشير الدراسات التي تمت (صندوق النقد الدولي وبنك السودان المركزى) لظاهرة التضخم في السودان الى ان اهم التطورات المولدة للضغوط التضخمية ترتبط باداء سعر الصرف ونمو عرض النقود وارتفاع تكاليف الانتاج وتشير هذه الدراسات الى ان اهم هذه العوامل تأثيراً على التضخم هو سعر الصرف حيث توضح تلك الدراسات ان اثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان اكبر واهم من اثر التغيرات النقدية اى اثر نمو الكتلة النقدية .

الصدمات الداخلية التي تعرض لها الاقتصاد السودانى منذ (1980-2014) وبصفة خاصة الصدمة الناتجة من انفصال الجنوب كان لها آثاراً بعيدة المدى على العوامل المحددة والمؤثرة على التضخم في السودان، احدث انفصال الجنوب وفقدان موارد البترول بصفة خاصة ثلاثة اختلالات اساسية في جسم الاقتصاد السودانى والتي تتمثل فى:-

اولاً: فقدان الاقتصاد ما يزيد عن 70% من موارد النقد الاجنبى بمعنى ان تدفقات النقد الاجنبى للبنك المركزى انخفضت بأكثر من 70% مما خلق فجوة كبيرة وحدث هزة عنيفة فى سوق النقد الاجنبى وسعر الصرف.

ثانياً: انخفاض ايرادات الموازنة العامة بما يقارب 50% مما احدث فجوة ضخمة فى موازنة الدولة وارتفاع كبير فى عجز الموازنة.

ثالثاً: ادى فقدان موارد البترول الى زيادة الضغوط التضخمية وضعف القطاع المصرفى والمالى وتباطؤ النشاط الاقتصادى وانخفاض معدلات النمو بشكل كبير .

نتجت عن هذه الاختلالات تصاعد الفجوة الداخلية فى ميزان المدفوعات بكل مدلولاتها على استقرار سعر الصرف وتعاضم عجز الموازنة والضغوط الناتجة عنها من زيادة التمويل بالعجز مع آثارهما السالبة على عرض النقود، تفاعل هذه التطورات تولدت عنها ضغوط تضخمية هائلة دفعت بالمستوى العام للأسعار الى ما نراه اليوم .

وفى هذا الفصل نحاول التعرف على اسباب التضخم فى السودان والاثار السالبة للتضخم على الاقتصاد السودانى وسياسات علاج التضخم فى السودان.

المبحث الاول التضخم في السودان

اولاً: اسباب التضخم في السودان¹

منذ الثمانينات دخلت البلاد مرحلة حرجة من عمرها حيث شهد الإقتصاد السوداني تدهور ملحوظ ومستمر، وان النواقص أوالضعف في قاعدة الإنتاج الزراعي تتسبب في شل القطاع

¹ - شريف الدشوني، قضايا في التنمية المستدامة ، الخرطوم، دار عزة للنشر، 2005م ، ص25.

الصناعي الذي يعاني الهشاشة الهيكلية والمحدودية وهذا يقود إلى استمرار وتعميق والتبعية في المدخلات المستورة ك رأس المال، والقوة العاملة والماهرة والتكنولوجيا وقطع الغيار فالتدهور مستمر وتمثل ذلك في الاختلال الكبير في التوازن الداخلي والخارجي للدولة ومن ثم فإن العجز الذي شهدته الموازنه العامة وشح الموارد النقدية الاجنبية وتفاقم امر المديونية الخارجية التي تجاوزت 31 مليون جنيه ومع انخفاض معدلات الإنتاج والإدخار والإستثمار كما ان عدم استقرار السياسات وعدم الإلتزام بتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعه مع ظروف الجفاف والتصحر وتزايد اعداد النازحين واللاجئين بالاضافة إلى ذلك البيئة الإقتصادية والعلمية غير الملائمة التي احدثت تدهوراً ملحوظاً في شروط التبادل الخارجي، والارتفاع في تكلفة مما ادي إلى عدم الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويل عجز الموازنة ومشروعات التنمية كل هذه العوامل كانت السبب في التدهور الذي يعاني منه السودان.

في الجانب العام نجد ان زيادة عرض النقود واستدانة القطاع العام من الجهاز المصرفي، والذي شهد زيادة قدرها 43.2% ومن ثم استدانة القطاع الخاص التي بلغت 47.7% وكان مصحوباً بتدهور في صافي العملات الاجنبية لدي البنك المركزي ونتيجة تلك الزيادة المستمرة في عرض النقود التي لم تصحبها زيادة في الإنتاج وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية والنتيجة الحتمية هي ارتفاع في معدلات التضخم، وقد تحسنت الاوضاع بعد تصدير البترول السوداني عام 1999 وثبت تقريباً سعر صرف الدينار السوداني.

كما ذكرنا سابقاً تشير الدراسات الخاصة بموضوع التضخم في السودان الى ان اهم العوامل المؤثرة في ارتفاع الاسعار وتعاطم الضغوط التضخمية يرجع الى العوامل الاتية :-

1/ التضخم المستورد :-

يعتبر ارتفاع الاسعار العالمية للسلع المستوردة وتدهور سعر صرف العملة الوطنية اهم العوامل المؤثرة على دينامية ارتفاع الاسعار العالمية للسلع المستوردة والسبب الرئيسي في هذه العلاقة الطردية القوية بين ارتفاع الاسعار العالمية للسلع المستوردة ومعدلات التضخم ناتجة من ان السلع المستوردة تمثل أكثر من 65% من مكونات سلة مقياس الاسعار الاستهلاكية، وهذا يعني ان اي

ارتفاع فى معدلات الاسعار العالمية للسلع المستوردة ينتقل بسرعة وبقوة وبنفس الحجم الى مستوى الاسعار المحلية ويشكل ضغوطاً تضخمية.

2/ تدهور سعر الصرف¹ :-

من خلال تصاعد الاسعار العالمية فأن تدهور سعر صرف العملة الوطنية يعمل على زيادة اثر القطاع الخارجى على معدل ارتفاع الاسعار المحلية كما يساعد بطريقة غير مباشرة على اوضاع تصبح مصدرا لتوليد عوامل إضعافية تؤدي الى ارتفاع الضغوط التضخمية .

تشير الدراسات الى ان التدهور فى سعر الصرف من اهم محددات التضخم فى السودان فى المدى القصير والطويل بل هناك علاقة سببية قوية متبادلة من اتجاهين تفيد بأن انخفاض سعر الصرف يؤدي الى رفع معدلات التضخم ويؤدي ارتفاع التضخم بدوره الى مزيد من التدهور فى سعر الصرف وبذلك تكتمل الحلقة المفرغة .

عدم الاستقرار الحالى لسعر الصرف وتزايد الفجوة بين السعر الرسمى والسعر الموازى الذى يصل الى اكثر من 25% حالياً يخلق مناخا يؤثر سلبيا على مصادر النقد الاجنبى سواء كان ذلك فى الصادرات او تحويلات المغتربين ويزيد من فجوة الموارد فى السوق الرسمى وهذه العوامل الى جانب العوامل المباشرة تجعل من سعر الصرف اهم مسببات ظاهرة التضخم فى السودان وتؤكد الآثار القوية للقطاع الخارجى على التكلفة والاسعار المحلية .

3/ التوسع النقدى :-

التضخم فى طبيعته ظاهرة نقدية تنمو وتستشرى وتتغذى بالتوسع النقدى وقد اوضحت الدراسات التفصيلية لحالة التضخم فى السودان بأن ارتفاع معدلات نمو عرض النقود تعتبر من اهم مصادر ارتفاع الاسعار المحلية وأكدت الدراسات بأن هناك علاقة طردية قوية بين النمو النقدى وارتفاع معدلات التضخم .

¹ بدر الدين عبد الرحيم، احقا' التوسع فى الكتلة النقدية سبباً فى التضخم، الخرطوم، بنك السودان المركزى، مجلة المصرفى، العدد الرابع، 2009، ص16.

شهدت السنوات الاخيرة ارتفاعا مضطرباً في معدلات نمو عرض النقود في السودان وذلك لعدة عوامل من اهمها زيادة تمويل عجز الموازنة العامة، عن طريق الاستدانة المؤقتة من بنك السودان (طباعة نقود) والسياسة الاحتوائية التي انتهجها البنك بنقدية عجز الموازنة عن طريق القيام بسداد الالتزامات الحكومية نيابة عن وزارة المالية سواء كان ذلك لمقابلة الضمانات او الاوراق المالية، هذا بالإضافة الى التمويل المباشر لما يعرف بسلع البرنامج الثلاثي والالتزامات الأخرى، الى جانب ذلك فأن تغطية دعم البترول والقمح عن طريق سعر الصرف اهم كثيرا من التوسع النقدي، وكذلك سياسة تجارة الذهب التي تتم عنها تسرب نقدي كبير ويمثل التسرب النقدي الناتج من تجارة الذهب حوالى 25% من جملة عرض النقود.

4/ زيادة الانفاق العام وارتفاع عجز الموازنة¹:-

تشير الدراسات التطبيقية الى حالة الانفاق الحكومى وعجز الموازنة العامة من جهة ومعدلات التضخم من جهة اخرى الى وجود علاقة طردية قوية بينهما وبصفة خاصة تزداد هذه العلاقة اذا كان تمويل عجز الموازنة عن طريق الاستدانة من البنك المركزى (طباعة نقود) .

وتشير دراسات اثر السياسة المالية على التضخم في السودان الى ان الاثر غير المباشر لتلك السياسات على الاسعار اكبر من الاثر المباشر ، واهم آليات الانتقال المباشر لآثار السياسة المالية لمستوى الاسعار هي زيادة الاجور والتمويل بالعجز .

شهدت السنوات الاخيرة ارتفاعا مضطربا في الانفاق الحكومى الجارى وعجز الموازنة والتمويل بالعجز وتشير الاحصائيات بأن الانفاق الجارى قد ارتفع فى الفترة من (2010-2014 م) من مبلغ 24 مليار جنيه الى 30,8 مليار جنيه اى بنسبة 25% فى الوقت الذى كانت السياسة المعتمدة تطالب بتخفيض الانفاق

هذا الارتفاع فى حجم الانفاق الجارى لم يقابله ارتفاع مماثل فى الايرادات العامة غير النفطية بعد خروج موارد النفط من الموازنة مما ادى الى ازدياد فجوة الموارد وعجز الموازنة واضطرت وزارة المالية الى اللجوء الى الاستدانة من البنك المركزى لتغطية العجز وادى هذا الى زيادة الضغوط التضخمية .

¹ - بنك السودان المركزى، التقرير السنوى، 2009.

5/ تدنى الانتاج وارتفاع التكاليف¹ :-

من العوامل التي اسهمت بصورة مباشرة في ارتفاع التضخم تدنى الانتاج المحلى وارتفاع تكلفته ، فقد شهد الاقتصاد السودانى تدنى واضح فى معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالي منذ عام 2011م (عام الانفصال) حيث انخفض معدل النمو من 5,2% فى عام 2010م الى 1,9 فى عام 2011م ثم الى 1,7 عام 2012م وذلك لعدة اسباب من اهمها انفصال الجنوب وخروج موارد النفط وبيروز وتنامى الاختلالات فى جسم الاقتصاد، وقد لعبت المعوقات الهيكلية التي تحد من الانتاج دورا اضافيا فى استمرار تدنى معدلات النمو مما ادى الى زيادة الاستيراد بسد فجوة الاستهلاك المحلى وزيادة آثار التضخم المستورد على الاسعار المحلية، بالاضافة الى تدنى معدلات النمو فأن الاختناقات الهيكلية المتعلقة بالانتاج تنتج عنها ارتفاع متواصل فى تكاليف الانتاج معا ادى بدوره الى زيادة الضغوط التضخمية

ثانياً: آثار التضخم على الاقتصاد السودانى

عند الحديث عن آثار التضخم على الاقتصاد السودانى كان لا بد من ان نشير الى الملامح الرئيسية للاقتصاد السودانى فالبناء الاقتصادى فى السودان يعكس بقدر كبير موقف البناء الاقتصادى لدولة نامية تخطو خطواتها الاولى فى مسار التنمية، فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات البلدان النامية هو اشتراكها فى الخصائص مثل انخفاض مستويات المعيشة، متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى، انخفاض معدل النمو، سوء توزيع الدخل وزراعة تقليدية ينجم عنها انتاج ضعيف مقارنة بالانتاج فى الدول التي تستخدم التقنيات الحديثة والتي تصل الى عشر اضعاف فى بعض الاحيان من مستوى انتاجية السودان وهذا يعنى اننا يمكن ان ننتج نفس الكميات الحالية فى مساحة تقل عن ربع المساحة المزروعة حالياً او اقل من ذلك الشئ الذى يعنى ان عرض السودان الزراعي تعتبر من غير مستقلة بنسبة كبيرة يمكن ان تصل الى 95% من المساحة الكلية لو وضعنا فى حساباتنا استغلال الارض بالوسائل الحديثة، كما ان الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي، وانخفاض انتاجية العمل، ارتفاع معدلات البطالة، التبعية الاقتصادية للخارج، انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، ارتفاع معدلات النمو السكاني وعبء الاعالة، انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية، تفشى ظاهرة الفساد، تسود هذه الخصائص بقدر كبير فى السودان ولكن يصعب علينا ان نشير على وجه التحديد المرتبة او المقام الذى يحتله السودان بين هذه الدول النامية، لكننا نستطيع ان نؤكد بأن السودان الذى يعتبر من اكبر دولة افريقية مساحةً ورغم مساحته الشاسعة وارضيه الصالحة للزراعة والتي تبلغ 209 فدان (84) مليون هكتار يستقل منها حالياً ما لا يزيد عن اربعين مليون فدان، وتتضح ضخامة هذه الاراضى اذا علمنا ان كل الاراضى العربية غير

¹ صابر محمد الحسن، مرجع سابق، ص17.

المزروعة حالياً تبلغ حوالى 65 مليار هكتار، من كل ما سبق فإن السودان لا يزال متأخراً حيث يصنف ضمن الدول الـ 25 الأقل نمواً فى العالم حسب تصنيف الامم المتحدة فالملاح الرئيسية للاقتصاد السودانى توضح ضعف الهيكل الاقتصادى مقارنة مع الهياكل الاقتصادية فى البلدان المتقدمة، وبالتالي اذا نظرنا الى بعض المشاكل الاقتصادية فى السودان مثل التضخم نجد ان كل مناطق السودان متأثرة بهذه الظاهرة الخطيرة.¹ وانعكست آثار التضخم على هيكل الاقتصاد والبنيان الاجتماعى بصورة واضحة جدا حيث ظهرت هذه الآثار على كثير من متغيرات الاقتصاد الكلية بالاضافة الى الافرازات السالبة التى انعكست على المجتمع وتتمثل هذه الآثار فى:-

اولاً: الآثار الاقتصادية²:-

1/ النمو الهائل للنشاط الهامشى فى القطاع الموازى ويتمثل النشاط الهامشى فى سوق المضاربة بالعملة والعقارات واعمال السمسرة وفى اسواق المحاصيل الرئيسية اعلى معدل من الارباح، وقد نتج عن ذلك خلل فى توظيف الموارد بين القطاعات الانتاجية مما ادى الى انحسار فى معدلات النمو .

2/ تآكل المدخرات وهروب رؤوس الاموال الى الخارج .

3/ اثر التضخم على ميزان المدفوعات: انعكس الارتفاع المضطرب على تكلفة السلع القابلة للتصدير ومن ثم اثر فى موقعها التنافسى مما ادى الى فقدان جزء من الحصة فى السوق العالمية ومن ثم فى الموارد من النقد الاجنبى وبالتالي تقام الميزانية بالاضافة الى احتفاظ السودانين العاملين بالخارج بودائهم خارج البلاد والذى يتسبب فى انخفاض معدلات التدفق من العملات الاجنبية كل ذلك انعكس على ميزان المدفوعات.

4/ اثر التضخم على سعر الصرف: يظهر التضخم على سعر الصرف من خلال التذبذب فى اسعار الصرف هبوطاً ونزولاً حيث اتسم سعر الصرف خلال تلك الفترة بعدم الاستقرار واتساع الفجوة بين السعر الرسمى والموازى ، وان التقلبات فى سعر الصرف فى الاسواق المختلفة وعدم القدرة بالتنبؤ بها جعل من الصعوبة تخطيط الانتاج للمدى المناسب لاستيراد المدخلات والتصنيع ثم عرض الانتاج للبيع واستيراد الاموال المستثمرة فى الإنتاج، وترتب على ذلك تخفيض الطاقة الانتاجية الى المستوى الى يقلل نسبة الخسارة .

ثانياً: الآثار الاجتماعية :-

تظهر من خلال النشاطات الهامشية فى القطاع الموازى وذلك بافرازاتها السالبة فى النسيج الاجتماعى، فقد تطور النشاط الموازى فى سوق التمويل وبمسميات مختلفة متعارف عليها محلياً بين المتعاملين فى تلك الاسواق ادت هذه المعاملات الى خسارة مدمرة لكل الاطراف البائعة والمشتريّة،

¹ - محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجى للاقتصاد السودانى، البعد المفقود، الخرطوم، **الدار العالمية للطباعة والنشر**، 2002، ص169.

² - اميرة عبدالسلام محمد بشير، مرجع سابق، ص38.

فالمشترى كان يتكبد خسارة تعجز عن الايفاء بتلك الالتزامات من التدفقات المتوقعة من المشتريين وهكذا تتوسع دائرة التعثر المالي وفي نهاية المطاف يتورط البائع والمشتري في صعوبات مالية تقضى بهم في الغالب الى اعلان الافلاس، ومن جراء افرزات النشاطات الهامشية فقد الكثيرين اصولهم وتدهورت احوالهم الاجتماعية والاسرية تدهورا مريعا¹.

ثالثاً علاج التضخم في السودان

منهجية السياسة النقدية في السودان²

من السهل ان نفرق بين مرحلتين مختلفتين في تجربة بنك السودان في إدارة السياسة النقدية، فالمرحلة الأولى امتدت حتى التسعينات وتميزت بعدم وجود سياسة نقدية مستقلة تدار من قبل البنك المركزي بأهداف ووسائل محددة وانما كانت الاوضاع النقدية في السودان مجرد انعكاس للسياسة المالية ونتاج تمويل الحكومة والمؤسسات الزراعية الحكومية الكبرى من قبل بنك السودان، وكان دور بنك السودان في التأثير على الاوضاع النقدية ينحصر في توزيع المتاح لدي البنوك التجارية من التمويل المصرفي بين قطاعات الإقتصاد المختلفة عن طريق السقوفات والدخل المباشر وقد كان بنك السودان يقوم بإصدار توجيهات وأوامر ومنشورات تتضمن تفاصيل دقيقة حول كيفية توزيع الائتمان المصرفي بأسعار فائدة متعددة حسب القطاعات الإقتصادية، والتي تم توزيعها إلي قطاعات ذات اولوية وغير ذات اولوية وقطاعات محظورة، وتحتوى المنشورات على حدود دنيا وقصوي لحجم التمويل وسقوفات قطاعية وعلى مستوى كل مصرف وتوزيع جغرافي وفي بعض الاحيان توزيع سلعي للتمويل وفرضت تلك التوجيهات الحصول المسبق من بنك السودان لكل عملية تمويلية تزيد عن مبالغ معينة، كما تميزت تلك الفترة بالتمويل المباشر من بنك السودان للمؤسسات الحكومية.

وكان للبنك المركزي خلال الفترة سياسات نقدية نشطة ومؤثرة ولم تكن السياسة النقدية توظف بطريقة فاعلة لإدارة الإقتصاد والتأثير على المتغيرات الكلية، كان هذا هو الوضع بالرغم ان السودان ظل يعمل وفق برامج صندوق النقد الدولي منذ اواخر الستينات وطبق عدد منها واستمر هذا الوضع حتي عام 1996 حيث بدأ الوضع في التغيير ويمكن ان نعتبر عامي 96- 97 بداية المرحلة الثانية التي شهدت ميلاد الدور الفاعل للسياسات النقدية في السودان وفي عام (1996م) تم برنامج شامل للإقتصاد في إطار متوسط المدى يستهدف معالجة الاختلالات والعلل التي يعاني منها الإقتصاد السوداني وفي مقدمتها عدم الاستقرار المالي والذي تمثل في الارتفاع المضطرد لمعدلات التضخم والتدهور المستمر في سعر صرف العملة الوطنية، وفي إطار هذا البرنامج تم تحديد دور رئيسي للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسات المالية، وترك أمر وضع وتنفيذ السياسات النقدية

¹ - ريان ابراهيم الحسين محمد، مرجع سابق، ص41.

² - عيد المعنم القوصي، تجربة السودان في السياسة النقدية، ورقة اعدت لمبادرة من حيالة محفظ البنك السوري، منقولاً عن شبكة المشكاة الإسلامية، 2011، ص7.

للبنك المركزي في تناسق تام مع السياسات الإقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج، وتخفيض معدلات التضخم، وفي ضوء هذه الأهداف يتم تصميم السياسات المالية والنقدية المناسبة والقادرة على تحقيقها، وبتوظيف البرمجة المالية المعروفة في إطار نموذج للإقتصاد الكلي وتقوم وزارة المالية وبنك السودان بتحديد الزيادة المطلوبة في الكتلة النقدية، بالحجم الذي يضمن تحقيق معدلات النمو والتضخم المستهدفان، وفي ضوء ذلك يقوم بنك السودان بتحديد الأهداف الوسيطة في شكل متغيرات نقدية التي تشمل النمو في الكتلة النقدية، وصافي الأصول المحلية للبنك المركزي بحيث يمكن مراعاتها واستهدافها بالسياسات والاجراءات.

ولأغراض إدارة وتنفيذ السياسة النقدية يقوم بنك السودان في نهاية ديسمبر من كل عام بإصدار منشور سنوي يوضح فيه السياسات النقدية والتمويل المصرفي للعام الجديد، ويشمل هذا البيان على أهداف التمويل المصرفي (أهداف محلية وقطاعية واجتماعية وإقتصادية) والموجهات العامة والمؤشرات التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف ويشمل البيان الأسس والضوابط التي تحكم التمويل المصرفي بما في ذلك مؤشرات تكلفة التمويل والضمانات، والرقابة والمتابعة ومعالجة الاختلالات بعد دراستها .

وهناك آليات للسياسة النقدية في المرحلة الأولى في غياب بدائل لآليات السياسة النقدية غير المباشرة القائمة على سعر الفائدة.

اعتمد بنك السودان في تنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة على الآليات المباشرة، وقد شملت هذه الوسائل الاقناع الأدبي واصدار التوجيهات المباشرة لكيفية توظيف التمويل بالطريقة التي تساعد على تحقيق الأهداف الكلية ومن أهم هذه الموجهات السقوفات الفردية لكل بنك والسقوفات القطاعية وفق تقسيم الإقتصاد إلي قطاعات ذات اولوية ويشير التقييم إلي ان هذه الآليات مكنت بنك السودان من تحقيق الأهداف الكمية المحدودة، ولكن وكما هو معلوم فإن التدخل المباشر لهذه الطرق لتوظيف التمويل المصرفي له تكاليف إقتصادية عالية من ضمنها خلق تشوهات في سوق التمويل وعدم الكفاءة في توظيف الموارد، هذا إلي جانب عدم المرونة التي تميزت بها هذه الأدوات بحيث يجعل من الصعب توظيفها في إدارة السيولة بطريقة مستمرة على أساس اسبوعي أو شهري.

لهذه الأسباب ظلت مجهودات بنك السودان في البحث عن آليات غير مباشرة تتفق على الاسس الشرعية لتنفيذ السياسات النقدية وإدارة السيولة لتخفيض التكلفة الإقتصادية والإدارية للوسائل المباشرة، فكان التركيز في البداية على إيجاد بديل شرعي لسعر الفائدة يمكن استهدافه وتوظيفه كألية للسياسة النقدية، وكانت أول محاولة هي تجربة العائد التعويضي وتقوم على أساس التفريق بين سعر الفائدة الاسمي أو النقدي، وسعر الفائدة الحقيقي وهو سعر الفائدة النقدي مطروحاً منه معدل

التضخم أو (التآكل في القوة الشرائية للعملة) والعائد التعويضي يساوي سعر الفائدة النقدي بحيث يكون سعر الفائدة الحقيقي صفر .

ومن الوسائل التي لجأ إليها بنك السودان في السياسة النقدية وإدارة السيولة إجراء التعديلات من وقت لآخر في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بغرض التأثير على البنك في توفير التمويل، ومن الوسائل أيضاً عمليات مبادلة النقد الأجنبي من خلال عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي كوسيلة للتأثير على حجم السيولة المتاحة للبنوك التجارية، مع الإشارة إلي أن نجاح هذه العملية يتطلب توفر ظروف معينة قد لا تتوفر في كل وقت أو كل إقتصاد، وفي غياب إمكانية خصم الكمبيالات من قبل البنوك التجارية ابتكر بنك السودان ما عرف بنوافذ البنك المركزي للتمويل كآلية من آليات تنفيذ السياسة النقدية وتتكون نوافذ البنك المركزي من نافذتين أولهما ما يعرف بنافذة العجز السيولي والثانية بنافذة تمويل الإستثمار .

أدوات السياسة النقدية:

تعمل السياسة النقدية في الغالب على تحقيق أهدافها وفق إطارين هما:¹

1- **الإطار الكمي:** وهنا تستهدف السياسة النقدية تحديد الحجم الكلي للسيولة اللازمة للنشاط الإقتصادي، وبالتالي تكون صيغ التمويل والعلاقات المالية المرتبطة بالإطار الكمي هي محل الإجراءات والأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية، ويمكن ان نسمي الأدوات النقدية المستخدمة وفقاً لهذا الإطار بأدوات السياسة النقدية الكمية والتي تستهدف التأثير على كمية النقود بمعناها الواسع وهذا يعني التأثير على الصيغ التمويلية للبنوك بما يحد من قدرتها على التوسع في منح التمويل لمختلف المجالات والقطاعات ويعتمد على الحجم الكلي المقرر على السيولة بناءً على النموذج الإقتصادي الذي يتم الاتفاق عليه بين وزارة المالية وبنك السودان المركزي الذي يحدد بموجبة المؤشرات الآتية:

1- معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي.

2- معدل التضخم المسموح به .

3- نسبة الزيادة في كمية النقود وتوزيعها بين الحكومة والقطاع الخاص .

3- نسبة الفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات كمؤشرات للتوازن الخارجي .

5- القدر المقدر من احتياطات النقد الأجنبي التي يتحفظ بها بنك السودان ، وبالتالي تصبح هذه المؤشرات هي الهادي لبنك السودان في مراقبة وضبط الحجم الكلي للسيولة في النشاط الإقتصادي والأدوات التي يستخدمها البنك في ذلك هي :

* نسبة الاحتياطي القانوني:

¹ . احمد مجنوب احمد، تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية، وزير دولة بوزارة المالية السودانية، الخرطوم، منقولاً عن شبكة المشكاة الإسلامية، 2011م، ص21.

وهي أحد الأدوات المباشرة للسياسة النقدية ويتعين بموجب هذه السياسة ان تحتفظ البنوك بنسبة من ودائعها لدي البنك المركزي 10% إلى 15% وتعتمد هذه النسبة من اجمالي الودائع الجارية بالعملة المحلية بالاضافة إلى نسبة إجمالي الودائع من العملات الأجنبية وليست الودائع الإستثمارية ويتم مراجعته حجم الودائع شهرياً ويتم التأكد من إتزام البنك بالإحتفاظ بهذه النسبة وتتخذ الجراءات العقابية على المخالفين.

* نسبة السيولة الداخلية للبنوك (الاحتياطي النقدي):

وهي شبيهة بنسبة الاحتياطي القانوني الا ان البنك يحتفظ بها داخلياً لمقابلة حركة السحب من الودائع.

* عمليات السوق المفتوحة:

بإجهاد من بنك السودان والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية وخبير من صندوق النقد الدولي تم إبتكار نوع جديد من الشهادات التي تتوافق مع الأسس الشرعية تصلح كآلية لإدارة السيولة، وقد سمي الجيل الأول من هذه الشهادات، شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) ويقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي إلى السوق بائعاً ومشترياً للأوراق المالية وفي مقدمتها السندات الحكومية من أجل التأثير على حجم السيولة والاحتياطات النقدية القابلة للإقتراض لدي المصارف التجارية وهذا البيع والشراء يرتبط بدوره بطبيعة الاحوال الإقتصادية السائدة فيما اذا كانت اموال كساد أو تضخم، فائتاء التضخم يقوم البنك المركزي ببيع السندات إلى المصارف التجارية وهو بذلك يسحب جزء من احتياطاتها النقدية الموجهة للإقتراض بقدر يساوي المبلغ المدفوع من المصارف التجارية مقابل شرائها لهذا الأوراق المالية وبالتالي تنخفض قدرة المصارف التجارية على منتج الائتمان وهذا ما يهدف اليه البنك المركزي اثناء فترات التضخم، ان فعالية عمليات السوق المفتوحة تقوم على أساس وجود أسواق مالية متطورة من حيث التعامل مع الأوراق المالية وخاصة السندات ولاتتوفر مثل هذه الأسواق المالية المتطورة في معظم البلدان النامية.

أ - شهادات مشاركة البنك المركزي(شمم):

هي عبارة عن سندات تمثل نسبة محددة في صندوق خاص يحتوى على الأصول المملوكة لبنك السودان ، وزارة المالية والقطاع المصرفي ولها خصائص أهمها:

1- لها قيمة اسمية محددة وقيمة محاسبية يتم اعلانها كل ثلاث اشهر وتعكس الأرباح الحقيقية وجزء من الزيادة الرأسمالية في قيمة الشهادات والسعر للتبادل ويتحدد عن طريق التفاوض بين البائع والمشتري عند تبادل الشهادات .

2- ليست لها فترة سريان محددة وهي قابلة للتداول وسهلة التسجيل.

3- البيع والشراء يتم أساساً من خلال مزادات ولكن توجد معاملات خارج المزاد.

4- عمليات المزاد تحكمها أسس وضوابط محددة.

5- تمثل منفذاً استثمارياً سريع التسييل للمصارف التجارية وآلية لإدارة السيولة بالنسبة للبنك المركزي

6- يكون العائد على (شمم) في شكل أرباح رأسمالية يتم تحقيقها عند بيع الشهادة ولا تدفع فيها أرباحاً نقدية.

7- تستخدم هذه الآلية من قبل البنك المركزي في التحكم في إدارة السيولة .

8- توجد لشمم الان سوق ثانوية.

ب- شهادات مشاركة الحكومة (شهادة):

تعتبر شهلة ايضاً سندات على أصول حقيقية يتم اصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الربحه وتم اصدارها في مايو 1999م وعلى الرقم من ان الهدف الأساس هو توفير آليات البنك المركزي يعينه على إدارة السيولة إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الميزانية العامة بدلاً من اللجوء للاستدانه من القطاع المصرفي .

تحمل شهادات شهامة قيمة اسمية ثابتة تمثل النسبة المحددة في صندوق خاص يحتوى على أصول الحكومة في عدد من المؤسسات، ومن أهم خصائصها مايلي:

1- تمثل وسيلة لتمويل عجز الموازنه وآلية لإدارة السيولة من قبل البنك المركزي.

2- تمثل وسيلة لتمويل جميع المدخرات القومية وتشجيع المؤسسات والأفراد على استثمار فوائضهم وتساعد في تطوير سوق النقد.

3- لها عائد مرتفع يتراوح بين (25- 33%) وهي عائدات حقيقية تشمل الأرباح التشغيلية والراسمالية للمؤسسات المكونة للصندوق .

4- لها فترة سريان محددة بعام كامل وهناك خطوات لاصدار شهادات شهامة سريان اقل.

5- سهلة التسييل ولها سوق ثانوي متطور.

6- تسجل الشهادات بأسماء من يحملها في سجل خاص .

7- قابلة للتحويل ويتم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

8- تعرض عن طريق مزادات في فترة محدده وتحكمها ضوابط محدده.

الجيل الثاني للأوراق المالية الإسلامية المستخدمة:

رغم النجاحات الكبيرة لشهامة إلا انه قد بات واضحاً وفي ظل برامج خصخصة المؤسسات الحكومية ان هذه الشهادات محدودة من حيث القيمة والعدد وبالتالي فان الاستمرار في استخدامها كاداه للسياسة النقدية لإدارة السيولة في المستقبل قد تكتنفها بعض المصاعب وعلية فقد رأت الحكومة استخدام أوراق مالية إسلامية جديدة تتوفر فيها شروط العقود الشرعية وتتسم بالمرونة

والتنوع وبأجال مختلفة بحيث تلبى رغبات كافة المستثمرين بما يتناسب مع مواردهم المالية ومواقفهم السيولية وتصلح في ذات الوقت ان تكون اداة أو آلية تعين البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية وفي مايلي بايجار هذه الأدوات:

1- صكوك التاجير الإسلامية : ويتم اصدارها على صيغه الاجاره أو المشاركة في الإنتاج وتمثل حصة من أصول حكومية تصدرها وزارة المالية والإقتصاد الوطني.

2- صكوك التنمية الإسلامية .

3- صكوك السلع قصيرة الأجل وهناك بعض صيغ التمويل، المقاولية، الاستصناع، المشاركة، المضاربة (المطلقة والمقيدة) ، المزرعة .

وظلت هذه الصيغ تمثل مرجعية التعامل في النظام المصرفي السوداني ووزعت استخدامات الموارد في البنوك بين هذه الصيغ.

2- الاطار النوعي¹ :-

وتستهدف السياسة النقدية وفقاً لهذا الإطار توزيع في الموارد المصرفية بين الاستخدامات المتعددة داخل الحجم الكلي للسيولة المقررة للنشاط الإقتصادي وبالتالي يكون التأثير على صيغ التمويل والعلاقات التي تحكمها بين العميل والمصرف هو محور الإجراءات والأدوات التي تركز عليها السياسة النقدية والتمويلية، كذلك يمكن ان نسمي الأدوات النقدية المستخدمة لهذا الإطار بأدوات السياسة النقدية النوعية والتي تتمثل في الآتي :

1- سياسة توزيع السوق التمويلية بين القطاعات الإقتصادية.

2- سياسة تحديد كل صيغة من صيغ التمويل في الموارد المتاحة للبنك .

3- سياسة تحديد القسط المدفوع مقدمة في صيغة المرابحة.

4- سياسة التأثير على الأرباح المتولدة من صيغ التمويل.

5- سياسة تغيير نسب المشاركة بين العميل والبنك.

فقد تم تحديد أهداف السياسة المالية والنقدية من خلال برامج الاصلاح الإقتصادي لتحقيق أهداف كلية مؤشرات ملائمة للإقتصاد الكلي كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونمو عرض النقود، وسعر الصرف والتضخم وعجز الموازنه العامة وكيفية تمويل كل ذلك من خلال الموجهات التي تصدر كل عام.

الاصلاحات المطلوبة في مجال السياسات النقدية تتطلب ترشيد سياسات البنك المركزي لمنع الافراط السيولى والنقدى عن طريق احتواء التضخم في نمو عرض النقود بتخفيض التمويل بالعجز وايقاف تغطية عجوزات المالية سواء كان في مجال الضمانات او الاوراق المالية، وايقاف الممارسات المالية

¹ - احمد مجذوب احمد، مرجع سابق، ص23.

بتغطية دعم المنتجات البترولية والقمح ودفعيات الحكومة نيابة عن المالية وايقاف التسرب النقدي عن طريق توحيد سعر الصرف بيماً وشراءً ، هذه الاجراءات الهدف منها تخفيض النمو المفرط في عرض النقود بحيث تكون معدلات نمو الكتلة النقدية في حدود السلامة وفي حدود ما يضمن السيولة المناسبة للاقتصاد ويتطلب اصلاح السياسات النقدية المتاحة ايضا توجيه التمويل والسيولة المتاحة لقطاعات الانتاج، بهذه الطريقة نعالج واحدة من اهم مسببات التضخم وهو التوسع النقدي¹.

13/ في مجال سعر الصرف²:-

لأن تدهور قيمة العملة الوطنية وعدم استقرار سعر الصرف هو السبب الرئيسي للتضخم، لذا لا بد من اصلاح سياسات سعر الصرف بما يحقق توحيد سعر الصرف واستقراره، مطلوب من البنك المركزي تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار بالطريقة التي تؤدي الى تخفيض الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي تدريجيا بما يحقق توحيد السعر خلال فترة زمنية مناسبة ومن ثم إتباع سياسة مرنة لا تسمح بظهور السعر الموازي مرى اخرى وبما يساعد ويشجع على تدفق الصادرات وتحويلات المغتربين ويعكس عوامل العرض والطلب في سوق النقد الاجنبى.

تطبيق هذه الاصلاحات سيؤدي الى ازالة اقوى مسببات التضخم الحالى وسيساعد في تصفية التوقعات التضخمية التي تقوم على قاعدة تدهور سعر الصرف وتعاضم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي ، ولا بد من دعم اجراءات اصلاح سعر الصرف بالمحصول على موارد خارجية من الدول الصديقة سواء في شكل منح او قروض نقدية او سلعية او ودائع متوسطة وطويلة الاجل للبنك المركزي بما يمكن البنك من القيام بدوره .

ايضا لا بد من التأكد هنا على اهمية تكامل وتناسق السياسات المالية والسياسات النقدية وضمان استمرار هذا التناسق، هذه السياسات المالية والنقدية القابلة والمطلوب تطبيقها في المدى القريب ستعالج جزءا كبيرا من مسببات التضخم وتؤدي الى احتواء التضخم في معدلات ارتفاع الاسعار، إلا ان إستدامة الإستقرار الاقتصادي ووضع الاقتصاد في مسار النمو المستدام يتطلب مواصلة اصلاحات هيكلية لمعالجة محددات ومعوقات الانتاج وازالة مسببات ارتفاع التكلفة، والاصلاحات الهيكلية بطبيعتها تأخذ بعض الوقت وبالتالي يتم تنفيذها في المدى المتوسط وفي عدة محاور من اهمها :-

1/ افساح المجال للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة والشركات الحكومية التي تزاخم القطاع الخاص وانتهاج سياسات مشجعة ومحفزة له.

¹ . تقويم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان، منشورات بنك السودان، 90-2002، ص 14.

² . صابر محمد الحسن ، مرجع سابق ، ص 18.

- 2/ العمل على خلق آليات مساعدة ومحفزة للإستثمار والانتاج بتبسيط وتسهيل الاجراءات ومعالجة الضرائب العشوائية.
- 3/ فى القطاع الزراعى مطلوب معالجة شكل القطاع المروى بمراجعة طريقة ادارة المشروعات الزراعية الكبرى وتقليص الدور الحكومى بما يسمح بتمدد دور المنتجين.
- 4/ يشمل البرنامج ايضا تطوير الصناعة بأصلاح السياسات ودعم البحث العلمى وربطه بالانتاج وتوفير التمويل المناسب والعمل على تخفيض التكلفة بما فى ذلك تكلفة الطاقة.
- 5/ ان ما حباننا الله به من موارد فى بلادنا فى مجال البترول يتطلب الجهد المضاعف لرفع انتاج البترول من الحقول المنتجة حاليا والاشراع فى خطوات الاستكشاف والتطوير الواعد وبصفة خاصة تلك التى وصلت لمراحل متقدمة.
- 6/ فى صلب الاصلاحات المطلوبة قضية التشغيل وخلق فرص العمل ومحاربة البطالة، ولتحقيق ذلك لا بد من اعتماد سياسة قومية للتشغيل ودعم القطاعات والمشاريع التى تنتج فرص عمالة اكبر.
- 7/ يتطلب برنامج الاصلاح ايضا مراجعة مناهج التعليم العلمى ، مخرجاته ، احتياجات سوق العمل وبما يساعد على اعادة بناء الشخصية السودانية.

المبحث الثانى

المتغيرات المؤثرة على التضخم فى السودان

اولاً : الناتج المحلى الإجمالى GDP

- 1- هو عبارة عن كمية السلع والخدمات التى ينتجها افراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطني أو اجانب خلال سنه معينة ، وهذا يعنى أنه يمكن التحويل من الناتج القومى إلى الناتج المحلى الاجمالى حسب المفاهيم المطروحه لكل منهما.
- 2- نهو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التى يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج المتاحة فى جميع المعنى ، حيث ان بعض عناصر الانتاج تكون مملوكة للدولة المعنية ، فالمعروف ان هنالك من عناصر الانتاج ملك لدول أخرى.
- 3- هو مجموع القوة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة فى اقتصاد ما خلال فترة معينة تعرف بسنه.

4- عبارة عن الناتج القومي الاجمالي مطروحاً منه صافي دخل عناصر الانتاج من الخارج.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDP مهم جداً لكل دولة فهو يعكس صحة إقتصاد الدولة كما له تأثير كبير على الأفراد وعلى سوق الأسهم والعملات. وهذا ليس شيء جديد، فإن إنخفاض إقتصاد بلد معين يعني إنخفاض الربح للشركات وهذا بدوره يعني إنخفاض أسعار الأسهم. يهتم المتداولون بمعرفة نسبة التغيير بالناتج المحلي وخاصةً إذا كان التغيير سلبي لأنه إحدى أهم العوامل المحددة إذا كان الإقتصاد في حالة ركود أم لا. في هذه المقالة سوف نقوم بتعريف ما هو الناتج المحلي وسوف نعرض كيفية حسابه.

لنبدأ أولاً بتعريف الناتج المحلي، هو القيمة الاجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم انتاجها داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسه عن طريق المقارنة إما بالربع السابق من السنة أو بالسنة السابقة. وينحصر الناتج المحلي على عملية الانتاج التي تتم عبر المقيمين داخل الدولة سواء كانوا سكانها أم مقيمين فيها فقط وعند حساب الناتج المحلي لا يتم حساب عملية الانتاج التي تكون عبر مغتربين هذه الدولة. فعلى سبيل المثال، إذا اردنا حساب الناتج المحلي الإجمالي للبنان نقوم بحساب القيمة الاجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم انتاجها داخل لبنان سواء كانوا لبنانيين أم لا ولا تتضمن عملية الحساب عملية الانتاج التي تمت من قبل المغتربين اللبنانيين. ويعكس الناتج المحلي الإجمالي حالة الإقتصاد وهو الطريقة الأمثل المستخدمة من قبل صناع القرار والبنوك المركزية لحكم ما إذا كان الإقتصاد في حالة نمو أم إنكماش، أو على شفير تضخم أو ركود.¹

كيفية حساب الناتج المحلي الإجمالي :

هناك طريقتين لحساب الناتج المحلي الإجمالي، الطريقة الأولى هي جمع كل ما يكسبه الفرد والشركات خلال فترة محددة والطريقة الثانية هي مجموع إنفاق الأفراد والشركات خلال فترة زمنية محددة. ويجب عند إستخدام الطريقتين أن نحصل على نفس النتيجة النهائية لكن الطريقة الثانية شائعة أكثر. ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الطريقة الثانية عن طريق إستخدام هذه المعادلة :

$$GDP = C + I + G + X - M$$

C هو مجموع الاستهلاك الشخصي

¹ https://ar.wikipedia.org/wiki/ناتج_محلي_إجمالي

I هو مجموع إنفاق الشركات أي الاستثمار

G هو مجموع الإنفاق الحكومي

و $(X - M)$ هو الفرق بين الصادرات والواردات حيث يرمز إلى الصادرات X ويرمز إلى الواردات M . إذا كان معدل الصادرات أعلى من الواردات هذا شيء إيجابي للناتج المحلي والعكس صحيح إذا كان معدل الواردات أعلى من الصادرات هذا شيء سلبي للناتج المحلي أي لإقتصاد الدولة ككل .

ويلعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً مهم جداً لإقتصاد الدولة وللأفراد حيث يعتبروه مرجعاً لهم لمعرفة أي قطاعات في حالة نمو. فعندما يكون الناتج المحلي في حالة إنكماش ذلك ليس دليل مطمئن للعديد لأنه يعني إنخفاض الإنفاق وأرباح الشركات والأهم ارتفاع معدلات البطالة. وبالمقابل إن ارتفاعه بوتيرة عالية يؤدي إلى زيادة التضخم مما يدفع البنوك المركزية لرفع معدلات الفائدة للحد من التضخم. لكن هناك نقاط ضعف للناتج المحلي للدولة حيث أنه لا يغطي التغيرات في القطاعات التالية: توزيع الدخل على الأفراد، جودة الحياة، المستوى المعيشي وغيرها.

ماذا يقيس الناتج المحلي الإجمالي؟

يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع والخدمات السوقية، أي الموجهة للبيع، بالإضافة إلى بعض المنتجات الخدمية غير السوقية التي توفرها الحكومات مجاناً مثل التعليم والصحة والأمن والدفاع، والتي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية معينة خلال مدة زمنية محددة.

يتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد بعينه بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد، بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع الحاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم. فمثلاً، النشاط الإنتاجي لشركة أميركية تعمل في الصين سيُدرج ضمن الناتج المحلي الإجمالي للصين، ولكن ضمن الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة.

توجد جملة من الأنشطة الإنتاجية التي تبقى خارج دائرة قياس الناتج المحلي الإجمالي مثل الأنشطة المنزلية والأعمال التطوعية وغير المأجورة بالإضافة إلى الأنشطة التي تتم في السوق السوداء

قياس الناتج المحلي الإجمالي

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي انطلاقاً من ثلاث مقاربات مختلفة:

- . من خلال الإنتاج: ويكون بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية التي يراد إدراجها. وتعرّف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج.
- . من خلال الإنفاق: ويكون بجمع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والشركات والقطاع الحكومي بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات مع الخارج (الفرق بين الصادرات والواردات).
- . من خلال الدخل: ويكون بجمع كل المداخل المتولدة عن الإنتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

عندما يقاس الناتج المحلي الإجمالي اعتمادا على الأسعار الجارية فإنه يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لكن هذا المؤشر لا يسمح بإجراء مقارنات زمنية للوقوف على حقيقة تطور الإنتاج نمو أو انكماشاً، وذلك بسبب تأثير تغيرات الأسعار.

ولهذا فلا تجرى المقارنات بين فترات زمنية مختلفة إلا اعتمادا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يتم حسابه من خلال تعديل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بفضل استدام معامل يسمح بتحديد أثر الأسعار على تطور الإنتاج. وبهذا تتابع حقيقة تطور حجم الإنتاج دون أثر تغيرات الأسعار.

ويستخدم تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جميع بلدان العالم كمؤشر يستدل به على الصحة العامة للاقتصاد، حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل، ويؤشر انكماشه على العكس.¹

الناتج المحلي الاجمالي في السودان من عام 1980 - 1989:

الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها السودان في 1980 جعلت المواد الاحصائية اما يصعب الحصول عليها أو غير موثوق بها ، وبالنسبة للاسعار والاجور في السوق في تقلب باستمرار ، كما فعل عائدات الحكومة في عام 1970 خضع السودان الاضطرابات سياسية

¹ www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/.../الناتج-المحلي-الاجمالي.

واققتصادية وهي التي هزت مؤسساتها التقليدية واقتصادها ، والحرب الاهلية في الجنوب استؤنفت في عام 1983م بتكلفة بلغت 11 مليون جنيه استرليني في اليوم الواحد.

وشهدت هذه الفترة تدنى واضح وذلك بسبب التقلبات الاقتصادية التي حدثت وشهدت ايضاً ايضاً المجاعة التي حلت بالسودان ومن اسبابها هجره كبير من المواطنين وترك قراهم.

وفي الفترة الدراسة شهدت ايضاً تدنى الناتج المحلي الاجمالي مع زيادة طفيفة في معدلاته وايضاً حصلت تقلبات سياسية واقتصادية نقدية وذلك بتغيير العملة السودانية اكثر من مره ، وانقلابات عسكرية ادت إلى التدنى الواضح في اداء الاقتصاد الكلي وخاصة الناتج المحلي الاجمالي واهتمام الدولة بقطاعات الدفاع والامن نتيجة لحروب الجنوب وفي هذه الفترة نجد ان الناتج المحلي الاجمالي ارتفع 6742.9 في عام 1986 إلى 836109 في عام 1989م وهي في رأي الباحث زيادة تنصب في جيوب الرأسمالين والتجار واصحاب المصانع وزيادة خفيفه على المواطن.

الناتج المحلي الاجمالي في السودان من 1990 - 2007 م:

اقتصاد السودان ما زال في حالة من الفوضى في منتصف عام 1991الاسباب الرئيسية لهذا الاضطرابات كانت عنيفه وتكلفة الحرب الاهلية وتشكيل حكومة غير كافية ، وتدفق اللاجئين من الدول المجاوره فضلاً عن الهجرة الداخلية ، واقل من عقد الامطار السنوية العادية ع ما يصاحب ذلك من عدم توفر الاحتياجات الاساسية من الغذاء والنقدية ، حيث كان الناتج المحلي الاجمالي في هذه الفترة عام 1990(7904.5) حتى وصل في عام 1999م إلى (1353063).

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة 2000 -2007 من 1467.4 مليون جنيه سوداني في عام 2000 إلى 2291.60 مليون جنيه سوداني عام 2007م إلى 39% ، اما الاسعار الجارية فقد ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي من 31000.58 مليون دينار سوداني عام 2000 إلى 61279.73 مليون دينار سوداني وفي عام 2005م إلى زيادة 98% ويعزى ذلك للتوسع في النشاط الاقتصادي ولارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى 6% عام 2001م و 8 % عام 2005 وبلغ في المتوسط 701% وتعززت استخدامه النمو الاقتصادي وتغيرت تركيبة الناتج المحلي الاجمالي من دخول البترول في هيكل الانتاج منذ اغسطس 1999م¹

¹ التقرير السنوي بنك السودان المركزي الثالث والخمسون 2013م ، ص 41.

حيث نما بمعدل 7.1% في المتوسط في الفترة من عام 2000 - 2005 م ووصلت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي إلى 9.9% بنهاية عام 2005م ، ونلاحظ ان معدل النمو الحقيقي الذي سجل في عام 2005م (8%) اصبح يعتمد اكثر على الاستثمارات الخارجية المباشرة التي بلغت في مجملها 2.3 مليار دولار في 2005م وعلى صادرات البترول التي بلغت 4.2 مليار دولار امريكي تعادل 87% من مجمل قطاعات الصادرات كما نلاحظ نمو متوسط دخل الفرد خلال الفترة من عام 2000 - 2005 حيث كان المتوسط 371 دولار امريكي في عام 2000 وبلغ 572 دولار امريكي في عام 2004م وارتفع حوالى 731 دولار امريكي في عام 2005 اي زاد بنحو 27.8% ، وكما شهدت هذه الفترة 2006 - 2007م ارتفاع في معدلات الناتج المحلي الاجمالي وذلك يرجع إلى الاستثمارات الاجنبية والتي تمثلت في انتاج البترول .

جدول (1) الناتج المحلي الاجمالي في السودان بالاسعار الثابتة الفترة (2008-2011) .

العام	2008	2009	2010	2011
القطاع				
الزراعة ، الغابات الثروة الحيوانية	801	8.6	9.20	7.8
الصناعة	5.7	6	6.2	6.3
الخدمات	12.6	13.3	14	12.9
الناتج المحلي بالثابتة	26.4	28	29.4	27
مخفض الناتج المحلي	4.723.10	4.853.50	5.517.10	6.914.40
الناتج المحلي بالاسعار الجارية	124.609.10	135.659.55	162.203.90	186.689.90

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

شهدت هذه الفترة نمو في الناتج المحلي الاجمالي من ضمنها ظهور البترول والاستثمارات الاجنبية في هذه الفترة وهذه بعض المتغيرات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في السودان

ثانياً: اسعار الصرف في السودان:

تمهيد:

تشهد السودان خلال الفترة(1990 - 2013م) سوقين لسعر الصرف تشمل السوق الرسمية التي يتم التعامل فيها عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الاجمالي والسوق الموازية والتي يتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات غير الرسمية كتجارة العملة والسماسر وغيرهم من المضارين في اسعار العملات .

ويمكن استعراض التطورات التي شهدتها سياسات سعر الصرف خلال هذه الفترة على النحو التالي:

سعر الصرف خلال الفترة(1956 - 1978):

شهدت تلك الفترة استخدام سعر الصرف الثابت حيث كان يقوم بنك السودان المركزي ببيع وشراء العملات الاجنبية ، واذا لم يكن البيع البيع عن طريق بنك السودان فانه يكون على استعداد للتدخل في وقت من ناحية العرض والطلب ليمنع تغير سعر عملته على المستوى المحدد لها واستمر التعامل بهذا النظام في السودان منذ إصدار الجنيه السوداني وحتى العام 1978م.

طبق بنك السودان نظام سعر الصرف الثابت منذ تحديد سعره عام 1958م عقب انضمام السودان لعضوية صندوق النقد الدولي وقامت لدولة بالانفاق مع الصندوق بتحديد سعر الصرف الجنيه السوداني بما يعادل 2.28 دولار . وفي 1971/ تم ربط الجنيه السوداني بالدولار الامريكي.

وقد اتبعت الدولة خلال الستينات والسبعينات سياسات الرقابة على النقد الاجنبي في شكلها المطلق ، وذلك لاحتكاها لحصيلة النقد الاجنبي وانتاجها اسلوب توزيع تلك الحصيلة على الراغبين وفق شروط

معينة.¹

¹ - محمود وارق الامين، سياسة الصرف وأثرها على تجارة السودان الخارجية 1957-1994 مجلة المصرف العدد 4 بنك السودان ، 1995، ص 15.

سعر الصرف خلال الفترة (1979-1984م):

شهدت هذه الفترة أكثر من سوق واحد اسعر الصرف ، في العام 1979م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الاجنبي وتمثل سماتها الاساسية في الآتي:

- حرية حيازة إدخال واخراج النقد الاجنبي دون قيود
- السماح للمقيمين بفتح حسابات النقد الاجنبي دون دون قيود
- التعامل من خلال سوقين ، سوق رسمي وسوق موازي وحدد لكل سوق موارده واستخداماته.

بالاضافة إلى ذلك تم اصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم التعامل بالنقد الاجنبي.

كذلك شهد العام 1979م استخدام سعر الصرف ، المعدل والذي بموجبه تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف ان ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو السعر التوزني حيث ظل سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثانياً في حدود 1.30 جنيه للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ العام 1982م وتم الغاء السعر الموازي واستعيض عنه بالسعر الحر في العام 1983م ، وقد واستمر السعر 1.30 جنيه للدولار حتى العام 1984م

سعر الصرف خلال الفترة (1985-1989م):

تم في العام 1985م تخفيض السعر الرسمي بنسبة 18% ليصبح 2.50 جنيه للدولار الواحد، واستمرت سيااسة التخفيض لسعر الصرف حتى العام 1986، حيث تم قيام اسواق الموارد لتعلن اسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الاجنبي على استخداماته المنظورة ، وواصل سعر الصرف في الانخفاض حتى بلغ 4.90 جنيه مقابل للدولار الواحد بنهاية العام 1986م ، وتم تخفيض سعر الصرف بنسبة 45% بنهاية عام 1978م ، في العام 1988م تم تخفيض السعر الحر بنسبة 62%.

سعر الصرف خلال الفترة (1990-1996م):

استمرت سياسة التخفيض خلال العامين 1990-1991م إلى ان تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير 1992م كجزء من سياسة الاصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان في تلك الفترة . والتي هدفت إلى معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واعطاء قيمة واقعية بالجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية ، حيث شهدت تلك الفترة اتباع نظام سعر الصرف العائم وفي هذا الإطار واستعيبض عنهما بسوق حرة موحدة للتعامل بالنقد الاجنبي¹ اضاف إلى ذلك تم توحيد تقويم سعر صرف بالجنيه السوداني مقابل العملات الحرة وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الاجنبية.

¹ هيام ضيف الله ابكر احمد تكميلي لنيل درجة الماجستير من جامعة السودان.

وفي ظل هذه السياسة الانفتاحية للاقتصاد استعاد السودان سمعته المالية والمصرفية ، وعلى الصعيد يقوم المركزي بالعمل على تطوير سوق المال .
والصرف الاجنبي من خلال اجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي دون وضع أي قيود على تدفقات راس المال .

وفي اطار تحرير وتطوير سوق النقد الاجنبي تم انشاء عدد من شركات الصرافة عام 1995م وصول لائحة بتنظيم اعمالها وعلاقتها مع بنك السودان . وفي العام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل به وشركات الصرفة المتعمدة يومياً بناءً على السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي .
كذلك شهد العام 1979م استخدام سعر الصرف ، المعدل والذي بموجبه تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف ان ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو السعر التوازني حيث ظل سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثانياً في حدود 1.30 جنيه للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ العام 1982م وتم الغاء السعر الموازي واستيعض عنه بالسعر الحر في العام 1983م ، وقد واستمر السعر 1.30 جنيه للدولار حتى العام 1984م¹
سعر الصرف خلال الفترة (1997 - 1998م):

شهدت هذه الفترة استئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق في اطار النفاذ والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها وتم اعتماد التعامل بطريق سعر الصرف الزاحف ومن اهم ملامح هذا النظام تحديد سعر الصرف الرسمي تتخذه الدولة وسيلة لتعديل سعر الصرف يتضمن تثبيت قيمة اسمية وتكون الاسمية اكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينة (جزء من المائة) وهذه القيمة الاسمية يتم تعديلها بصورة نظامية وتبعاً لصيغة معينة تحددها السلطات المختصة .

اما الفترة خلال العام 1997-1998م فقد تميزت بالاستقرار النسبي لسعر الصرف ، نسبة لتدعيمها ببعض الاجراءات من أجل استكمال سياسات التحرير الاقتصادي ، وتختلف تلك الاجراءات في الغاء تحديد سعر الصرف من بنك السودان المركزي، وتم السماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر لصرف بناءً على قوى العرض والطلب ، على ان تقوم بنك السودان المركزي باعداد متوسط ترجيحي للبنوك ، اما في العام 1999م فقد استحدث بنك السودان المركزي اليه التدخل في سوق النقد الاجنبي عن طريق بيع وشراء العملات الاجنبية من والى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الاجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد . ومن ابرز التطورات التي شهدتها هذه الفترة (2000-2001م) فيما يتعلق بسوق النقد الاجنبي . تم الغاء

¹ علي عبد القادر ، برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان مركز البحوث العربية ، القاهرة ، 1994 ، ص 106 ،

عدد من القيود المفروضة على التعامل بالنقد الاجنبي وتحرير سعر الصرف ، كما تم تحديدها إدارة المصارف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي.

سعر الصرف خلال الفترة (2002-2004م):

استخدم خلال هذه الفترة نظام سعر الصرف المرن الدار تم باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو ايجابي للنتائج المحلي الاجمالي واستقرار المستوى العالم للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي ، واصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة.

واستهدفت سياسات النقد الاجنبي للعام 2002 م المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الاجنبي . بالاضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التاشيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من 1% إلى 1.5% تم إلى 2% وذلك حسب مقتضيات سعر الصرف حركة السوق. اما في العام 2003 م ، فقد استهدفت سياسات النقد الاجنبي ايضاً إلى تعزيز موارد النقد الاجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الاجنبي عبر نافذة البنك المركزي كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات النقد الاجنبي وحصر تسجيل راس المال الاجنبي المستثمر¹.

وعلى الرغم من ان الخمسة الاعوام الاخيرة شهدت استقرار نسبياً في سعر الصرف إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك عدة انماط لسعر الصرف ، يمكن ايجازه فيما يلي:
سعر البنك المركزي :وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي بيعاً وشرافاً كل معاملاته.
اسعار المصارف التجارية: وهي اسعار تجدها المصارف إذ إن هناك حدود مرسومة لتتحرك اسعار الشراء والبيع.

السعر التاشيري : ويتم احتساب من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الاجنبي بالبلاد من طريق ككل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي وفي نطاق قدرة 1% حول السعر التاشيري لاغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.

اسعار شركات الصرافة:ويت تحديدها بناءً على مؤشرات السوق واسعار صرافات المصارف واسعار البنك المركزي.

¹ علي عبدالقادر المرجع السابق ، ص 107.

اسعار السوق الموازي: وهي تشكل افضلية البائعين وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول في احتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية . ويتكون السوق الموازي من التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية . وهناك عدة اثار سالبه تنطوي على التعامل في السوق الموازية ، منها تغير اسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية الامر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية الاخرى.

سعر الصرف خلال الفترة (2006 - 2007م):

هدفت سياسة النقد الاجنبي لهذه الاعوام إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف وذلك باتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتحرير بناء احتياجات النقد الاجنبي واستكمال توحيد سوق النقد الاجنبي وتحريرها ، حيث سجل سعر الصرف للدينار السوداني مقابل الدولار الامريكي تحسناً مستمراً خلال العام 2006م من 2.3.67 في ديسمبر 2005م إلى 2.0133 دينار في نهاية ديسمبر 2006م لكن بالنسبة للعام 2007م يلاحظ ارتفاع سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي من 2.0133 جنيه للدولار بنهاية ديسمبر 2006م إلى 3.0526 جنيه للدولار بنهاية ديسمبر 2007م

سعر الصرف خلال العام 2008م:

ركزت سياسات النقد الاجنبي خلال هذا العام بشكل اساسي على تنظيم وتطوير سوق النقد الاجنبي بغرض تحقيق الاتي:

- سعر صرف مستقر ومرن
- بناء الاحتياطات
- إدارة الاحتياطات بما يساعد على استقرار سوق النقد الاجنبي
- تفعيل سوق ما بين المصارف¹

سعر البيع للعمات الاجنبية بنسبة 0.4% من سعر الشراء واطارالبنك المركزي بالتغيرات التي تطرا على اسعار الصرف لديها خلال اليوم

انعكست هذه الاجراءات على اداء سعر الصرف حيث سجل متوسط سعر الصرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الامريكي 30.325 جنيه خلال العام 2009م مقارنة ب 9.091 جنيه في العازم 2008م ، وسجل متوسط سعر اليورو 3.2195 جنيه خلال العام 2009م مقارنة ب جنيه خلال العام 2009م مقارنة ب 3.969 جنيه خلال العام 2008م.

سعر الصرف خلال العام 2010م:

¹ المرجع السابق حيدر عباس واخرون.

ركزت سياسات النقد الاجنبي خلال هذا العام 2010م بشكل اساسي على تنظيم واستقرار وتطوير سوق النقد الاجنبي بغرض تحقيق الاهداف الآتية:

- سعر صرف مستقر ومرن
- بناء الاحتياطات من النقد الاجنبي
- إدارة الاحتياطات بما يساعد على استقرار سوق النقد الاجنبي

تفعيل سوق ما بين المصارف

ولتحقيق تلك الأهداف تم اجراء العديد من التدابير التعديلات في الاجراءات الضوابط المنظمة لعمليات النقد الاجنبي وقد شملت الاتي:

- إزالة القيود عن اجراءات فتح الحسابات الجارية الحرة . حيث سمح بفتح حسابات جارية حرة بالنقد الاجنبي بشرط ان يكون النقد الاجنبي لفتح الحساب الجاري الحر مبلغ 5000 يورو أو ما يعادلها من العملات الاجنبية الحرة الاخرى ان يكون لصاحب الحساب تدفقات نقدية مستمرة بالنقد الاجنبي .
- الغاء كافة استخدامات الحسابات الجارية الحرة بالنقد الاجنبي والاستعاضة عنها باستخدامات محددة بدلاً من استخدامها في كاف الاغراض .

- عدم السماح بتحويل المبالغ الواردة من الخارج لحسابات الادخار والاستثمار الخاصة بالأفراد والاجانب وبعد مرور عام على الاقل من تاريخ الابداع. سعر المصرف المنفذ للعملية.

- الزام المصارف بالحصول على موافقة بنك السودان المركزي لمسبقة بخصوص تحويل حسابات الجهات الاجنبية المستثمرة من حسابات خاصة إلى حسابات جارية حرة¹ .

اصدار ضوابط جديدة لاستخدام حصيلة الصادرات غير البترولية وفقاً للاتي:

* حاصل الصادر الناتجة من تمويل العملية بواسطة المصرف يتم بيعها فقط للمصرف الممول .
* حصائل الصادر المنفذة من مصادر تمويل اخري تباع للمصرف المنفذ للعملية أو المصاف الاخرى أو لاستخدامها بواسطة المصدر نفسه للاستيراد .

* السماح للمصارف باستخدام كل طرق الدفع لتنفيذ عمليات الاستيراد للسلع الاساسية ذات الاولوية (القمح ، الادوية، الاجهزة والمعدات الطبية ، مدخلات الانتاج الزراعي والصناعي ، الالات والمعدات الرسالية) والاستيراد لاغراض الاستثمار

* حظر بيع النقد الاجنبي أو اجراء اي تحويلات للخارج لصالح المقيمين (شركات ، أفراد ... الخ) بغرض استثمارات خارجية

* تطبيق نسبة حافز الصادر على موارد واستخدامات النقد الاجنبي بغرض جذب مزيد من الموارد للسوق المنتظم وتطبيق الفجوة بين اسعار السوق المنتظم والسوق الموازي

¹ المرجع السابق حيدر ، عباس واخرون.

سعر الصرف خلال 2011م:

هدفت سياسة النقد الاجنبي إلى الاستمرار في المحافظة على استقرار سعر الصرف ، وتشجيع الصادرات غير البترولية ، وترشيد الطلب على النقد الاجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي ، وتحقيق تلك الاهداف تم اتخاذ العديد من التدابير والاجراءات والضوابط المنتظمة لعمليات النقد الاجنبي في مجال ترشيد الاستيراد ومجال الموارد غير المنظورة وي كالاتي:

- تحديد هامش الاستيراد النقدي المدفوع بنسبة 100% لكل طرف الدفع باستثناء الادوية والامصال البشرية والحيوانية ومدخلات الانتاج الزراعي والصناعي والاستيراد الاجل الذي تكون فترته عاماً أو أكثر¹

وضع ضوابط للاستيراد من المناطق الحرة تلزم المستورد بتسوية عمليات الاستيراد للسوق المحلي بالعملية الاجنبية.

- زيادة الهامش المسدد للبنوك مقابل استيراد عربات مشاريع لموزين من 40% إلى 45%
- اصدار قائمة السلع المنظور استيرادها عممت على كافة المصارف بتاريخ 2011/1/9م بناءً على قرار وزير التجارة الخارجية رقم (2) بتاريخ 2011/1/5م.

- اعادة تصميم استمارة الاستيراد (IM) بالتنسيق مع سلطات الجمارك وطباعتها بشكل جديد بعمليات تأمينية عالية لمنع التزوير وحفظ حقوق كافة الاطراف.

- تقييد المبالغ بالنقد الاجنبي لاغراض السفر بشركات الصرافة ليتم تسليمها بالمطار لمزيد من الضبط .

- منع اصدار خطابات الضمان بالعملة الاجنبية لمستفيدين بالداخل باستثناء الخطابات المصدرة لصالح الحكومة وشركات البترول.

سعر الصرف خلال العام 2012م:

استمر البنك المركزي في اتباع سياسة سعر الصرف المرين المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية لهدف التواصل إلى سعر صرف موازن ومستقر، حيث تم تصحيح اسعار الصرف في يونيو 2012م ضمن حزمة من الاجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الاثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان، ثم تعديل الحافز من 4.77 الى 15% كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطنى من 2.670 جنيه للدولار الى 4.398 بنسبة 65% وبالمقابل انخفض اسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 جنيه للدولار الى حدود

¹ التقرير السنوي لبنك السودان المركزي الثاني والخمسون ، 2011، ص 33

5.600 جنيه للدولار فى المتوسط بنسبة 94%، مما ساهم فى تقريب الفجوة بين اسعار الصرف فى السوق المنظم واسعار الصرف فى السوق غير المنظم.

هنالك سياسات النقد الاجنبى الى بناء احتياطات من النقد الاجنبى وترشيد استخدامه مع الاستمرار فى حرية التعامل به وتحرير المعاملات وازالة كافة القيود على الحسابات بالنقد الاجنبى وذلك للوصول تدريجياً لسعر صرف مستقر تحدده عوامل العرض والطلب فى سوق موحدة، وذلك من خلال انتهاج وتنفيذ حزمة من الاجراءات لمعالجة الماكل التى واجهت البلاد بعد انفصال دولة جنوب السودان وما صاحب ذلك من تحديات تمثلت فى التوسع النقدى وفقدان جزء كبير من موارد النفط ودعم السلع الاساسية، والنوقعات السالبة للمتعاملين المرتبطة بعدم اليقينىة والحظر الاقتصادى الامريكى على السودان.

وقد ادت تلك العوامل مجتمعة الى انخفاض قيمة الجنيه السودانى وتزايد الفجوة بين اسعار الصرف فى السوق المنظم واسعار الصرف فى السوق غير المنظم، ولتحقيق اهداف وسياسات النقد الاجنبى قام البنك المركزى بتنفيذ حزمة من الاجراءات التى اسهمت نسبياً فى تخفيف حدة الاثار السالبة حيث شملت الاجراءات الجوانب التالية:

أوفق البنك المركزى ضخ النقد الاجنبى للصرافات كلياً وخفض النسبة المخصصة للمصارف بعد تصحيح اسعار الصرف، الامر الذى شجع المصارف والصرافات على جذب موارد النقد الاجنبى بلغت بالمصارف 1.684 مليون دولار بالصرافات 121 مليون بنهاية العام 2012م.

تعديل البنك المركزى على التحقيق مع الجهات ذات الصلة فى ترشيد استخدامات النقد الاجنبى من خلال ضبط الصرف فى معظم البنود

استمر البنك المركزى فى ترشيد استخدامات النقد الاجنبى للاغراض غير المنظورة مثل السفر والعلاج والدراسة بالخارج وغيرها، وقد ادى ذلك الى انخفاض المبالغ التى تقوم ببيعها المصارف والصرافات للاغراض غير المنظورة (السفر، العلاج، الدراسة بالخارج.... الخ) من 427 مليون دولار فى عام 2011م الى 222 مليون دولار فى عام 2012م بنسبة 48%.

قام البنك المركزى بإنشاء نظام الربط الشبكي لتداول استثمارات الصادر والوارد بين الجهات المعنية (البنك المركزى، المصارف التجارية، ادارة الجمارك، ووزارة التجارة) وذلك رداً للممارسات غير السلمية فى مجال التجارة الخارجية والتى تسبب تغطا على موارد النقد الاجنبى.

نظم البنك المركزى التحويلات الخاصة بشركات الاتصالات وشركات الطيران وتحويلات العمال الاجانب، وذلك بمطالبة شركات الاتصالات بتحديد نسبة من ارباحها لاعادة استثمارها بالداخل وجدولة تحويلات شركات الاتصالات وشركات الطيران.

سعر الصرف خلال العام 2013م

هدفت السياسات في هذا المجال للمحافظة على استقرار سوق النقد الاجنبي وتحقيق مرونة واستقرار في سعر صرف الجنية السوداني مقابل العملات الاجنبية الاخرى، معى العمل على استكمال سوق النقد الاجنبي بذل بنك السودان المركزى مجهودات متتابعة هدفت الى استقرار سعر الصرف ومقابلة التزامات الدولة من النقد الاجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادى ، علاوة على الحفاظ على الثقة والمصداقية للجهاز المصرفى السودانى، كما سعى بنك السودان المركزى فى اتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر لسعر الصرف الجنيه السودانى مقابل العملات الاجنبية بهدف التوصل الى سعر صرف متوازن ومستقر .

كما قام بنك السودان المركزى بتصحيح سعر صرف الجنيه السودانى فى السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية ، حيث تم تحقيق قيمته من 4.4 جنيه بالدولار إلى 5.7 جنيه بالدولار فى سبتمبر 2013م ، وذلك ضمن تطبيق حزمة الاجراءات الاقتصادية.

ولتحقيق اهداف سياسات النقد الاجنبي قام بنك السودان المركزى بتنفيذ حزمة من الاجراءات والسياسات والضوابط التي اسهمت فى ترشيد الاستيراد وزيادة موارد النقد الاجنبي وشملت تلك الاجراءات الجوانب التالية:

- الاستمرار فى تفعيل قرار منع الاستيراد بدون تحويل قيمة .
- اصدار ضوابط لتنظيم التعامل مع المناطق الحرة السودانية وخاصة فيما يتعلق بضوابط الصادر والاستيراد والتحويلات.
- اصدار ضوابط لتنظيم عمليات التحويل الصادر والواردة التى تتم عبر شركات التحويل العملة وحصر تعاملاتها فى العملات الاجنبية فقط .
- وضع ضوابط واجراءات لتنفيذ اتفاق التعاون مع دولة جنوب السودان.
- تشجيع حزب التحويلات الواردة من الخارج وحرية استخدام حسابات النقد الاجنبي بصرف مبالغ التحويل الوارد من الخارج اما نقداً أو تحويله لحساب المستفيد فى المصرف أو اي مصرف اخر بالعملة التى يختارها المستفيد وعدم الزامة باستلام ما يعادله بالعملة المحلية بالاضافة إلى جانب السحب النقدي والحسابات بالنقد الاجنبي بحرية تامة بدون اي رسوم .
- توجيه المصارف بالاحتفاظ بنسبة 1% (كمؤشر) من جملة الودائع بالنقد الاجنبي فى شكل عملة نقدية داخلية لمقابلة سحبوات العملاء اليومية.

ثالثاً: العلاقة بين تكلفة التمويل ومعدلات التضخم في السودان

مقدمة:-

شهد الاقتصاد السوداني خلال فترة التسعينات تغييرات أساسية من ناحية السياسات الاقتصادية الكلية التي تم تطبيقها ، فالتغيرات الهيكلية التي تمت في إطار السياسات الكلية أحدثت تطورات وتحولات كبيرة في القطاع النقدي وكما هو معلوم فان الفترة 1990 - 1995 تميزت باختلالات هيكلية داخلية وخارجية في البنيان الاقتصادي في كل من جانبي العرض والطلب الكلي، فداخلياً تمثلت الاختلالات في عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم ، وخارجياً تمثلت في عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات ومشاكل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية مما انعكس سلباً على سعر صرف العملة المحلية وزيادة الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي و سعر الصرف في السوق الموازي.

ومن الثابت فان ارتفاع معدلات التضخم بوتيرة متصاعدة له مدلولات وقراءات محددة وانعكاسات على المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى بل على أداء القطاع المصرفي وخاصة على تكلفة التمويل المصرفي ولما لتكلفة التمويل من أهمية في كونها تعتبر مؤشراً للمستثمر في لجوءه للجهاز المصرفي لتغطية العجز الذي يواجهه في تمويل مشروعاته ، وهي كذلك تؤخذ بعين الاعتبار من جانب المصارف التي تبنى عليها كأساس لارضاء مودعيها " أصحاب الودائع الاستثمارية + الادخارية من جانب وتغطية تكاليفها المرتبطة بإدارة العمليات الاستثمارية من الجانب الآخر وكذلك تحقيق أرباح لأصحاب رأس المال" المؤسسين " وللقيام بهذه الوظيفة تعمل المصارف في جانبي العرض والطلب، ففي جانب العرض تسعى البنوك لجذب المدخرات من الجمهور والشركات والمؤسسات العامة والخاصة وذلك من خلال نشر تعريفاتها للخدمات المصرفية متضمنة العائد على ودائع الاستثمار المحققة في الماضي القريب والمتوقعة للفترة القادمة¹

أما في جانب الطلب فتعمل البنوك على استغلال مواردها المتاحة لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لخدمة أهداف الاقتصاد الكلي كهدف تفرضه عليها السياسات التمويلية للبنك المركزي ، وتحقيق الربحية كهدف خاص للمصرف المعنى وذلك من خلال نشر استراتيجيتها التسويقية متضمنة تكلفة التمويل.

¹ بدر الدين حسين جبر الله - الادارة العامة للبحوث الاقتصادية ، بنك السودان المركزي ، مجلة المصرفي ، العدد 27.

ولما لتكلفة التمويل من أهمية فيما ذكرنا آنفاً ستحاول هذه الدراسة التحقق من اتجاه وقوة العلاقة بين معدلات التضخم و تكلفة التمويل وتوضيح الأسباب التي يمكن أن تؤثر على تكلفة التمويل ومدى استجابتها للتغيرات في معدلات التضخم وذلك خلال الفترة (1992 - 2001).

2/ التضخم (1992 - 2001):

يعرف التضخم بالارتفاع العام والمستمر في الأسعار ولا يعنى ذلك ان الارتفاع يكون في كل الأسعار إذ أن بعضها قد ينخفض وانما الاتجاه العام يجب ان يكون تصاعدياً ، وارتفاع الأسعار يجب ان يكون مستمراً وان يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط من تعريف التضخم والسبب في ذلك يتعلق بالسياسة ، فإذا زاد السعر لمرة واحدة فقط فلا ضرورة هنالك لعمل سياسة فاذا انقضت فترة التكيف فان الأسعار تتوقف عن الزيادة وتصبح السياسات التي وضعت لوقف الزيادة في الأسعار غير مطلوبة وعلى العكس ففي ظل التضخم تتزايد الأسعار بصورة غير محددة. تختلف آثار التضخم او نتائجه باختلاف ما إذا كان التضخم متوقعاً anticipated او غير متوقع unanticipated ، ففي ظل التضخم غير المتوقع تحدث اعادة توزيع الدخل الحقيقي فيكسب بعض الافراد ويخسر آخرون فمثلاً إذا زادت منافع الضمان الاجتماعي والمعاشات بسرعة اقل من الأسعار فان الدخل الحقيقي لكبار السن ينخفض كما في هذه الحالة يعاد توزيع الثروة بين أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة اقل الى أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة اكبر، واخيراً فانه مع التضخم غير المتوقع يعاد توزيع الثروة بين الدائنين الى المدينين . أما في حالة التضخم المتوقع تكون اعادة توزيع الثروة عند حدها الأدنى. هذا وهنالك آثار اخرى للتضخم على الاقتصاد كما ان هنالك نظريات و سياسات لمعالجة الانواع المختلفة من التضخم للنظر في اتجاه معدلات التضخم في الفترة (1992 - 2001) وحسب ما هو موضح في الجدول رقم (1) ادناه نلاحظ .

جدول رقم (1)
معدلات التضخم
(2001 - 1992)

العام	المتوسط	الوسط الهندسي
1992	117.7	118.7
1993	98.3	99.3
1994	115.4	115.7
1995	68.4	69.0
1996	132.7	130.3
1997	46.7	46.5
1998	17.1	17.7
1999	16.0	16.1
2000	8.0	8.1
2001	4.9	4.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان

ان اتجاه معدلات التضخم متأرجح بين الارتفاع والانخفاض وذلك خلال الأعوام 1992 و 1993 و 1994 و 1995 ويعزى هذا التآرجح الى التحولات الكبيرة والسريعة فى السياسات الاقتصادية الكلية التى شهدتها تلك الفترة وانعكاساتها وافرازاتها المختلفة وبالتالي كانت استجابة القطاعات المختلفة متذبذبة. خلال الفترة (1996-2001) أخذت معدلات التضخم فى الانخفاض المتتالي حتى وصلت الى رقم صحيح واحد (Single- Digit inflation) بنهاية ديسمبر 2000 و 2001 و يعود ذلك أساسا للدخول فى برامج الإصلاح المالى والنقدى والتخطيط المسبق للبرامج الاقتصادية طويلة وقصيرة المدى بجانب التنسيق الكبير الذى شهدته السياسات الاقتصادية الكلية بشقيها المالى منها والنقدى.

الجدول يعكس أرقام معدلات التضخم كمتوسط وكوسط هندسى والملاحظ انه ليس هنالك فرق بين أرقام المقياسين على الأقل فى الاتجاه العام للمتغير (التضخم). أما الفروقات فى الأرقام فتعزى لتأثر أرقام المتوسط بالأرقام المتطرفة خلال العام المعنى و ميزة الوسط الهندسى كمقياس احصائى انه لا يتأثر بالأرقام المتطرفة.

(3) تكلفة التمويل (1999 - 2001):-

تسعى البنوك لتعظيم ربحيتها من خلال تعظيم العائد على التمويل المصرفي وذلك لان العائد على التمويل يعتبر أحد المكونات الأساسية لربحية البنوك السودانية وبالطبع إضافة الى مكونات الربحية الأخرى من عمولات ورسوم خدمات مصرفية والعائد على الأوراق المالية .. الخ.

منذ انتهاج النظام المصرفي الاسلامي في عام 1984 وحتى عام 1994 ظلت البنوك تحدد هوامش أرباح المربحات بالنسبة لها حسب العرض والطلب على التمويل المصرفي دون تدخل البنك المركزي في عملية تحديد الهوامش، ولكن بعد الغاء السقوف التمويلية الكلية في يوليو 1994م اصبحت لا توجد للبنك المركزي آلية مباشرة للتأثير في الطلب على التمويل المصرفي فأهتدى بنك السودان الى هوامش أرباح المربحات كأداة للتأثير على طلب التمويل المصرفي.

توجد عادةً ثلاثة أنماط لتحديد هوامش أرباح المربحات وهي نظام السقف Ceiling ، نظام القاع Floor ونظام النطاق Span ، ولكل نظام بالطبع ميزاته الحسنة بجانب بعض المساوئ، فمثلاً نظام السقف يحول دون تمام عمليات المزادة في تحديد هوامش ارباح غير حقيقية لكنه في نفس الوقت يتعارض مع سياسات التحرير الاقتصادي ، أما نظام القاع يمنع روح التآمر على النزول بمعدلات هوامش الأرباح الى مستويات غير معقولة تعرض البنوك المتآمر عليها الى خسائر مالية كما انه يتماشى مع سياسات التحرير الاقتصادي غير انه يؤخذ عليه وجود الحرية المطلقة في رفع هوامش الارباح مما قد يقود الى ارتفاع تكلفة التمويل وما يترتب عليها من آثار جانبية اخرى على مستوى الاقتصاد الكلى.

بالنسبة لنظام النطاق نجد ان من محاسنة يقلل من مساوئ النظامين السابقين الى اقل درجة ممكنه مع إعطاء البنك المركزي مرونة كافية لادارة هوامش الارباح حسب مقتضيات الضرورة ، ومن واقع التجربة العملية نجد ان بنك السودان قد إستخدم نظام القاع للفترة (1994-2000) وفي عام 2001 تم التحول كلياً لنظام النطاق حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لهوامش المربحات. ان تكلفة التمويل تعرف بأنها هي ما يتحمله طالب التمويل مقابل الحصول على التمويل من ثمن وعلى هذا يمكن ان تقاس بسعر الفائدة في الانظمة المصرفية التقليدية ، كما يمكن قياسها بهوامش الارباح ونسب المشاركات .. الخ من تكاليف الصيغ الإسلامية الأخرى.

نسبة لعدم توفر بيانات كافية لتكاليف التمويل من الصيغ الإسلامية خلاف المربحة ستعتمد الدراسة على هوامش أرباح المربحات الفعلية (متوسط). ومن الجدول رقم (2) ادناه نلاحظ ان الاتجاه العام لهوامش الارباح هو الارتفاع المتتالي خلال الأعوام من 1994 وحتى العام 1997

حيث ارتفعت من 27% بنهاية العام 1994 الى 41% بنهاية العام 1997 بنسبة زيادة قدرها 51,9% بعد العام 1997 أخذت تكلفة التمويل اتجاه الانخفاض حتى بلغت 14% فقط بنهاية العام 2001.¹

جدول رقم (2)

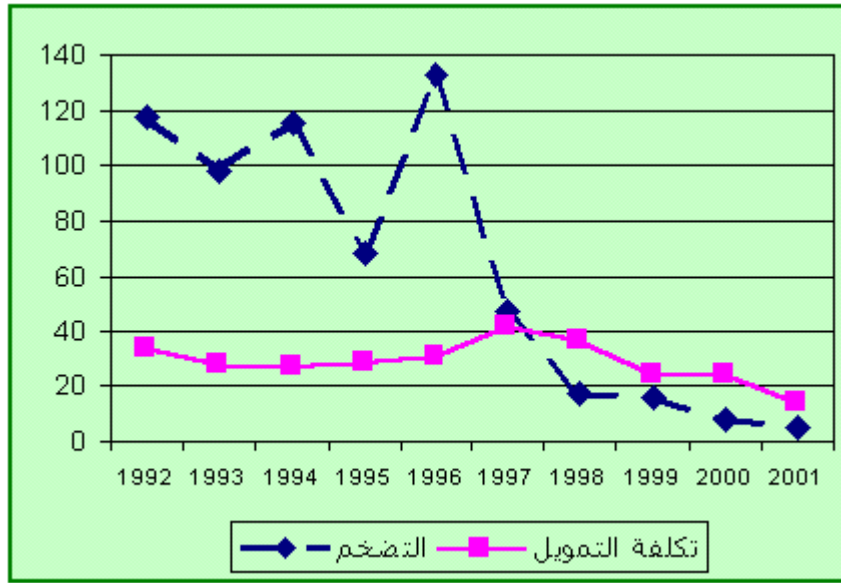
تكلفة التمويل

العام	هوامش أرباح المرباحات
1992	%32,9
1993	%27,2
1994	%27
1995	%28
1996	%30
1997	%41
1998	%36,3
1999	%24
2000	%24
2001	%14

المصدر:- التقارير السنوية - بنك السودان.

(3/3/1) يتضح من الشكل البياني ادناه ان العلاقة بين تكلفة التمويل ومعدلات التضخم أقرب للخطية من غيرها

¹ بدر الدين حسين جبر الله ، مرجع سابق .



وعليه فان على واضعى السياسات الاقتصادية الكلية الأخذ فى الاعتبار العوامل التى تؤثر على تكلفة التمويل بجانب التضخم وذلك عندما تتطلب السياسات إعادة النظر فى معدلات تكلفة التمويل اى ان الأمر لا يحتمل ان تربط تكلفة التمويل ربطاً مباشراً بمعدلات التضخم فترفع معدلاتها عند ارتفاع معدلات التضخم وتخفض عن انخفاض معدلات التضخم.¹

التطورات في التضخم وعرض النقود:

ظل السودان كغيره من الدولة النامية يعانى من التضخم ولفترات طويلة وإن اختلفت حدته من فترة إلى أخرى، وقد لعبت السياسات الإقتصادية غير الملائمة دوراً رئيسياً فى حدوثه يعزى ارتفاع معدل التضخم فى السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الإقتصاد السودانى لفترة طويلة ولقد لعب الإنفاق الحكومى المتعاظم دوراً كبيراً فى إرتفاع حدة التضخم لاسيما وأن هذا الإنفاق لايقابله إنتاج حقيقى حيث يتم تمويله بزيادة عرض النقود. حتى يسهل تحليل التطورات فى التضخم وعرض النقود فى الفترة محل الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث فترات.

الفترة الأولى من العام 1989 - 1996

تأرجحت معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض وذلك خلال الفترة من 1989 إلى 1996 ، يعزى هذا التآرجح إلى التحولات الكبيرة والسريعة فى السياسات الاقتصادية الكلية التى شهدتها تلك الفترة وانعكاساتها وافرزاتها المختلفة، حيث اتسمت هذه الفترة بإنفلات فى السياسات المالية وارتفاع فى عجز الموازنة وتمويله من الجهاز المصرفى مما أدى إلى التوسع فى حجم السيولة النقدية وارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار فى سعر الصرف،(عبد الوهاب عثمان، 2001). إن أعلى

¹ بدرالدين حسين جبر الله ، مرجع سابق.

معدل تضخم بلغ 130 % في العام 1996 وأدناها 67% في العام 1990 ، بلغ الوسط الحسابي لمعدلات التضخم خلال هذه الفترة 99.6 ووسيطها 107.8 وتوزعت معدلات التضخم بانحراف معياري عن الوسط الحسابي يبلغ 26 . الشكل رقم (1) يوضح معدلات التضخم في السودان خلال هذه الفترة.

أما عرض النقود فتعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات التي شهدت تغيرات كبيرة في معدلات نمو عرض 1996 بلغ حوالي - النقود، فنجد أن الوسط الحسابي لمعدلات النمو في عرض النقود خلال الفترة 1989 77% ، والوسيط بلغ 65 % وتوزعت بانحراف معياري 39 ، بلغت أعلى معدل نمو في عرض النقود خلال هذه الفترة 166 % في العام 1992 وأدنى معدل نمو 39 % في العام 1990 .¹

الفترة الثانية من العام 1997 - 2004

خلال الفترة من 1997 إلى 2004 تبنت الحكومة برامج اصلاح هيكلية واقتصادي شاملة ارتكزت على التناسق بين السياسات الكلية والقطاعية، وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق والمحافظة على حجم الاستدانة من الجهاز المصرفي في المستويات القانونية وحركة السيولة ونمو عرض النقود، وقد ساعد على ذلك البدء في انتاج وتصدير البترول الذي حقق وفورات في النقد الأجنبي لاحقاً مما أدى إلى فائض في ميزان المدفوعات واستقرار في سعر الصرف. عليه، أخذت معدلات التضخم في الانخفاض المتتالي حتى وصلت رقم صحيح واحد (عبد الوهاب عثمان ، 2001)، حيث انخفض معدل التضخم في العام 1997 إلى 47 % مقارنة ب 133% بنهاية العام 1996 ، واستمرت معدلات التضخم في الانخفاض ساعد على ذلك البدء في انتاج وتصدير البترول حيث استمر الانخفاض في معدلات التضخم حتى بلغ 8% بنهاية 2000 . ثم استقرت 2004 نتيجة للوفورات في النقد الأجنبي والتي أدت إلى طفرة في - معدلات التضخم خلال الفترة من 2000 ميزان المدفوعات وانخفاض في سعر الصرف حيث تراوحت معدلات التضخم بين 5% و 8% خلال الفترة.

أن أعلى معدل تضخم بلغ 46.6 % في العام 1997 وأدناها 7.4 % في العام 2003 ، بلغ الوسط الحسابي لمعدلات التضخم خلال هذه الفترة 14.7 ووسيطها 8.6 وتوزعت معدلات التضخم بانحراف معياري عن الوسط الحسابي يبلغ 13.8 .

الفترة الثالثة من العام 2005 - 2012

خلال هذه الفترة كان هنالك عدة عوامل مؤثرة على الاقتصاد السوداني، حيث تم التوقيع على اتفاقية السلام عام 2005 ثم انفصال الجنوب في عام 2011 والتي أدت إلى توسع في معدل الانفاق

¹ مجلة العلوم الاقتصادية <http://journals.sustech.edu> العلاقة السببية www.sustech.edu/staff.../20151125104706644.pdf Translate this page

الحكومي أيضا انخفاض في موارد الدولة من البترول نتيجة لتحويلها لحكومة الجنوب، الازمة العالمية في عام 2008 حيث انخفض حجم التحويلات الخارجية وانخفضت التدفقات الخارجية الناتجة عن تصدير البترول مما أثر على ميزان المدفوعات وسعر الصرف وعجز الموازنة، وانعكست هذه الاثار على معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود.

ظلت معدلات التضخم مستقرة في رقم واحد ولم يعاود الارتفاع حتى ظهور الازمة الاقتصادية العالمية في 2008 والتوقيع على اتفاقية السلام وما صاحبها من توسع في الانفاق الحكومي وانفصال الجنوب وما تبعه من توقف التدفقات الاستثمارية الخارجية وخروج الموارد البترولية من إيرادات الحكومة والإيرادات المتوقعة من نقل البترول، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 14 % في عام 2008 (عبد الوهاب عثمان، . 2012). واستمر معدل التضخم في الارتفاع الطفيف إلا أنه قفز إلى 35.1 % في عام 2012 وقد بلغ أعلى معدل تضخم 35.1 % في العام 2012 وأدناه 7.2 % في العام 2006 ، بلغ الوسط الحسابي لمعدلات التضخم خلال هذه الفترة 14.4 ووسيطها 12.2 وتوزعت معدلات التضخم بانحراف معياري عن الوسط الحسابي يبلغ 9.1 .¹

رابعاً: عرض النقود

حقق عرض النقود بمعناه الواسع $2M$ - الذي يتكون من العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب وهوامش الاعتمادات المستندية بالإضافة إلى الودائع لأجل - حقق النمو المستهدف لعام 2001 البالغ 24.7%. ويعتبر هذا الأداء أفضل مما تحقق في العام السابق والذي توسع فيه عرض النقود بنسبة 32.9% مقارنةً بالمستهدف المقدر بـ 19.4% .

ارتفع عرض النقود $2M$ من 346,671 مليون دينار في عام 2000 الى 432,213 مليون دينار في عام 2001 بنسبة زيادة قدرها 24.7%. يعزى ذلك الى ارتفاع شبة النقود من 112,084 مليون دينار الى 160,826 مليون دينار، اي بنسبة 43%، بالإضافة الى الارتفاع في وسائل الدفع الجارية من 234,587 مليون دينار الى 271,387 مليون دينار، اي بنسبة 16% ، وتضمن ذلك الزيادة في الودائع تحت الطلب بنسبة 27% والعملة لدى الجمهور بنسبة 8% ، كما يوضح ذلك الجدول (3-1) والشكل (3-1).

جدول رقم (3-1)

عرض النقود والعوامل المؤثرة عليه

(بملايين الدينارات)

2001 2000 التغيرات خلال 2001

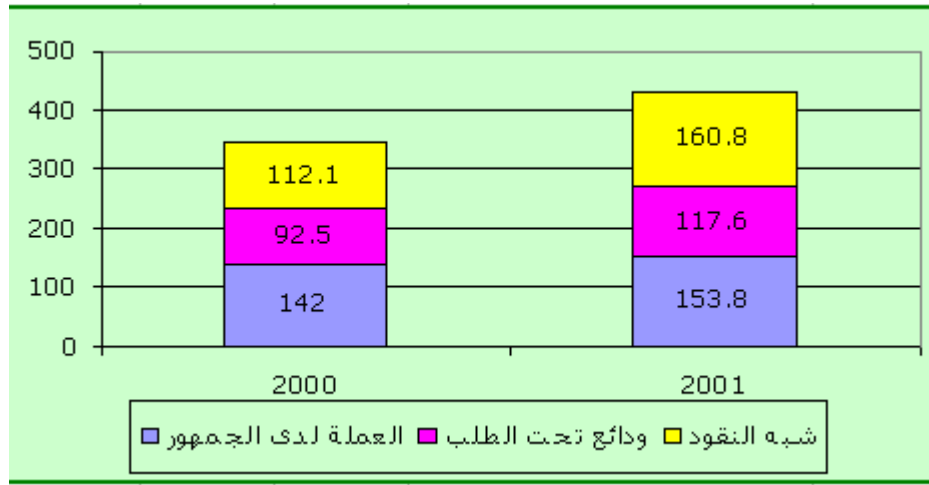
¹ مجلة العلوم الاقتصادية ، مرجع سابق

النسبة %	التغير			
%24.7	85542	432213	346671	أ/ عرض النقود (2M)
%16	36800	271387	234587	وسائل الدفع الجارية
%8	11754	153836	142082	- العملة لدى الجمهور
%27	25046	117551	92505	- ودائع تحت الطلب
%43	48742	160826	112084	- شبه النقود
				ب/ العوامل المؤثرة على عرض النقود
				الأصول الخارجية (صافي)
				إعادة التقييم
				صافي الأصول المحلية:
				أ. استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع العام
				- الحكومة الاتحادية والولائية والمحلية
				- المؤسسات العامة
				ب. استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص
				ج. استحقاقات الجهاز المصرفي على البنوك التجارية
				والمخصصة
				د- صافي بنود أخرى
%24.7	85542	432212	346671	المجموع (ب = أ)

شكل (3 - 1)

مكونات عرض النقود

(بليون دينار)



العوامل المؤثرة على عرض النقود :

فيما يلي استعراض للعوامل المؤثرة على عرض النقود خلال العامين 2000 و 2001:

1. الأصول المحلية :

جاء تأثير صافي الأصول المحلية على عرض النقود توسعياً إذ شهد ارتفاعاً ملحوظاً من 247.1 بليون دينار إلى 362.5 بليون دينار بنسبة زيادة قدرها 47% . ويرجع ذلك إلى إرتفاع استحقاق الجهاز المصرفي على الحكومة من 106 بليون دينار في عام 2000 إلى 137.4 بليون دينار في عام 2001 وإلى استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص من 71,4 بليون دينار بنهاية عام 2000 إلى 101.1 بليون دينار بنهاية 2001.¹

2. صافي بنود أخرى :

كان اثره على عرض النقود توسعياً حيث ارتفع من 44.6 بليون دينار في عام 2000 إلى 54.4 بليون دينار في عام 2001 بنسبة 22%.

3. صافي الأصول الخارجية :

نسبة لأن الخصوم الخارجية تفوق الأصول الخارجية فقد ظل أثر هذا البند انكماشياً خلال هذا العام والعديد من الأعوام الماضية هذا وقد انخفض صافي الأصول الخارجية بنسبة 3% خلال العام 2001.

4. إعادة التقييم :

¹ تقارير بنك السودان ، مجلة المصرفي ، العدد 14

ويقصد به إعادة تقييم الأرصدة الخارجية نتيجة التغيرات التي تحدث في سعر الصرف . ونسبة للاستقرار الكبير في أسعار الصرف فقد كان أثر إعادة التقييم على عرض النقود إنكماشياً ولكن بنسبة ضئيلة جداً بلغت 1% في عام 2001 .

ثانياً : النقود الاحتياطية (القاعدة النقدية)

ارتفعت النقود الاحتياطية من 221.5 بليون دينار بنهاية ديسمبر 2000 إلى 229.8 بليون دينار بنهاية ديسمبر 2001 بنسبة زيادة قدرها 3.7% .

يوضح الجدول رقم (5 - 1) التغيرات التي حدثت في النقود الاحتياطية والأصول المقابلة لها للعامين 2000 و 2001 كما يوضح الشكل (5 - 1) مكونات النقود الاحتياطية بنهاية ديسمبر من العام 2000 .

جدول (3 - 2)

النقود الاحتياطية والأصول المقابلة لها

القيم بملايين الدينارات

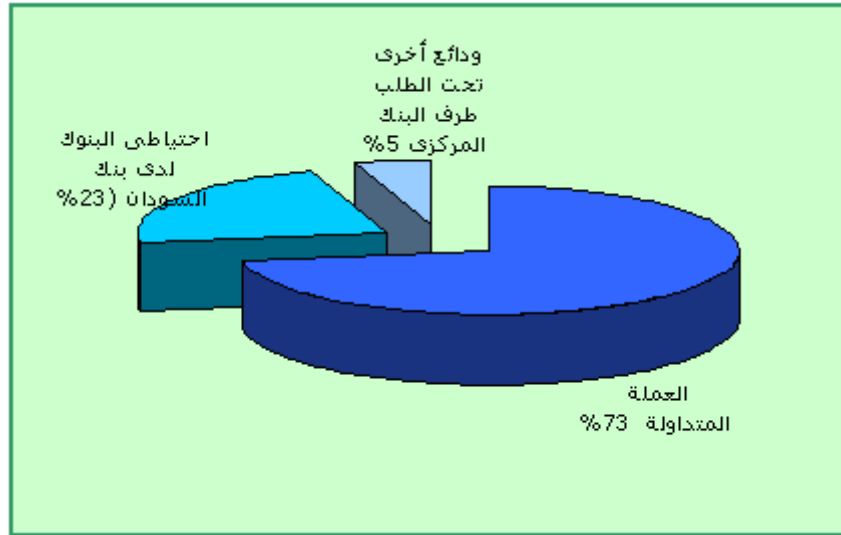
التغيرات خلال 2001	2001	2000*	
النسبة %	التغير		
	8264		الخصوم
	11153	229790	أ/ النقود الاحتياطية
3.7%	11754	166637	1. العملة المتداولة خارج بنك السودان
7%	601-	153836	- لدى الجمهور
8%	438-	12801	- لدى البنوك التجارية
4%-	3451-	51888	2. احتياطي البنوك لدى بنك السودان
1%-		11265	13716
18%-			3. ودائع أخرى تحت الطلب طرف بنك السودان
			ب/ الأصول المقابلة
4%	29385-	777251-	747866-
			1. صافي الأصول الخارجية
1%-	10642-	766134	776776
			2. إعادة التقييم
25%	48929	241545	192616
			3. صافي الأصول المحلية :
27%	28871	137109	108238
			أ- صافي مستحقات على الحكومة :
26%	30047	146724	116677
			- مستحقات على الحكومة
26%	1176-	9615-	8439-
			- ودائع الحكومة
14%	3765	12584	8819
			- مستحقات على بنوك تجارية
43%	2331-	14811	17142
			ب- مستحقات على بنوك تجارية
		9639	1108-

ج مستحقات على هيئات عامة وبنوك متخصصة	59525	77041	469	-14%
د - أدوات إدارة السيولة (شمم)			17516	-42%
هـ - صافى بنود أخرى				29%
المجموع (ب = 1 + 2 + 3)	221526	229790	8264	3.7%

- يعود الاختلاف في أرقام العام 2000 عما ورد في التقرير السنوي السابق نسبة لتغيير طريقة تبويب بنود الجدول.

شكل (3 - 2)

مكونات نقود الاحتياطي في 31 ديسمبر 2001



التغيرات في النقود الاحتياطية والعوامل المؤثرة عليها :

في جانب الخصوم ارتفعت العملة المتداولة من 155.5 بليون دينار في عام 2000 إلى 166.6 بليون دينار في عام 2001 بنسبة زيادة قدرها 7% والذي نتج بدوره عن ارتفاع الطلب على العملة لدى الجمهور من 142.1 بليون دينار في عام 2000 إلى 153.8 بليون دينار في عام 2001¹.

أما في جانب الأصول فيرجع السبب الرئيسي للارتفاع في النقود الاحتياطية إلى الارتفاع الذي حدث في صافى الأصول المحلية من 192.7 بليون دينار إلى 241.5 بليون دينار بنسبة زيادة قدرها 25% بسبب توسع الحكومة في الاستدانة المحلية وانخفاض حجم الودائع الحكومية. هذا، إضافة إلى نمو صافى البنود الأخرى بنسبة 29% وارتفاع المستحقات على البنوك التجارية بنسبة 43%.

ثالثاً : المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود :

¹ تقارير بنك السودان ، مجلة المصرفي ، مرجع سابق .

يعرف المضاعف النقدي بمعناه الواسع بأنه حاصل قسمة عرض النقود بمعناه الواسع على النقود الاحتياطية . وقد ارتفع من 1.565 خلال عام 2000 إلى 1.881 خلال عام 2001 ويعزى ذلك إلى أن نسبة الزيادة في النقود الاحتياطية خلال عام 2001 كان أقل من معدل نمو الكتلة النقدية. انخفضت سرعة دوران النقود من 8.7 في عام 2000 إلى 7.8 في عام 2001. يوضح الجدول (5 - 3) سرعة دوران النقود والمضاعف النقدي خلال العامين 2000 - 2001 على أساس ناتج محلى إجمالي قدره 2969 بليون دينار عام 2000 و 3380 بليون دينار عام 2001م.

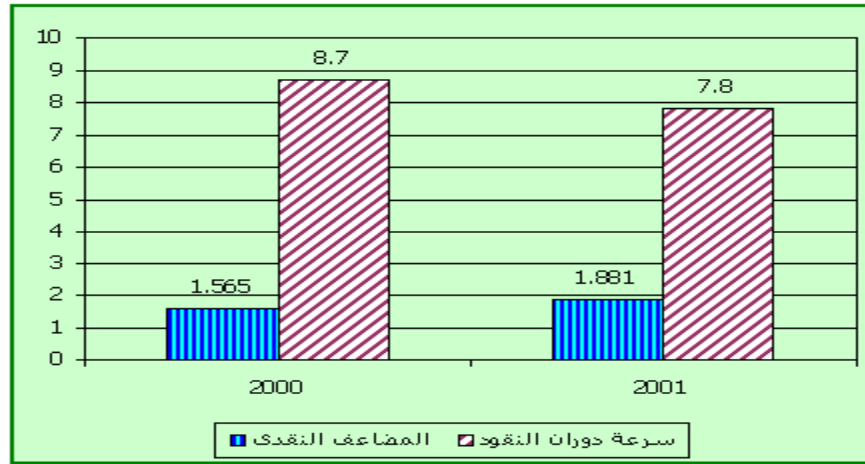
جدول رقم (3 - 3)

المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود

2001	2000	
1,881	1,565	المضاعف النقدي Money Multiplier
7.8	8.7	سرعة دوران النقود Velocity of Circulation

شكل رقم (3 - 3)

المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود



المبحث الأول

توصيف النموذج

علي الرغم من أن النظرية الاقتصادية وحدها لا تكفي لتحقيق الغايات ولكن هذا لايعني بأنها غير ضرورية وهي توفر إفتراضات محددة ولستنتاجات منطقية عن الواقع، ولكن هذه الاستنتاجات تبقى مجرد تنظير لايمكن قبولها الا بعد إختبار النظرية ومواجهتها للواقع، وهذا لايعني أن البديل للنظرية الاقتصادية هو الإلتجاء الي الواقع مباشرة ومحاولة إستخلاص بعض العلاقات أو النظريات من التحليل

الإحصائي للبيانات الاقتصادية، وهذا ما سماه البعض بإسلوب القياس بدون نظرية، وهو أسلوب عملي وقد ينتج عنه أخطاء كبيرة من الناحية العملية وصفة عدم الرشد، ينتج من هذا الأسلوب بتجاهل وجود النظرية الاقتصادية وما بذل في تطويرها من جهد، إن لم يتوافق في الوصول الي الحقيقة فهي مدقق الي حد كبير في التوصل الي عدد كبير من الافتراضات، يمكن أن تكون نقطة الانطلاق للبحث التطبيقي حيث أن النظرية تسبق الإقتصاد القياسي وهي إختبار للفرضيات للتأكد من صحتها أي مواجهة الواقع وإعطاء محتوى عملي وتطبيقي من خلال قياس العلاقات الاقتصادية وإختبارها.

بذلك تلعب النماذج القياسية دوراً مهماً في التحليل الإقتصادي وفي دراسة البدائل الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في المدى الطويل أو المدى القصير. وقد إنتشر إستخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات لاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع في الأونة الأخيرة ويرجع ذلك لسببين:¹

أولاً: أن النماذج القياسية أصبحت أداة من ادوات التحليل الاقتصادي والإحصائي وتساعد علي معرفة المتغيرات الاقتصادية ومدى إرتباطها ببعضها البعض والوقوف علي تأثير كل منها على الأخرى وإستخلاص النتائج التي يتعذر المنطق العادي لإدراكها بسهولة.

ثانياً: ظهور الحاسبات الالكترونية والتطور الهائل فيها، مما اتاح فرصة في حل المشاكل الرياضية المعقدة بسهولة، الي جانب الثقة في الحاسبات في الحل لذلك يعتبر اول خطوة يبدأ بها الباحث هي توصيف النموذج الذي سيتولى بواسطته دراسة الظاهرة، وهناك عدة خصائص يجب ان تتوفر في اي نموذج اقتصادي نجد من اهمها:

- 1- مطابقته للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح.
 - 2- قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية بحيث يكون متناسقاً مع المسلك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات
 - 2- دقته في تقدير المعلمات وتأتي هذه الدقة من اتصاف هذه التقديرات بصفات مرغوبة من خاصية عدم التحيز والكفاءة والكفاية والاتساق.
 - 4- قدرة النموذج على التنبؤ بحيث يعطى تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المتعددة.
 - 5- خاصية البساطة إذ ان النموذج الاقتصادي يجب ان يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة فكلما قل عدد المعادلات وكان شكله الرياضي ابسط أعتبر النموذج الاقتصادي افضل من غيره شريطة الا يكون على حساب الدقة والتقدير.¹
- توصيف النموذج يعني:

¹ - طارق محمد الرشيد وآخرون، المرشد في الاقتصاد التطبيقي، الخرطوم، جى تاون للنشر، 2005، ص3.
¹ - بسام يونس وآخرون، الاقتصاد القياسي، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، ط1، 2002م، ص22.

التعبير عن الظاهرة في شكل رياضي واتجاه العلاقة بين المتغيرات بناءً على ما تقدمه النظرية الاقتصادية ويتم فيها تحديد كل من الأتي:

تحديد متغيرات النموذج:

يتم تحديد متغيرات النموذج من معايير من مصادر النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة والدراسات القياسية الخاصة.

المتغير التابع:

يعرف بأنه المتغير الذي تتحدد قيمته تبعاً للقيم التي تتخذها متغيرات اخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة، وفي هذا البحث هو التضخم.

التضخم: (INF)

ويعرف بأنه الارتفاع العام والمستمر في الاسعار مع انخفاض القوة الشرائية، وهو يشير الى مدى الاستقرار الاقتصادي².

المتغيرات المستقلة:

هي المتغيرات التي تحدث تغيراً او تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر بقيمة المتغيرات الاخرى في المعادلة³ وتتمثل في:

الناتج المحلي الاجمالي (GDP): هو عبارة عن الكمية السوقية لكل السلع والخدمات النهائية محلياً تتم انتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة⁴.

سعر الصرف (EX): هو معدل تبادل العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية، او السعر المحلي لوحدة واحدة من العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية والعكس وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة⁵.

تكلفة التمويل (FC): هي تمثل هوامش المربحات في الصيغ الاسلامية وسعر الفائدة في النظام التقليدي¹.

عرض النقود (MS): بمناه الواسع m2 وهو كافة وسائل الدفع. :

$$INF = B_0 + B_1GDP + B_2 EX + B_3 FC + B_4MS + U$$

تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

النظرية الاقتصادية لاتعطي معلومات كافية بشأن الدوال ولذلك يمكن استخدام اسلوب التجريب في الاشكال الرياضية المختلفة، ويقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعدلات التي يحتويها النموذج (فقد

² - على احمد سليمان، قاموس المصطلحات الاقتصادية، الخرطوم، الدار العالمية للطباعة والنشر، 2006، ص103.

³ - على احمد سليمان، المرجع السابق، ص103.

⁴ - ادم مهدي محمد، الوجيز في الاقتصاد الكلي والجزئي، الخرطوم، الدار العالمية للطباعة والنشر، 2009، ص58.

⁵ - صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي ونظم التصدير والاستيراد، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ط2، 1987م، ص5.

¹ - خالد حسين احمد عبدالله، مرجع سابق، ص54.

يكون نموذج خطى او غير خطى) والشكل الرياضى يوضح ان التضخم دالة فى الناتج المحلى الإجمالى، وسعر الصرف، وتكلفة التمويل، وعرض النقود.

$$INF = F(GDP, EX, FC, MS)$$

حيث أن:

$$INF \equiv \text{التضخم}$$

$$GDP \equiv \text{الناتج المحلى الاجمالي}$$

$$EX \equiv \text{سعر الصرف}$$

$$FC \equiv \text{تكلفة التمويل}$$

$$MS \equiv \text{عرض النقود}$$

$$U \equiv \text{عامل الخطأ العشوائى}$$

تحديد الإشارات المسبقة للنموذج:

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة المعالم الاقتصادية محل القياس بناءً علي ما تقدمه النظرية الاقتصادية ومصادر الدراسات السابقة.

$$INF = B_0 + B_1 GDP + B_2 EX + B_3 FC + B_4 MS$$

حيث تتوقع النظرية الاقتصادية إشارة وحجم معاملات دالة التضخم وفقاً لما هو متاح يتوقع أن:

- B_0 إشارة الثابت موجبة وهي التي تمثل القدرة الذاتية أو معدل الكفاءة وهي (سالبة أو موجبة)
- B_1 إشارة معامل الناتج المحلى الاجمالي نتوقع أن تكون (سالبة)، أي أن زيادة الناتج المحلى الاجمالي تؤدي الي انخفاض التضخم.
- B_2 إشارة معامل سعر الصرف نتوقع أن تكون (سالبة) لأن زيادة سعر الصرف تؤدي تؤدي الي انخفاض القوة الشرائية للنقود.
- B_3 إشارة معامل تكلفة التمويل نتوقع أن تكون (موجبة) لأن زيادة تكلفة التمويل تؤدي الي زيادة التضخم.
- B_4 إشارة معامل عرض النقود نتوقع أن تكون (موجبة) أي أن زيادة عرض النقود تؤدي زيادة في التضخم.

المبحث الثانى

تقدير وتقييم النموذج

بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث فى شكل رياضى خلال مرحلة التوصيف تتم عملية قياس او تقدير النموذج ويعتبر التقدير عملاً فنياً يتطلب الإلمام بكافة أساليب التحليل القياسي وتشمل مرحلة التقدير لمعالم نموذج البيانات الإحصائية عن المتغيرات الداخلة فى النموذج وفحصها ثم إختبار الطريقة المناسبة للقياس.

تجميع البيانات:-

في هذه الخطوة تتم عملية جمع البيانات عن متغيرات الظاهرة المدروسة وتعتبر هذه المرحلة من اهم مراحل العمل القياسى فإذا توفرت فيها الموضوعية والدقة والبعد عن الاخطاء انعكس ذلك فى دقة التحليل وصحة النتائج التى يحصل عليها الباحث، ونجد فى كثير من الاحيان خاصة فى الدول الأقل نمواً بعض الصعوبات التى تواجه الباحثين فى مجال الاقتصاد القياسى تتمثل فى نقص البيانات وعدم تجانس البيانات المتوفرة وتتضاربها فى بعض الاحيان، إضافة الى عدم توفر البيانات بالصورة المطلوبة مما يضطر الباحث الى التركيز على بعض المتغيرات وإهمال التغيرات الأخرى مع اهميتها مما يؤثر على دقة عملية القياس.

تحليل ومعالجة البيانات:-

العلاقات الاقتصادية عادة ما تشمل على على متغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات تابعة من خلال معلمات مجهولة يرغب المحلل القياسى بتقديرها فى ظل وجود الأخطاء العشوائية وكما هو معروف فى ادبيات الاقتصاد القياسى أن أحد مكونات الأخطاء العشوائية ناتج من اخطاء فى هذه المتغيرات وبما أن دقة التقديرات تعتمد بشكل أساسى على حجم وطبيعة الأخطاء لذلك لابد من تحسين دقة متغيرات النموذج وذلك عن طريق التحليل الأولى للبيانات وخاصة إذا كانت البيانات سلاسل زمنية.

إختبار إستقرار وسكون السلسلة¹:

السلسلة الزمنية هى مجموعة من المشاهدات التى تتولد عبر الزمن وتتميز السلسلة الزمنية بأن بياناتها غير مستقرة وترتبط ببعضها البعض ويقود عدم الإستقرار هذا الى تنبؤات موثوق بها. بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها معادلة الإتجاه العام، الذى يعكس ظروف معينة تؤثر فى جميع المتغيرات أما فى نفس الإتجاه أوالإتجاه المعاكس، لذلك يمكن تعريف سكون وإستقرار السلسلة الزمنية بأنه وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الإستقرار فى كل البيانات الموجودة، يعنى أنها لا تحتوى على جذر الوحدة، ويعنى جذر الوحدة فى أى سلسلة زمنية ان متوسط وتباين المتغير غير مستغلين عن الزمن.

وعلى الصعيد التطبيقى هنالك العديد من الإختبارات التى يمكن تطبيقها فى بيانات السلسلة من اهمها الرسم البيانى للسلسلة:

هى عبارة عن رسم منحنى يبين مسار الظاهرات بين متغيرين عبر الزمن، ويتم الرسم من خلال وضع الزمن على المحور الأفقى (المحور السينى) ووضع المتغيرات على المحور الرأسى (المحور الصادى) ولأن الرسم البيانى لا يعطى نتائج دقيقة وكافية للحكم على إستقرار السلسلة الزمنية من عدمها، لذلك يتم الإعتماد على إختبارات جذور الوحدة.

(4-2-1-4) إختبار جذور الوحدة :

¹ - طارق محمد الرشيد وآخرون، سلسلة الاقتصاد القياسى التطبيقى، بإستخدام برنامج (eviews)، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، الخرطوم، جى تاون للنشر، 2014م، ص11.

وعند تطبيق إختبار جزر الوحدة من الضروري تحديد ما إذا كان المتغيرات موضع الدراسة ساكنة في مستواها أو عند حساب الفروق الأولي، وعلى المستوى التطبيقي هنالك عدة إختبارات يمكن إستخدامها من خلال حزم البرمجيات الجاهزة لإختيار صفة السكون في السلسلة ونجد من أهمها:

(4-1-2-5) إختبار ديكي فولر البسيط - والمركب (Dickey Fuller-1979):

يعتبر من أكثر الإختبارات إستخداماً في التطبيقات العملية في البرامج الجاهزة وبإختبار ديكي فولر الذي عرف في الاوساط العلمية بـ DF أي انه لا يضع في إعتباره إمكانية إرتباط قيمة (وجود إرتباط ذاتي) وهذه نقطة الضعف الأساسية في الإختبار لذا تم تعديله بديكي فولر الموسع ADF (أو المعدل) ويقوم إختبار ديكي فولر المركب علي إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتي تختفي مشكلة الإرتباط الذاتي الخاصة بإختبار ديكي فولر البسيط، علي تصحح الصيغة القياسية المقترحة مضمنة إضافة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود إرتباط ذاتي لعنصر الخطأ. ومضمون هذا الإختبار إذا كان معامل الإنحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي واحد فإن النموذج يؤدي الي وجود مشكلة جزر الوحدة الذي يعني عدم إستقرار السلسلة.

إختبار فيليبس بيرون : يقوم هذا الإختبار على إدخال تقييم الارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية² وفيما يلي نتائج إختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي بإستخدام ديكي - فولر الموسع عند مستوى معنوية 5%

جدول رقم (1) نتائج إختبار جذور الوحدة- ديكي - فولر المدمج

المتغير	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	القيمة المحسوبة	مستوى الاستقرار
INF	-2.954021	-7.927076	الفرق الاول
GDP	-2.951125	4.617350	الفرق الاول

² . طارق محمد الرشيد وساميه حسن محمود، مرجع سابق، ص45

الفرق الاول	-3.320880	-2.954021	EX
الفرق الاول	-5.151726	-2.954021	FC
الفرق الاول	-5.813693	-2.954021	MS

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج (Eviews)

معلوم انه إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة فإن ذلك يدل علي استقرار السلسلة، ومن خلال الجدول وبعد اجراء الاختبار وجد ان جميع المتغيرات استقرت في الفرق الاول.

(4-1-2-6) إختبار التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن في الأجل الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها.

انه ليست في كل الحالات التي يكون فيها بيانات السلاسل الزمنية غير ساكنه يكون الانحدار المقدر زائفا . فبيانات السلاسل الزمنية إذا كانت متكاملة من رتبة واحده فان بيانات السلاسل الزمنية يكون فيها الانحدار المقدر غير زائف هذا ما ذهب إليه كل من (أنجل - جرا نجر)
ويستخدم اختبار جوها نسن لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يحتوى النموذج على أكثر من متغير مستقل

جدول رقم (2) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

0.05	Trace	Hypothesi zed
------	-------	------------------

Critical Value	Statistic	No. of CE(s)
69.81889	99.29377	None *
47.85613	40.38988	At most 1
29.79707	18.68309	At most 2
15.49471	4.996090	At most 3
3.841466	0.036946	At most 4

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج (Eviews)

من خلال جدول نتائج اختبار التكامل المشترك اتضح وجود تكامل مشترك من اتجاه واحد. وهذا يؤكد توازن النموذج في الأجل الطويل وان عدم استقرار البيانات في مستوياتها لا يؤدي الى تقدير زائف.

(8-2-1-4) اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد:

جدول رقم (3) مصفوفة الارتباطات:

EX	FC	GDP	MS	المتغيرات
	-	-		MS
0.27726030	0.28862555	0.16318224	1	
	-	1		GDP
0.69958456	0.26539072		0.16318224	
	1	-		FC
0.30206407		0.26539072	0.28862555	
	-	-		EX
1	0.30206407	0.69958456	0.27726030	

المصدر : إعداد الباحث من نتائج برنامج (Eviews)

ونجد انه لا يوجد ارتباط خطي متعدد نسبة لعدم وجود متغير أكثر من 81، وهذا يدل ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي

(2-4) تقدير النموذج:

جدول رقم (4) نتائج تحليل النموذج الخطي المقترح للتضخم:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

C	12.87950	12.38496	1.039931	0.3067
GDP	0.000218	7.12E-05	3.063627	0.0046
EX	-16.08510	4.589753	-3.504567	0.0015
FC	2.303033	0.516117	4.462234	0.0001
MS	2.77E-06	9.08E-06	0.305492	0.7621

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

$$R^2 = 0.59 \quad R^{-2} = 0.54 \quad F = 11.10 \quad \text{porbF} = 0.00012 \quad DW = 1.51$$

النموذج المقدر:

$$INF = 12.87 + 0.00GDP - 16.08EX + 2.30 FC - 2.77E-06 MS$$

(3-4) تقييم نتائج التقدير للنموذج المقترح:

(1-3-4) تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإقتصادي:

من خلال الجدول وبالنظر الى عمود (Coefficient) الذي يهتم بالإشارات جاءت كالاتي:-
 $B_0 = (12.87)$ وهي إشارة الثابت جاءت موجبة، وهي توافق النظرية الاقتصادية وهي تمثل القوة الذاتية للمستوى العام للإسعار، $B_1 = (0.00)$ وهي إشارة الناتج المحلي الاجمالي جاءت موجبة وهي تخالف النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود عكسية العلاقة بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي، $B_2 = (-16.08)$ هي إشارة سعر الصرف جاءت سالبة وهي توافق النظرية الاقتصادية اي ان زيادة سعر الصرف تؤدي الى انخفاض التضخم، $B_3 = (2.30)$ هي إشارة تكلفة التمويل جاءت موجبة وهي توافق النظرية الاقتصادية اي ان زيادة تكلفة التمويل تؤدي الى زيادة التضخم، $B_4 = (2.77E-06)$ وهي إشارة عرض النقود جاءت سالبة وهي تخالف النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود، ايضاً الرقم (E) يشير الى انه توجد ستة اصفار شمال الرقم بمعنى ان هذا الرقم صغير جداً وهذا يدل على ان عرض النقود له اثر ضعيف جداً على التضخم.

(2-3-4) تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

من خلال الجدول وبالنظر الى عمود (Prob) نجد ان الثابت غير معنوي اذ جاءت قيمته (0.30)

وعرض النقود (MS) قيمته (0.76) غير معنوي وهذه القيم اكبر من 0.05 كما ان قيمة معامل التحديد

$R^2=0.59$ وهذا يعنى ان 59% من التغيرات التى تحدث فى التضخم يرجع للمتغيرات المستقلة والباقى 41% هو اثر المتغيرات العشوائية الغير مضمنة فى النموذج، كما ان النموذج ككل معنوى وذلك من خلال قيمة $porbF$ وكانت =0.00.

(3-3-4) تقييم النموذج وفقاً للمعيار القياسى:

يتمثل المعيار القياسى فى مشاكل القياس ومنها مشكلة الارتباط الذاتى وبعد اجراء التحليل وجد ان قيمة ديرين-واتسون $DW=1.51$ وهذه القيمة تقترب من القيمة المعيارية 2 وهذا يعنى ان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتى، ايضاً بعد اجراء اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بمصفوفة الارتباطات جدول (3) وملحق (8) اتضح عدم وجود مشكلة ارتباط خطي، ايضاً بعد اجراء اختبار آر ش ملحق (14) ARCH Test: لاكتشاف مشكلة اختبار التباين وجد ان قيمة مستوى دلالة المعنوية $Prob(0.21)$ وهذه القيمة اكبر من (0.05) وهذا يعنى ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

اذاً من خلال التقييم نجد ان النموذج الخطى لم يجتاز المعيار الاقتصادى والمعيار الاحصائى واجتاز المعيار القياسى لذلك هو غير جيد لذلك لابد من اعادة التقدير وادخال اللوغريثم لكى يعطينا اشارات جيدة.

جدول رقم (5) نتائج تحليل النموذج المعدل للتضخم:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.851415	0.258400	11.03489	0.0000
GDP	8.40E-06	1.48E-06	5.656388	0.0000
EX	-0.569978	0.095755	-5.952466	0.0000
FC	0.051348	0.010768	4.768446	0.0000
MS	-1.38E-08	1.89E-07	-0.073012	0.9423

المصدر : اعداد الباحث من نتائج التحليل بأستخدام برنامج (E-views)

R2= 0.75 R-2=0.72 F=22.96 porbF=0.000000 DW=1.68

النموذج المقدر:

$$\log(\text{INF}) = 2.85 + 8.40\text{E-}06 \text{ GDP} - 0.56 \text{ EX} + 0.05 \text{ FC} - 1.38\text{E-}08 \text{ MS}$$

(3-4) تقييم نتائج التقدير للنموذج المعدل:

(2-3-4) تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإقتصادي:

من خلال الجدول وبالنظر الى عمود (Coefficient) الذى يهتم بالإشارات وجاءت كالاتى
 $B_0 = (2.85)$ وهى إشارة الثابت جاءت موجبة، وهى توافق النظرية الاقتصادية وهى تمثل القوة الذاتية للمستوى العام للإسعار، $B_1 = (8.40\text{E-}06)$ وهى إشارة الناتج المحلى الاجمالى جاءت موجبة وهى تخالف النظرية الاقتصادية التى تفترض وجود عكسية العلاقة بين التضخم والناتج المحلى الاجمالى، والحرف (E) يشير الى انه توجد ستة اصفار شمال الرقم بمعنى ان هذا الرقم صغير جداً وهذا يدل على ان الناتج المحلى الاجمالى له اثر ضعيف جداً على التضخم، $B_2 = (-0.56)$ هى إشارة سعر الصرف جاءت سالبة وهى توافق النظرية الاقتصادية اى ان زيادة سعر الصرف تؤدي الى انخفاض التضخم، $B_3 = (0.05)$ هى إشارة تكلفة التمويل جاءت موجبة وهى توافق النظرية الاقتصادية اى ان زيادة تكلفة التمويل تؤدي الى زيادة التضخم، $B_4 = (-1.38\text{E-}08)$ وهى إشارة عرض النقود جاءت سالبة وهى تخالف النظرية الاقتصادية التى تفترض وجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود، ايضاً الرقم (E) يشير الى انه توجد ستة اصفار شمال الرقم بمعنى ان هذا الرقم صغير جداً وهذا يدل على ان عرض النقود له اثر ضعيف جداً على التضخم.

(3-3-4) تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

من خلال الجدول وبالنظر الى عمود (Prob) نجد ان جميع المتغيرات معنوية ما عدا عرض النقود (MS) نسبته = (0.94) وهذه القيمة اكبر من 0.05 وهو غير معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد $R^2=0.75$ وهذا يعنى ان 75% من التغيرات التى تحدث فى التضخم يرجع للمتغيرات المستقلة والباقي 25% هو اثر المتغيرات العشوائية الغير مضمنة فى النموذج، كما ان النموذج ككل معنوي وذلك من خلال قيمة $porbF$ وكانت = 0.00.

(4-3-4) تقييم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

يتمثل المعيار القياسي فى مشاكل القياس ومنها مشكلة الارتباط الذاتي وبعد اجراء التحليل وجد ان قيمة ديرين-واتسون $DW=1.68$ وهذه القيمة تقترب من القيمة المعيارية (2) وهذا يعنى ان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي، ايضاً بعد اجراء اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بمصفوفة الارتباطات جدول (3) وملحق (8) اتضح عدم وجود مشكلة ارتباط خطي، ايضاً بعد اجراء اختبار آر ش ملحق (11) ARCH Test: لاكتشاف مشكلة اختبار التباين وجد ان قيمة $Obs*R-squared=0.08$ بمستوى دلالة معنوي (0.77) Prob وهذه القيمة اكبر من (0.05) وهذا يعنى ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

إذاً مما سبق ورغم ان بعض المؤشرات جيدة فى هذا النموذج إلا ان الباحث يبحث عن النموذج الافضل لأن النموذج لم يجتاز المعيارين الاقتصادي والاحصائي واجتاز المعيار القياسي، لذلك فقد اعاد الباحث تقدير النموذج بعد حذف متغير عرض النقود لعدم معنويته، ومن ثم حلل النموذج بعد التقدير.

(5-3-4) النموذج المصحح هو نصف لوغريثمي:-

$$\text{Log(INF)} = B_0 + B_1 \text{GDB} + B_2 \text{EX} + B_3 \text{FC}$$

بعد ان اظهر التحليل بأن هنالك بعض المشاكل الاقتصادية والإحصائية فى النموذج السابق، فقد قرر الباحث اعادة تقدير النموذج وذلك بعد حذف متغير عرض النقود لعدم معنويته فى النموذج السابق وبعد تقدير النموذج الجديد فقد اظهر نتائج جيدة وذلك كما فى الجدول التالى:

جدول رقم (6) نتائج تحليل النموذج المصحح للتضخم فى السودان:

Variable	Coefficient	St - Error	T-statistic	Probe
C	2.845709	0.242313	11.74396	0.0000
FC	0.051593	0.010068	5.124506	0.0000
EX	-0.573734	0.079455	-7.220888	0.0000
GDP	8.46E-06	1.22E-06	6.953733	0.0000

المصدر : اعداد الباحث من نتائج التحليل بأستخدام برنامج (E-views)

$$R^2 = 0.75 \quad R^{-2} = 0.72 \quad F = 31.63 \quad \text{porbF} = 0.000000$$

$$\text{DW} = 1.69 \quad \text{Theil} = 0.23$$

النموذج المقدر:

$$\log(\text{INF}) = 2.84 + 0.05 \text{FC} - 0.57 \text{EX} + 8.46 \text{E}-06 \text{GDB}$$

أولاً : المعيار الإقتصادي:

كما اوضحنا من قبل فإن هذا المعيار يهتم بإشارات المعالم حسب افتراضات النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وجاءت كالتالى.

$B_0 = (2.84)$ هى اشارة الثابت موجبة، توافق النظرية الاقتصادية وهى تمثل القوة الذاتية للمستوى العام للأسعار، $B_1 = (0.05)$ هى اشارة معلمة تكلفة التمويل موجبة وهى موافقة للنظرية الاقتصادية اى ان زيادة تكلفة التمويل تؤدي الى زيادة التضخم، $B_2 = (-0.57)$ هى اشارة معلمة سعر الصرف جاءت سالبة وهى توافق النظرية الاقتصادية نسبة لوجود العلاقة العكسية بين القوة الشرائية لوحدات العملة ومعدلات التضخم، $B_3 = (8.46 \text{E}-06)$ هى اشارة معلمة الناتج المحلى الاجمالي جاءت موجبة وهى تخالف النظرية الاقتصادية، والحرف (E) يشير الى انه توجد ستة اصفار شمال الرقم بمعنى ان هذا الرقم صغير جداً وهذا يدل على ان الناتج المحلى الاجمالي له اثر ضعيف جداً على التضخم.

- (4-3-6) تقييم نتائج التحليل وفقاً للمعيار الإحصائي:

- من خلال جدول (t) ملحق رقم (10) ويمثل التوثيق الجزئي للمعاملات وذلك بتحديد درجة المعنوية لكل معلمة على حدة، وبالنظر نجد ان جميع المقدرات معنوية عند مستوى معنوية 5%.
- كما ان معامل التحديد $R^2 = 0.75$ وهذا يعنى ان المتغيرات المستقلة تفسر النموذج بنسبة 75%، والباقي عبارة عن 25% هي اثر المتغيرات العشوائية الغير مضمنة فى النموذج، مما يعنى ان الناتج المحلى الاجمالي وسعر الصرف وتكلفة التمويل تؤثر على التضخم بصورة فعالة وذلك من خلال العلاقة السببية بين هذه المتغيرات والتضخم كمتغير تابع.
- كما ان النموذج ككل معنوى وذلك من خلال قيمة (f) للتوثيق الكلى حيث جاءت القيمة المعنوية ل $F=0.00$.

(4-3-7) تقييم نتائج التحليل وفقاً للمعيار القياسي:

هذا المعيار يهتم بمشاكل القياس المتمثلة فى مشكلة الارتباط الخطى المتعدد ومشكلة الارتباط الذاتى ومشكلة عدم ثبات التباين.

وفيما يختص بمشكلة الارتباط الخطى نجد ان النموذج لا يعانى من هذه المشكلة وذلك من خلال مصفوفة الارتباطات للمتغيرات المستقلة التى اظهرت نتائج منخفضة جدول رقم (3) وملحق رقم (8).

اما مشكلة الارتباط الذاتى التى تكتشف من خلال اختبار ديرين- واتسون حيث نجد ان قيمة ديرين- واتسون تساوى (1.69=DW) وهذه القيمة تقترب من القيمة المعيارية (2=DW) وهذا يعنى ان النموذج لا يعانى من مشكلة ارتباط ذاتى.

اما مشكلة عدم ثبات التباين وهى التى تكتشف من خلال اختبار آرش (ARCH) : ملحق رقم (13) حيث نجد ان قيمة $fprob= 0.78$ وهذه القيمة اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية 5% وهى تدل على عدم وجود مشكلة ثبات التباين.

(4-3-8) اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

ومن الاختبارات التى يمكن ان تستخدم لمقدرة النموذج على التنبؤ هو اختبار معامل تساوى تايل، وكل ما كان معامل تايل اقل من الواحد الصحيح كل ما كان النموذج له القدرة على التنبؤ بالقيم المستقبلية،

والعكس هو الصحيح، وفي هذا النموذج نجد ان قيمة معامل تايل تساوى 0.23 ملحق رقم (13) وهى اقل من الواحد وهذا يعنى ان النموذج له المقدرة على التنبؤ بالقم المستقبلية.

الخاتمة

أولاً : مناقشة الفرضيات:

1- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنتائج المحلي الاجمالي.

مناقشة الفرضية:

بما ان الفرضية تفترض وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والنتائج المحلي الاجمالي وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية الذي يقول ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى إنخفاض التضخم، وبعد اجراء التحليل جاءت الفرضية مخالفة للنظرية الاقتصادية إذ جاءت العلاقة طردية بين التضخم والنتائج المحلي الاجمالي.

2- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتكلفة التمويل.

مناقشة الفرضية:

بما ان الفرضية تفترض وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتكلفة التمويل وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية اي ان زيادة تكلفة التمويل يؤدي الى زيادة التضخم، وبعد اجراء التحليل جاءت الفرضية موافقة للنظرية الاقتصادية.

3- هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وعرض النقود.

قد تم استبعاد هذا المتغير عرض في بعد تصحيح النموذج لعدم معنويته.

4- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم و سعر الصرف.

مناقشة الفرضية:

بما ان الفرضية تفترض وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وسعر الصرف وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية الذي يقول ان زيادة سعر الصرف تؤدي الى إنخفاض التضخم، وبعد اجراء التحليل جاءت الفرضية موافقة للنظرية الاقتصادية.

النتائج

بعد الدراسة والتتبع لأثر التضخم فى السودان والعوامل التى يمكن ان تؤثر على التضخم، ومن خلال الفرضيات التى كانت تمثل محور هذه الدراسة وبالتحليل للسياسات الفعلية لمتغيرات الدراسة توصل الباحث الى النتائج التالية:-

- 1- توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم والناجى المحلى الإجمالى، منفية.
- 2- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين التضخم وتكلفة التمويل.
- 3- توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم وسعر الصرف.

التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصى بالآتى:

- 1- ضرورة السيطرة على المحددات الإقتصادية(الناتج المحلى الإجمالى، سعر الصرف، تكلفة التمويل) التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التضخم ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمتها فى مستقبلياً لإتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها التخفيف من التضخم .
- 2- يجب التركيز على على ادوات السياسة النقدية عند علاج التضخم وخاصة الصيغ الاسلامية المتضمنة فى تكلفة التمويل وهوامش المربحات، وتنشيط التجارة الاقليمية بالموارد الزراعية المتجددة وذلك لمحافظة الاستقرار فى اسعار الصرف وقوة العملة المحلية.
- 3- ضرورة الإهتمام بالأساليب الرياضية والاحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية مثل ظاهرة التضخم والناتج المحلى الإجمالى وسعر الصرف وتكلفة التمويل وبناء نماذج قياسية لها وتحليلها.
- 4- يجب الوقوف والتركيز على تقوية العملة الوطنية ومراقبة سعر الصرف والقوة الشرائية.
- 5- عدم تطبيق السياسات الاقتصادية إلا بعد دراسة جيدة ومعرفة الآثار السالبة التي يمكن ان تؤثر على الاقتصاد، وذلك لأن السياسات التي تصلح فى بلدان متقدمة قد تتعارض مع اقتصاديات البلدان النامية .

مقترحات لأبحاث جديدة

- 1- اجراء دراسة حول التحقق من طبيعة التضخم وعلاقته بعرض النقود فى البلدان النامية.
- 2- اجراء دراسة حول مدى ملائمة سياسات التحرير الاقتصادى مع طبيعة الاقتصاديات النامية، السودان نموذجاً .

قائمة المرجع

اولاً: القرآن الكريم

سورة يوسف الآية (20)

ثانياً: الكتب:

- 1- احمد جامع، النظرية الاقتصادية والتحليل الكلي، الجزء الثاني، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع 1980م.
- 2- ادم مهدي محمد، الوجيز فى الاقتصاد الكلى والجزئى، الخرطوم، الدار العالمية للطباعة والنشر، 2009م.
- 3- اسماعيل عبدالرحمن وآخرون، مفاهيم ونظم إقتصادية، التحليل الكلي والجزئى، الاردن، عمان ، دار وائل للنشر، ط1، 2004م.
- 4- العالم عبدالغني، الارقام القياسية لاسعار المستهلك، الخرطوم، الناشر الجهاز المركزي للإحصاء، ط1، 2000م.
- 5- بسام يونس وآخرون، الاقتصاد الفياسى، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، ط1، 2002م.
- 6- خالد حسن البيلى - عبدالعظيم سليمان المهل، الإقتصاد الكلي، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الناشر قسم الاقتصاد، 2004م.
- 7- خالد واصف - احمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الاردن، دار وائل للنشر، ط 4، 2001م.
- 8- شريف الدشوني، قضايا في التنمية المستدامة، الخرطوم، دار عزة للنش، 2005م.
- 9- صديق محمد عفيفى، التسويق الدولى ونظم التصدير والاستيراد، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ط2، 1987م.
- 10- طارق محمد الرشيد وآخرون، المرشد فى الاقتصاد التطبيقى، الخرطوم، جى تاون للنشر، 2005م.
- 11- طارق محمد الرشيد وآخرون، سلسلة الاقتصاد القياسى التطبيقى، بإستخدام برنامج (eviews)، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، الخرطوم، جى تاون للنشر، 2014م.

- 12- عايدة محمد اسماعيل، النقود والبنوك، الخرطوم، جامعة الزعيم الازهري، الناشر كلية الدراسات التقنية والتنمية، 2009م.
- 13- عبدالعظيم سليمان المهمل، اسس علم الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، الناشر قسم الاقتصاد، 2010م.
- 14- عبدالوهاب عثمان موسى، مهجية الاصلاح الإقتصادي، الخرطوم، الناشر المكتبة الوطنية، 2001 م.
- 15- عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية - رمضان محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، مصر، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2004 - 2005م.
- 16- عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ط3، 2005م.
- 17- على احمد سليمان، قاموس المصطلحات الاقتصادية، الخرطوم، الدار العالمية للطباعة والنشر، 2006م.
- 18- مجدى عبدالفتاح سليمان "علاج التضخم والركوض الاقتصادي فى الاسلام" القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م.
- 19- محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السودانى، البعد المفقود، الخرطوم، الدار العالمية للطباعة والنشر، 2002م.
- 20- محمد مظلوم حمدي، النقود واعمال البنوك والتجارة الدولية، القاهرة، الدار الدولية للطباعة والنشر، 2001 م.
- 21- يوجين وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط3، 1997م.

ثالثاً: المنشورات والتقارير

- 1- احمد مجذوب احمد، تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية، وزير دولة بوزارة المالية السودانية، الخرطوم، منقولاً عن شبكة المشكاة الإسلامية، 2011م.
- 2- اسامة النور محمد، لماذا تسعي البنوك المركزية الي استقرار الاسعار في المستقبل، بنك السودان المركزي، مجلة المصرفى، العدد17، 1998م.
- 3- بدر الدين عبد الوحيم، احقاً التوسع فى الكتلة النقدية سبباً فى التضخم، الخرطوم، بنك السودان المركزي، مجلة المصرفى، العدد الرابع، 2009م.
- 4- بنك السودان المركزي، التقرير السنوى، 2009م.

- 5- تقويم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان، منشورات بنك السودان، 90-2002م.
- 6- صابر محمد الحسن، صحيفة سوداني، العدد 2943، الخرطوم، 2013م.
- 7- عبدالوهاب عثمان محمد، السلامة المصرفية والاستقرار الإقتصادي، دراسة تحليلية للعلاقات المتشابكة بين السياسات الإقتصادية واداء القطاع المصرفي، الخرطوم، 2012م.
- 8- عبد المعنم القوصي، تجربة السودان في السياسة النقدية، ورقة اعدت لمبادرة من حيالة محفظ البنك السوري، منقولاً عن شبكة المشكاة الإسلامية، 2011م.
- 9- التقرير السنوي لبنك السودان المركزي الثاني والخمسون .
- 10- محمود وارق الامين، سياسة الصرف وأثرها على تجارة السودان الخارجية 1957-1994 مجلة المصرف العدد 4 بنك السودان ، 1995
- 11- بدرالدين حسين جبر الله - الادارة العامة للبحوث الاقتصادية ، بنك السودان المركزي ، مجلة المصرفي ، العدد 27.
- 12- تقارير بنك السودان ، مجلة المصرفي ، العدد 14
- 13- مجلة العلوم الاقتصادية <http://journals.sustech.edu> العلاقة السببية

رابعاً: الرسائل الجامعية

- 1- الدريدي اسماعيل بلال، دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان في الفترة (1970 - 2006م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.
- 2- اميرة عبدالسلام محمد بشير، محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1980 - 2008م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م..
- 3- حباب التوم شرفي عبدالله، اثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة (2002 - 2013م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م.
- 4- خالد حسين احمد عبدالله، ادوات السياسة المالية والنقدية واثرها في محاربة التضخم في السودان خلال الفترة (1980 - 2005م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م.
- 5- ريان ابراهيم الحسين محمد، استخدام نماذج المعادلات الآتية لدراسة محددات التضخم في السودان في الفترة (1990 - 2013م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م..
- 6- عبدالماجد المكاوي رحمة الله، مشكلة التضخم في السودان الأسباب والمعالجات في الفترة (1982 - 1999م)، جامعة امدرمان الاسلامية، 2002م.

حباب التوم شرفى عبدالله، اثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات
7- ناهد فاروق على سيد احمد، مشكلة الارتباط الخطى المتعدد دراسة قياسية لمصادر التضخم فى
اقتصاد السودان للفترة (1985 - 1998م)، جامعة امدرمان الاسلامية، 2006م.

خامساً: الانترنت :

1 / <https://ar.wikipedia.org/wiki/> الناتج المحلى الاجمالى

ملحق (1) بيانات الدراسة

MS	EX	FC	GDP	INF	Obs
123.211	0.005	8	4851	26.09	1980

156.967	0.009	10	6398	22.56	1981
216.104	0.013	10	7620	27.69	1982
277.45	0.013	12	7185	31.13	1983
326.149	0.025	14	6865	32.45	1984
123.211	0.025	16	6396	46.33	1985
775.61	0.025	16	6742	29.04	1986
1040.74	0.045	19	7710	24.98	1987
1420.85	0.045	20	7676	49.14	1988
2270.87	0.045	22	8361	74.08	1989
3164.46	0.045	29	7901	67.4	1990
5269.55	0.045	28	8498	123.7	1991
14159.45	0.1	32.9	9057	117.6	1992
26858.34	0.1328	27.2	9471	101.3	1993
40535.29	0.216	27	9566	116.8	1994
70586.6	0.4	28	1014	69.4	1995
116589.6	1.2464	30	1074	129.3	1996
159713.7	1.5765	41.7	1142	46.4	1997
206951.3	1.9945	36.3	1215.6	16.9	1998
257918	2.516	30	1294.2	16.2	1999
346671	2.5714	21.5	1372.6	3	2000
432213	2.587	13.7	1464.9	4.9	2001
563266	2.6334	8.30	1566.2	8.3	2002
742356	2.6082	16.5	1717.3	7.7	2003
969779.4	2.5826	10.8	1733.5	8.5	2004
1403138	2.4358	11.2	1904.7	8.5	2005
1787178	2.1715	10.4	2028.3	7.2	2006
1971462	2.0159	11.4	2211	8.1	2007
2293316	2.0913	11.35	2354	14.3	2008
16106.3	2.2359	10.8	2800	11.2	2009
19908.3	2.2373	9.69	2940	13	2010
41853.1	2.4851	7.9	186689.9	18.1	2011
58663	4.4	11.3	243412.8	35.1	2012
66445.7	5.59	12	294630.2	37.1	2013
77739	5.54	11	475827.8	36.9	2014

المصدر: بنك السودان المركزى، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، الدراسات السابقة، 2016م.

ملحق (2) استقرار السلسلة لمتغير التضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-7.927076	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.646342	1% level Test critical values:
	-2.954021	5% level
	-2.615817	10% level

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/16 Time: 10:59
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.927076	0.168903	-1.338910	D(INF(-1))
0.8952	0.132817	4.123114	0.547618	C

0.100909	Mean dependent var	0.669645	R-squared
40.55621	S.D. dependent var	0.658989	Adjusted R-squared
9.226107	Akaike info criterion	23.68327	S.E. of regression
9.316804	Schwarz criterion	17387.82	Sum squared resid
9.256624	Hannan-Quinn criter.	-150.2308	Log likelihood
1.929878	Durbin-Watson stat	62.83854	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

محلقة (3) استقرار السلسلة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic	
1.0000	4.617350	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.639407	1% level Test critical values:
	-2.951125	5% level
	-2.614300	10% level

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 03/23/16 Time: 11:04
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	4.617350	0.088019	0.406416	GDP(-1)
0.5914	0.542198	6437.305	3490.296	C

13852.26	Mean dependent var	0.399849	R-squared
44719.23	S.D. dependent var	0.381094	Adjusted R-squared
23.83141	Akaike info criterion	35180.87	S.E. of regression
23.92120	Schwarz criterion	3.96E+10	Sum squared resid
23.86203	Hannan-Quinn criter.	-403.1341	Log likelihood
2.205332	Durbin-Watson stat	21.31992	F-statistic
		0.000060	Prob(F-statistic)

ملحق (4) استقرار السلسلة لمتغير سعر الصرف

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic	
0.0219	-3.320880	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.646342	1% level Test critical values:
	-2.954021	5% level
	-2.615817	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(EX,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/23/16 Time: 11:10
 Sample (adjusted): 1982 2014
 Included observations: 33 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0023	-3.320880	0.158578	-0.526620	D(EX(-1))
0.2270	1.232662	0.070976	0.087490	C
-0.001636	Mean dependent var		0.262401	R-squared
0.432576	S.D. dependent var		0.238607	Adjusted R-squared
0.947968	Akaike info criterion		0.377456	S.E. of regression
1.038666	Schwarz criterion		4.416673	Sum squared resid
0.978485	Hannan-Quinn criter.		-13.64148	Log likelihood
1.633846	Durbin-Watson stat		11.02824	F-statistic
			0.002307	Prob(F-statistic)

ملحق (5) استقرار السلسلة لمتغير تكلفة التمويل

Null Hypothesis: D(FC) has a unit root
 Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic	
0.0002	-5.151726	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.646342	1% level Test critical values:
	-2.954021	5% level
	-2.615817	10% level

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(FC,2)
 Method: Least Squares
 Date: 03/23/16 Time: 11:14
 Sample (adjusted): 1982 2014
 Included observations: 33 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.151726	0.178670	-0.920461	D(FC(-1))
0.9790	0.026512	0.779343	0.020662	C
-0.090909	Mean dependent var		0.461247	R-squared
6.001074	S.D. dependent var		0.443868	Adjusted R-squared
5.893696	Akaike info criterion		4.475257	S.E. of regression
5.984394	Schwarz criterion		620.8656	Sum squared resid
5.924213	Hannan-Quinn criter.		-95.24599	Log likelihood
2.019776	Durbin-Watson stat		26.54028	F-statistic
			0.000014	Prob(F-statistic)

ملحق (6) استقرار السلسلة لمتغير عرض النقود

Null Hypothesis: D(MS) has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-5.813693	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.646342	1% level Test critical values:
	-2.954021	5% level
	-2.615817	10% level

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MS,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/16 Time: 11:16
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.813693	0.179439	-1.043202	D(MS(-1))
0.9743	0.032446	75133.94	2437.797	C
341.1983	Mean dependent var		0.521598	R-squared
614182.4	S.D. dependent var		0.506165	Adjusted R-squared
28.84711	Akaike info criterion		431606.6	S.E. of regression
28.93781	Schwarz criterion		5.77E+12	Sum squared resid
28.87763	Hannan-Quinn criter.		-473.9773	Log likelihood
2.000560	Durbin-Watson stat		33.79902	F-statistic
			0.000002	Prob(F-statistic)

ملحق (7) يوضح اختبار التكامل المشترك

Date: 03/23/16 Time: 11:21
Sample (adjusted): 1982 2014

Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: MS INF GDP FC EX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	69.81889	99.29377	0.832197	None *
0.2089	47.85613	40.38988	0.482001	At most 1
0.5159	29.79707	18.68309	0.339500	At most 2
0.8092	15.49471	4.996090	0.139530	At most 3
0.8475	3.841466	0.036946	0.001119	At most 4

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (8) مصفوفة الارتباطات

EX	FC	GDP	MS	المتغيرات
	-	-		MS
0.277260309	0.288625553	0.163182243	1	
	-		-	GDP
0.699584561	0.265390729	1	0.163182243	
	1		-	FC
0.302064075		0.265390729	0.288625553	
	-			EX
1	0.302064075	0.699584561	0.277260309	

ملحق (9) نتائج تقدير النموذج المقترح للتضخم باستخدام الدالة الخطية

Dependent Variable: INF
 Method: Least Squares
 Date: 06/21/16 Time: 10:38
 Sample: 1980 2014
 Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3067	1.039931	12.38496	12.87950	C
0.0046	3.063627	7.12E-05	0.000218	GDP
0.0015	-3.504567	4.589753	-16.08510	EX
0.0001	4.462234	0.516117	2.303033	FC
0.7621	0.305492	9.08E-06	2.77E-06	MS
39.72543	Mean dependent var		0.596910	R-squared
37.29639	S.D. dependent var		0.543165	Adjusted R-squared
9.423801	Akaike info criterion		25.20847	S.E. of regression
9.645993	Schwarz criterion		19064.01	Sum squared resid
9.500501	Hannan-Quinn criter.		-159.9165	Log likelihood
1.510193	Durbin-Watson stat		11.10628	F-statistic
			0.000012	Prob(F-statistic)

ملحق (10) نتائج تقدير النموذج المقترح للتضخم باستخدام الدالة شبه اللوغرتمية

Dependent Variable: LOG(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 03/21/16 Time: 17:06
 Sample: 1980 2014
 Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.03489	0.258400	2.851415	C
0.0000	5.656388	1.48E-06	8.40E-06	GDP
0.0000	-5.952466	0.095755	-0.569978	EX
0.0000	4.768446	0.010768	0.051348	FC
0.9423	-0.073012	1.89E-07	-1.38E-08	MS
3.242100	Mean dependent var		0.753855	R-squared
0.995745	S.D. dependent var		0.721035	Adjusted R-squared
1.684242	Akaike info criterion		0.525923	S.E. of regression
1.906434	Schwarz criterion		8.297865	Sum squared resid
1.760942	Hannan-Quinn criter.		-24.47423	Log likelihood
1.684372	Durbin-Watson stat		22.96981	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق (11) اختبار اختلاف التباين للنموذج المقترح

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.7839	Prob. F(1,32)	0.076517F-statistic
0.7758	Prob. Chi-Square(1)	0.081106Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 03/23/16 Time: 12:34

Sample (adjusted): 1981 2014

Included observations: 34 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0038	3.120054	0.081828	0.255309	C
0.7839	-0.276617	0.176176	-0.048733	RESID^2(-1)
0.244011	Mean dependent var		0.002385R-squared	
0.407628	S.D. dependent var		-0.028790Adjusted R-squared	
1.128480	Akaike info criterion		0.413454S.E. of regression	
1.218266	Schwarz criterion		5.470208Sum squared resid	
1.159100	Hannan-Quinn criter.		-17.18417Log likelihood	
1.977773	Durbin-Watson stat		0.076517F-statistic	
			0.783853Prob(F-statistic)	

ملحق (12) نتائج تقدير النموذج المصحح للتضخم باستخدام الدالة شبه اللوغرتمية

Dependent Variable: LOG(INF)

Method: Least Squares

Date: 03/23/16 Time: 10:43

Sample: 1980 2014

Included observations: 35

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.74396	0.242313	2.845709	C
0.0000	5.124506	0.010068	0.051593	FC
0.0000	-7.220888	0.079455	-0.573734	EX
0.0000	6.953733	1.22E-06	8.46E-06	GDP
3.242100	Mean dependent var		0.753811R-squared	
0.995745	S.D. dependent var		0.729986Adjusted R-squared	
1.627276	Akaike info criterion		0.517417S.E. of regression	
1.805030	Schwarz criterion		8.299339Sum squared resid	
1.688637	Hannan-Quinn criter.		-24.47734Log likelihood	
1.691883	Durbin-Watson stat		31.63983F-statistic	
			0.000000Prob(F-statistic)	

ملحق (13) اختبار اختلاف التباين للنموذج المصحح

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.7849	Prob. F(1,32)	0.075786	F-statistic
0.7768	Prob. Chi-Square(1)	0.080333	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 03/23/16 Time: 12:35

Sample (adjusted): 1981 2014

Included observations: 34 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0037	3.127680	0.081626	0.255300	C
0.7849	-0.275293	0.176218	-0.048512	RESID^2(-1)
0.244062	Mean dependent var		0.002363	R-squared
0.406351	S.D. dependent var		-0.028813	Adjusted R-squared
1.122230	Akaike info criterion		0.412164	S.E. of regression
1.212016	Schwarz criterion		5.436125	Sum squared resid
1.152850	Hannan-Quinn criter.		-17.07791	Log likelihood
1.977173	Durbin-Watson stat		0.075786	F-statistic
			0.784861	Prob(F-statistic)

ملحق (14) اختبار اختلاف التباين للنموذج الخطي المقترح

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.2315	Prob. F(1,32)	1.487790	F-statistic
0.2191	Prob. Chi-Square(1)	1.510546	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/21/16 Time: 11:20

Sample (adjusted): 1981 2014

Included observations: 34 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0218	2.412328	183.7983	443.3818	C
0.2315	1.219750	0.172252	0.210105	RESID^2(-1)
559.5787	Mean dependent var		0.044428	R-squared
923.2809	S.D. dependent var		0.014566	Adjusted R-squared
16.53609	Akaike info criterion		916.5319	S.E. of regression
16.62588	Schwarz criterion		26880983	Sum squared resid
16.56671	Hannan-Quinn criter.		-279.1136	Log likelihood
2.202861	Durbin-Watson stat		1.487790	F-statistic
			0.231474	Prob(F-statistic)

ملحق (15) اختبار تايل لمقدرة النموذج على التنبؤ

